بحوث سماحة الأستاذ آية الله الشيخ محمد السند

الإمامة الإلهية

تأليف

السيد محمد علي بحر العلوم

جلد دوم

بسم الله الرحمن الرحیم

الامامة الالهية

كاتب:

محمد السند

نشرت في الطباعة:

فرصاد

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الامامهٔ الالهیهٔ(۵) المجلد ۲

اشارهٔ

سرشناسه : سند، محمد، – ۱۳۴۰

عنوان و نام پدیدآور : الامامه الالهیه/ محاضرات محمد سند؛ جمع و اعداد محمدعلی بحرالعلوم

مشخصات نشر : تهران : فرصاد ، – ۱۳۸۵.

مشخصات ظاهری : ج ۳

یادداشت : عربی

یادداشت : فهرست نویسی براساس اطلاعات فیپا

یادداشت : کتابنامه

موضوع : امامت

موضوع : ولایت

موضوع : اصول فقه شیعه

شناسه افزوده : بحرالعلوم، محمدعلی، ۱۳۴۵ – مقرر

رده بندی کنگره : BP۲۲۳/س۹الف۸ ۱۳۸۵

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۴۵

شماره کتابشناسی ملی : م۸۱–۲۸۲۳۶

الامامهٔ الالهیهٔ (۲)

المُقدّمهٔ ... ص: ۵

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمـد للّهالجاعل فی الأرض خلیفـهٔ إماماً افترض طاعته علی جمیع الملائکـهٔ والجنّ والإنس وقـد علّمه من لدنه علماً جامعاً بالأسـماء کلهـا فاحتـاجته الملائکـهٔ لعلمه، ولم یقبـل تعـالی طاعـهٔ وعبادهٔ أحـد من خلقه إلّابالطاعـهٔ لخلیفته، ثمّ الصـلاهٔ والسـلام علی المبعوث للعالمین رحمهٔ إمام الخلق التارک فینا الثقلین الجاعل باب علمه وحکمته وصیه المرتضی والمستخلف علی الأمهٔ اثنی عشر وعلی آله المطهّرین الـذین یمسّون الکتاب المکنون وهو آیات بینات فی صـدورهم الـذین قرن اللّه بطاعته وطاعهٔ رسوله طاعتهم فریضهٔ، وجعل مودّتهم قرین الرسالهٔ وسبیلًا متخذاً إلیه.

وبعـد فهـذا هو الجزء الثانی والثالث من کتاب الإمامـهٔ الإلهیـهٔ وقد اشـتملا علی مباحث متعدّدهٔ من خمسهٔ فصول وقد کان من بواعث الخوض فیها ما یلاحظ فی جملهٔ من المقولات من النظرهٔ إلی علم النبی صـلی الله علیه و آله وأهل بیته علیه السلام کملکهٔ علمیهٔ بفقه الدین والشـریعهٔ وان الأحکام الصادرهٔ عنهم أشبه بالفتاوی النابعهٔ عن أعمال جهد الفهم المکتسب والتتبع فی الکتب والأدلّهٔ. أو أن ما یحکمون به هو ولید الاسـتظهار من وراء حجاب الألفاظ ودلالاتها، وقد صـرّح أهل سـنّهٔ جماعهٔ الخلافهٔ باجتهاد النبی صلی الله علیه و آله والعیاذ باللّه تعالی- وانه هل یصیب أم یخطأ، ولوازم وتوالی هذا القول من الحالقات للدین.

وقـد عبرّ فی بعض الأقوال عن بیان أئمـهٔ أهل البیت علیهم السـلام للسـنّهٔ النبوّیـهٔ انهم رواهٔ لها ونقلـهٔ، وهو تخیل ان اخبارهم عن النبی

صلی الله علیه و آله علی حذو الرواهٔ من سائر الناس، وانهم یخبرون عنها بما یمتلکون من رصید مسموعات حسّیهٔ وکتب مخطوطهٔ.

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۶

وقد جاءت سلسلهٔ البحث بدءاً بالمنهجیهٔ والنظام المتّبع فی معرفتهم (صلوات اللّه علیهم) ثمّ تلا ذلک البحث فی فقه مصادر تلک المعرفهٔ بالتعرض للقواعد الأمّ فی معرفهٔ مقاماتهم ولم یکن ذلک علی سبیل الاستقصاء کیف ومن حدّهم فقد وصفهم ومن وصفهم بکمالهم فقد أحاط بهم فهو أعلم منهم لان من حدّ شیئاً فهو أکبر منه.

ثمّ البحث عن جملهٔ من أبواب تلک المعرفهٔ وأسسها.

وقد تضمّن فی مطاوی تلک السلسلهٔ محاور قد احتدم فیها الجدل العلمی:

کالاستقامهٔ فی طریق المعرفهٔ بعیداً عن إفراط الغلوّ وتفریط التقصیر إن الایمان فضلًا عن الأعمال لا یصحّ فضلًا عن القبول إلّابالتوجّه والتوسّل والانقیاد لهم فضلًا عن معرفتهم- قراءات جدیدهٔ ثلاث فی حدیث الغدیر أن ولایتهم علیهم السلام من أصول الدین الواحد الذی بعث به جمیع الانبیاء علیهم السلام ولایتهم فی التشریع- ان الامام هو حقیقهٔ القرآن المکنون وهو الثقل الأکبر أن لیلهٔ القدر نافذهٔ غیبیهٔ وقناهٔ ارتباط سماویهٔ لا زالت قائمهٔ مستمرهٔ فی عقیدهٔ الإسلام عند المسلمین- أن للقرآن منازل ومواطن غیبیهٔ هی منال لهم علیهم السلام الإمامهٔ القائمهٔ الراهنهٔ للمهدی (عج) فی ظل الغیبهٔ نماذج الارتباط الغیبی لأمثال الإمامهٔ فی القرآن-.

وقد قام بتقریر وضبط هذه المباحث ذو البصیرهٔ المعرفیهٔ والنظر النافذ الشیخ صادق الساعدی أدام اللّه سعیه فی نشر العقائد الحقّهٔ لمدرسهٔ أهل البیت علیهم السلام.

قم عش آل محمّد علیهم السلام

بجوار کریمهٔ أهل البیت علیهم السلام

محمد سند

الحادی من ذی القعدهٔ ۱۴۲۶ ه. ق

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۷

مقدّمهٔ المؤلّف ... ص: ۷

الحمد للّهربّ العالمین والصّلاهٔ والسلام علی صفوهٔ الخلق محمّد وآله الهداهٔ المهدیین الذین اجتباهم اللّه وجعلهم صراطه المستقیم وارتضاهم لغیبه واختارهم لسرّه وجعلهم خلفاء فی أرضه وحججاً علی بریته.

الإمامهٔ هی ضرورهٔ من الضرورات الفطریهٔ ولهذا تجدها فی الوجدان لدی عامهٔ المسلمین وتحت ذریعهٔ الضرورهٔ تسارع جمع من الناس لنصب الخلیفهٔ ومنعوا مخالفته أو الخروج علیه بزعم انهم خلفاء وألوا امر الذین أمر اللّه بطاعتهم کما أمر بطاعته وطاعهٔ رسوله وبهذا الزعم انقادوا لهم واتبعوا الملوک الذین تربّعوا علی العروش باسم الخلافهٔ الإسلامیهٔ کملوک بنی امیهٔ وبنی العباس وغیرهم الذین عاثوا بالإسلام فساداً وبالمسلمین قتلًا وتشریداً إلی أن أوصلوا الإسلام والمسلمین إلی ما نراه الآن..

والإمامهٔ هی منصب الولایهٔ فی الدین والحاکمیهٔ علی المسلمین وهل الإمام هو من استطاع الوصول إلی هذه الزعامهٔ والمنصب بأیهٔ طریقهٔ کانت حتی لو کان عن طریق سفک دماء المسلمین وانتهاک حرماتهم بل وحتی لو کان انتهاک لحرمهٔ رسول اللّه صلی الله علیه و آله وهل ضرورهٔ الإمامهٔ مبرر لذلک وهل یعقل أن یلتزم بهذا القول فی الإمامهٔ غالبیهٔ الأُمّهٔ الإسلامیهٔ وفی الحقیقهٔ أنه یترتّب علی الإمامهٔ نتائج خطیرهٔ علی مستوی العقائد وبقیهٔ أبواب الدین ومستوی الأحکام الفقهیهٔ ولا ابالغ لک فی القول کما سیتضح ذلک من خلال المباحث الموجودهٔ فی صفحات الکتاب الذی بین یدیک.

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۸

والمنهج فی مدرسة أهل البیت علیهم السلام لأصل الإمامة یختلف اختلافاً جوهریاً عمّا رسمته المدارس الاخری لهذه الحقیقة وكذلك لصفات الإمام.

فالإمامة هی عهد إلهی وجعل ربّانی وتنصیب منه سبحانه وتعالی وهذا صریح الآیات والروایات قال تعالی: «وَإِذِ ابْتَلَی إِبْرَاهِیمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّی جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّیَّتِی قَالَ لَایَنَالُ عَهْدِی الظَّالِمِینَ» «۱»، وقال تعالی: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً یَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» «۲» والإمام له صفات ومقامات خاصة أولها أن یكون معصوماً وهذا ما أشار إلیه سبحانه وتعالی: «إِنَّمَا یُرِیدُ اللَّهُ لِیُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَیْتِ وَیُطَهِّرَكُمْ تَطْهِیراً» «۳» وقوله تعالی: «لَایَنَالُ عَهْدِی الظَّالِمِینَ».

والإمامة مستمرّة وباقیة لا تنقطع «وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِیَةً فِی عَقِبِهِ» «۴».

وقد جاءت هذه البحوث القیمة التی أفاضها علینا سماحة الأستاذ الشیخ محمد سند (دامت بركاته) لتجلی البصائر عن تلك المقامات للنبی وأهل بیته علیهم السلام وبیان وتأثیر تلك المقامات فی مسیرة الخلق إلی الحقّ والناس فی هذه المسیرة علی درجات ارتفاع وانخفاض بما لدیهم من معرفة تلك المقامات.

صادق الساعدی

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۹

الفصل الرابع: الغلوّ والتقصیر (منهجیة المعرفة ...) ص: ۹

اشارة

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۱۱

الفرقتان أوالثلاث المذمومة ... ص: ۱۱

ورد فی الكتاب العزیز والسنّة المطهّرة ذمّ الغلوّ والتقصیر، وكذلك العداوة والضغینة لأصفیاء اللَّه وحججه، قال تعالی: «قُلْ یَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَاتَغْلُوا فِی دِینِكُمْ غَیْرَ الْحَقِّ» «۱»

، وقال تعالی: «یَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَاتَغْلُوا فِی دِینِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَی اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» «۲»

، وقال تعالی علی لسان المقصّرة فی معرفة أصفیاء اللَّه: «قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَیْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ» «۳»

، وقال تعالی علی لسانهم: «مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ یُرِیدُ أَنْ یَتَفَضَّلَ عَلَیْكُمْ» «۴»

وأیضاً: «مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ یَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَیَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ* وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ» «۵»

وأیضاً: «فَقَالُوا أَبَشَرٌ یَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَی اللَّهُ» «۶»

وأیضاً: «وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ یُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَی إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا» «۷».

فیبرز القرآن الكریم أهم العوامل الموجبة لجحود الصراط الإلهی وهو قصور معرفة الأُمم بشخصیات الحجج الإلهیة واقتصارهم فی المعرفة علی الحیثیة

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۱۲

البشریة. وقد أجاب تعالی عن هذا القصور بقوله: «وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَیْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِیَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَایُنْظَرُونَ* وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَیْهِمْ مَا یَلْبِسُونَ» «۱»

، أی أنّ أصفیاء اللَّه وإن كانت حقائقهم ملكیة، إلّاأنّ صورتهم ولباسهم فی الخلقة هی الصورة البشریة.

وقال تعالى فى ذمّ الفرقة الثالثة المنطوية على عداوة أصفياء اللّه: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ» «۲».
والضغينة المنهى عنها فى القرآن الكريم هى فى مقابل المودّة المأمور بها فى كتابه العزيز: «قُلْ لَاأَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» «۳».
وقال تعالى: «أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا* أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا* فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا» «۴»
، وقال تعالى على لسانهم: «أَءُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ* أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ» «۵»
، و «وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ» «۶».
أمّا الروايات: فقد روى فى زيارته عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف: «الحمد للّه الذى هدانا لهذا وعرّفنا أولياءه وأعداءه، ووفّقنا لزيارة أئمّتنا ولم يجعلنا من المعاندين الناصبين، ولا من الغلاة المفوّضين، ولا من المرتابين المقصّرين» «۷».
وفى الزيارة الجامعة: «فالراغب عنكم مارق، واللازم لكم حق، والمقصّر فى حقّكم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳

زاهق» «۱»
، وكذلك ما ورد فى الصلوات الشعبانية: «اللهمّ صلِّ على محمّد وآل محمّد، الفلك الجارية فى اللجج الغامرة، يأمن من ركبها ويغرق من تركها، المتقدّم لهم مارق، والمتأخّر عنهم زاهق، واللازم لهم لاحق» «۲».
وروى الكلينى أيضاً فى مصحّح محمد بن سنان، قال: «كنت عند أبى جعفر الثانى عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة، فقال: يا محمد، إنّ اللّه تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحدانيته، ثمّ خلق محمّداً وعليّاً وفاطمة فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوّض «۳» أمورها إليهم، فهم يحلّون ما يشاؤن، ويحرّمون ما يشاؤن ولن يشاؤا إلّاأن يشاء اللّه تبارك وتعالى. ثمّ قال: يا محمّد، هذه الديانة التى من تقدّمها مرق ومن تخلّف عنها محق ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد» «۴»
.قال المجلسى «۵» فى شرح الحديث: والديانة الاعتقاد والمتعلّق بأُصول الدين، من تقدّمها أى تجاوزها بالغلوّ، مرق أى خرج من الإسلام، ومن تخلّف عنها أى قصّر ولم يعتقدها، محِق أى أبطل دينه أو بطل، ومن لزمها واعتقد بها لحق أى بالأئمّة أو أدرك الحقّ، خذها إليك أى احفظ هذه الديانة لنفسك.
وروى المجلسى هذه الرواية عن محمّد بن سنان بطريق آخر مثل ما تقدّم، إلّا أنّ فيه: «وفوّض أمر الأشياء إليهم فى الحكم والتصرّف والإرشاد والأمر والنهى فى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴

الخلق؛ لأنّهم الولاة، فلهم الأمر والولاية والهداية، فهم أبوابه ونوّابه وحجّابه، يحلّلون ما يشاء ويحرّمون ما شاء، ولا يفعلون إلّاما شاء، عبادٌ مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، فهذه الديانة التى من تقدّمها غرق فى بحر الإفراط، ومن نقصّهم عن هذه المراتب التى رتّبهم اللّه فيها زهق فى بر التفريط، ولم يوفِ آل محمّد حقّهم فيما يجب على المؤمن من معرفتهم. ثمّ قال: خذها يا محمّد «۱»؛ فإنّها من مخزون العلم ومكنونه».
وروى المجلسى فى البحار فى باب معرفتهم بالنورانية رواية طويلة فى فضائل أمير المؤمنين والأئمّة عليهم السلام ومقاماتهم ورتبهم، قال عليه السلام: «يا سلمان ويا جندب! قالا: لبيك ياأمير المؤمنين صلوات اللّه عليك. قال عليه السلام: من آمن بما قلت وصدّق بما بيّنت وفسّرت وشرحت وأوضحت ونوّرت وبرهنت فهو مؤمن ممتحن، امتحن اللّه قلبه للإيمان وشرح صدره للإسلام، وهو عارف مستبصر قد انتهى وبلغ وكمل، ومن شكّ وعَنَدَ وجَحَدَ ووقف وتحيّر وارتاب فهو مقصّر وناصب» «۲»

.وفى صدر الرواية قال صلوات اللَّه عليه مخاطباً إيّاهما: «مرحباً بكما من وليّين متعاهدين، لستما بمقصّرين إلى أن قال عليه السلام: - إنّه لا يستكمل أحد الإيمان حتّى يعرفنى كنه معرفتى بالنورانية، فإذا عرفنى بهذه المعرفة فقد امتحن اللَّه قلبه بالإيمان وشرح صدره للإسلام وصار عارفاً مستبصراً، ومن قصر عن معرفة ذلك فهو شاكّ ومرتاب» «۳»

.وروى الشيخ الطوسى فى الغيبة بطريقين»

، عن أبى نعيم محمد بن أحمد الأنصارى، قال: «وجّه قوم من المقصرة والمفوضة كامل بن إبراهيم المدنى إلى أبى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵

محمّد عليه السلام، قال كامل: فقلت فى نفسى أسأله لا يدخل الجنّة إلّامن عرف معرفتى وقال بمقالتى. ثمّ سرد الرواية وفيها لقياه بالإمام العسكرى وتشرّفه بلقيا الحجّة (عج) معه، ثمّ قال (عج): وجئت تسأله عن مقالة المفوضة؟ كذّبوا، بل قلوبنا أوعية لمشيئة اللَّه، فإذا شاء شئنا، واللَّه يقول: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» «۱»

.. الحديث».

وفى زيارة عاشوراء المعروفة، قال عليه السلام تعليماً للزائر: «ولعن اللَّه أمةً دفعتكم عن مقامكم وأزالتكم عن مراتبكم التى رتبكم اللَّه فيها» «۲»

.وروى الصفّار بسنده عن الثمالى عن أبى جعفر عليه السلام قال: «يا أبا حمزة لا تضعوا عليّاً دون ما وضعه اللَّه، ولا ترفعوه فوق ما رفعه اللَّه، كفى لعليّ أن يقاتل أهل الكرّة وأن يزوّج أهل الجنّة»، وكذا رواه الصدوق فى الأمالى «۳».

وروى الشيخ فى الأمالى عن الأصبغ بن نباتة قال: «دخل الحارث الهمدانى على أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال لأمير المؤمنين عليه السلام: وزادنى إواراً وغليلًا اختصام أصحابك ببابك. قال: وفيم خصومتهم؟ قال: فى شأنك والبلية من قبلك، فمن مفرطٍ غالٍ ومقتصدٍ قالٍ ومتردّدٍ مرتاب لا يدرى أيقدم أو يحجم. قال: فحسبك يا أخا همدان، ألا أنّ خير شيعتى النمط الأوسط، إليهم يرجع الغالى، وبهم يلحق التالى.. الحديث» «۴»

.وروى السيّد شرف الدين فى تأويل الآيات، بسنده عن الصادق عليه السلام قال: «قال عليّ بن أبى طالب عليه السلام.. وإنّه ليس عبدٌ من عبيد اللَّه يُقصّر فى حبّنا لخير جعله اللَّه

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶

عنده» «۱».

وروى ابن شهرآشوب فى المناقب عن الحسن بن عليّ عليهما السلام أنّه خطب الناس فحمد اللَّه وأثنى عليه وتشهّد ثمّ قال: «أيّها الناس، إنّ اللَّه اختارنا لنفسه وارتضانا لدينه واصطفانا على خلقه وأنزل علينا كتابه ووحيه، وأيم اللَّه لا ينقصنا أحدٌ من حقّنا شىء إلّاانتقصه اللَّه فى عاجل دنياه وآجل آخرته» «۲»

. وهو يشير عليه السلام إلى انتقاصهم من مقاماتهم التى ذكرها عليه السلام.

وروى الكلينى فى الموثق عن عبدالخالق الصيقل، قال: «سألت أبا عبداللَّه عليه السلام عن قول اللَّه عزّوجلّ: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» «۳» ؟ فقال: لقد سألتنى عن شىء ما سألنى أحد إلّامن شاء اللَّه. قال: من أمّ هذا البيت وهو يعلم أنّه البيت الذى أمر اللَّه عزّوجلّ به وعَرِفَنا أهل البيت حقّ معرفتنا كان آمناً فى الدنيا والآخرة» «۴»

. ومفهوم قوله عليه السلام: إنّ المقصّر فى معرفتهم لا يكون آمناً فى الآخرة.

روى الكلينى فى الكافى عن ضريس الكناسى، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول وعنده أُناس من أصحابه-: عجبت من قومٍ يتولّونا ويجعلونا أئمّة ويصفون أنّ طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول اللَّه صلى الله عليه و آله ثمّ يكسرون حجّتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقّنا ويعيبون ذلك على من أعطاه اللَّه برهان حقّ معرفتناوالتسليم لأمرنا! أترون أنّ اللَّه تبارك

وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثمّ يخفى عنهم أخبار السماوات والأرض» «... ۵»

.الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷

جدلية الغلوّ والتقصير فى قول بعض أعلام الطائفة ... ص: ۱۷

وسيأتى جملة عديدة من أقوال علماء الطائفة فى أبواب الفصول اللاحقة حول التفويض، إلّاأنّا سنشير إلى نبذة وجملة نافعة، منها ما قاله الشيخ المفيد فى شرح اعتقادات الصدوق عند قوله: اعتقادنا فى الغلاة والمفوّضة، وإنّ علامة المفوّضة والغلاة وأصنافهم نسبتهم المشايخ والعلماء إلى القول بالتقصير ... قال:

والغلاة من المتظاهرين بالإسلام، هم الذين نسبوا أمير المؤمنين وذرّيته إلى الإلوهية والنبوّة إلى أن قال وأمّا نصّه رحمه الله أى الصدوق بالغلوّ على من نسب مشايخ القمّيين وعلمائهم إلى التقصير، فليس نسبة هؤلاء القوم إلى التقصير علامة على غلوّ الناس؛ إذ فى جملة المشار إليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصّراً، وإنّما يجب الحكم بالغلوّ على من نسب المحقّين إلى التقصير، سواء كانوا من أهل قمّ أم من غيرها من البلاد وسائر الناس.

وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبى جعفر محمد بن الحسن بن الوليد لم نجد لها دافعاً فى التقصير، وهى ما حكى عنه أنّه قال: أوّل درجة فى الغلوّ نفى السهو عن النبىّ صلى الله عليه و آله والإمام عليه السلام، فإن صحّت هذه الحكاية عنه فهو مقصّر، مع أنّه من علماء القمّيين ومشيختهم.

وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصرون تقصيراً ظاهراً فى الدين، وينزلون الأئمّة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيراً من

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸

الأحكام الدينية حتّى ينكت فى قلوبهم، ورأينا من يقول إنّهم كانوا يلتجئون فى حكم الشريعة إلى الرأى والظنون، ويدّعون مع ذلك أنّهم من العلماء، وهذا هو التقصير الذى لا شبهة فيه، ويكفى فى علامة الغلوّ نفى القائل به عن الأئمّة عليهم السلام سمات الحدوث وحكمه لهم بالإلهية والقدم ... ولا يحتاج مع ذلك إلى الحكم عليهم وتحقيق أمرهم بما جعله أبو جعفر رحمه الله سمة للغلوّ على كلّ حال «۱».

وعلّق المجلسى على قولَى الصدوق والمفيد بقوله: ولكن أفرط بعض المتكلّمين والمحدّثين فى الغلوّ لقصورهم عن معرفة الأئمّة عليهم السلام وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقدحوا فى كثير من الرواة الثقاة لنقلهم بعض غرائب المعجزات، حتّى قال بعضهم: من الغلوّ نفى السهو عنهم، أو القول بأنّهم يعلمون بما كان وما يكون، وغير ذلك، مع أنّه قد ورد فى أخبار كثيرة «لا تقولوا فينا ربّاً، وقولوا ما شئتم ولن تبلغوا» «۲»

.وورد: «إنّ أمرنا صعب مستصعب لا يحتمله إلّاملك مقرّب أو نبىّ مرسل أو عبد مؤمن امتحن اللّه قلبه للإيمان».

وورد: «لو علم أبو ذر ما فى قلب سلمان لقتله»، وغير ذلك ممّا مرّ وسيأتى.

فلابدّ للمؤمن المتديّن أن لا يبادر بردّ ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالى أمورهم إلّاإذا ثبت خلافه بضرورة الدين أو بقواطع البراهين أو بالآيات المحكمة أو بالأخبار المتواترة، كما فى باب التسليم وغيره. «۳»

وفى صحيحة زرارة قال: «دخلت على أبى جعفر عليه السلام فسألنى ما عندك من أحاديث الشيعة؟ قلت: إنّ عندى منها شيئاً كثيراً قد هممت أن أوقد لها ناراً ثمّ أحرقها. قال: ولِمَ؟

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹

هات ما أنكرت منها. فخطر على بالى الأُمور. فقال لى: ما كان علم الملائكة حيث قالت:

أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك» «... ۱»

.وقال المجلسى فى شرح معنى الحديث: لعلّ زرارة كان ينكر أحاديث من فضائلهم لا يحتملها عقله، فنبّهه عليه السلام بقصّة الملائكة وإنكارهم فضل آدم عليهم وعدم بلوغهم إلى معرفة فضله، على أنّ نفى هذه الأُمور من قلّة المعرفة، ولا ينبغى أن يكذب المرء بما لم يحط به علمه، بل لا ـ بدّ أن يكون فى مقام التسليم، فمع قصور الملائكة مع علوّ شأنهم - عن معرفة آدم لا يبعد عجزك عن معرفة الأئمّة عليهم السلام «۲».

وقال الوحيد البهبهانى «۳» فى فوائده: إعلم أنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيما القمّيين منهم والغضائرى، كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام منزله خاصّة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّى عنها، وكانوا يعدّون التعدّى ارتفاعاً وغلوّاً على حسب معتقدهم، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلوّاً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذى اختُلف فيه كما سنذكر - أو المبالغة فى معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق فى شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين فى الشيعة مخلوطين بهم مدلسين.

وبالجملة، الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين فى المسائل الأُصولية أيضاً، فربما

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰

كان شىء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلوّاً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبيهاً، أو غير ذلك، وكان عند آخر ممّا يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك.

وقال صاحب تنقيح المقال «۱» ما ملخّصه: وإنّ أكثر ما يُعدّ اليوم من ضروريات المذهب فى أوصاف الأئمّة عليهم السلام كان القول به معدوداً فى العهد السابق من الغلوّ؛ وذلك أنّ الأئمّة عليهم السلام حذّروا شيعتهم من القول فى حقّهم بجملة من مراتبهم؛ إبعاداً لهم عمّا هو غلوّ حقيقة، فهم منعوا الشيعة من القول بجملة من شؤونهم حفظاً لشؤون اللّه جلّت عظمته، حيث كان أهمّ من حفظ شؤونهم؛ لأنّه الأصل وشؤونهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لديه ومنزلتهم عنده، وهذا هو الجامع بين الأخبار الثمينة من الشؤون لهم والنافية لها.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۱

لا غلوّ ولا تقصير بل معرفة بحقّهم ... ص: ۲۱

والملاحظ ممّا تقدّم التوصية القرآنية عن الوقوع فى كلّ من جانبى زيغ الغلوّ وزيغ التقصير، وكذلك لسان الروايات المتضمّن لاصطلاح الغلوّ والغلاة والتقصير والمقصّرة، هو تخطئة كلا المنهجين والأمر بمنهج آخر يعتمد فيه نفى الغلوّ الذى هو إفراط ونفى التقصير الذى هو تفريط، وأنّ هذا النهج الوسط من الدقّة بمكانة يصعب المحافظة على تجنّب الوقوع فى الطرفين.

ومن ثمّ يُلاحظ رسوخ هذا الاصطلاح فى ذهنية علماء الطائفة الأقدمين والمتقدّمين والمتأخّرين، وتشدّدهم على توخّى نهج المعرفة والعارف بالأئمّة عليهم السلام، وهو النهج الوسط، ومحاذرة الوقوع فى طرفى الغلوّ والتقصير، فلا غلوّ ولا تقصير بل معرفة عارف بحقّهم عليهم السلام. وهذا ميزان أطّره لنا الكتاب والسنّة المطهرة، نظير لا ـ تعطيل ولا ـ تشبيه بل توصيف بما وصف به نفسه وهو التوحيد، نظير لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين.

كما يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الغلوّ ذو درجات، وكذلك التقصير شدةً وضعفاً، وأنّ محذور التقصير لا سيّما فى بعض مراتبه - ليس هو بأدون من محذور الغلوّ، وأنّ النجاة فى سلوك نهج التعرّف وكسب المعرفة بكيفية مقاماتهم ومراتبهم والتسليم الإجمالى أثناء ذلك السلوك.

هذا وقد وقف أئمّة أهل البيت عليهم السلام قبالة ظاهرة التقصير فى معرفة الأئمّة عليهم السلام،

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۲

نظیر وقوفهم أمام ظاهرهٔ الغلاهٔ، حتّی فشـی وانتشـر عند أصـحاب الأئمّهٔ علیهم السـلام أنّ التقصیر والغلوّ والتفویض فی الزیغ عن جادهٔ سواء الحقّ، وهـذا المعیار تلقّاه شـیعتهم بتعلیم منهم علیهم السـلام، وقد ورد مکرّراً تأکیدهم علی زیارهٔ قبورهم بحال کون الزائر عارفاً بحقّ الإمام حقّ معرفته، أو عارفاً بحقّه، وإنّ أدنی حقّ معرفهٔ الإمام کونه منصوباً منتجباً من قبله تعالی لهدایهٔ الخلق.

ومحذور التقصیر کونه یؤدّی بصاحبه إلی الإنکار والجحود، وبالتالی إلی نقص الإیمان أو المروق منه، ومن ثمّ قد ورد مستفیضاً «۱» أو متواتراً الحثّ علی التسلیم، وأنّها من صـفات الإیمان الکبری، بل فی بعضها أنّها من أعظم صفات الإیمان ولوازمه، وإلیه تشیر الآیهٔ الکریمهٔ: «فَلَا وَرَبِّکَ لَایُؤْمِنُونَ حَتَّی یُحَکِّمُوکَ فِیما شَجَرَ بَیْنَهُمْ ثُمَّ لَایَجِدُوا فِی أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَیْتَ وَیُسَلِّمُوا تَسْلِیمًا» «۲»

، کما قد أُطلق علیه فی الروایات الإخبات، کما فی قوله تعالی: «إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَی رَبِّهِمْ» «۳»

.ومن هـذا البـاب أیضـاً مـا ورد من حرمـهٔ الردّ للأحادیث المرویّـهٔ وإن کانت ضـعیفهٔ السـند، وهـذا الحکم وإن لم یکن بمعنی حجّیهٔ واعتبار الروایات الضـعیفهٔ، إلّا أنّه یعنی فیما یعنیه وجوب التسـلیم الإجمالی لما صـدر عنهم علیهم السـلام فضـلًا عمّا یتولّـد من الأخبار الضعیفهٔ نتیجهٔ تراکم حساب الاحتمالات من تولّد المستفیض والمتواتر أو الموثوق بصدوره.

وهـذا الحکم قـد اتّفق علیه علمـاء الإمامیـهٔ الأصولیون منهم والأخبـاریون، فاللازم فی الخبر الضـعیف ردّ علمه إلیهم والتسـلیم إجمالًا بالواقع وحقائق الدین

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۳

وإن لم نعلمها تفصیلًا، ولا یسوغ الردّ والإنکار ولا المبادرهٔ بالنفی والإنکار.

وهـذا المفاد ممّا قرّره الحکماء بقولهم: کلّما قرع سـمعک ممّا لم یزدک واضح البرهان فذره فی بقعهٔ الإمکان، ویشـیرون بذلک إلی هذا المنهج المنطقی الفطری من أنّ الإثبات کما یحتاج إلی دلیل کذلک النفی والإنکار یحتاج إلی دلیل.

ولک أن تقول: إنّ الفحص والتنقیب عن الأدلّهٔ فی الشـبهات الحکمیهٔ من الأحکام الشرعیهٔ الفرعیهٔ إذا کان لازماً وکان إجراء الأُصول النافیـهٔ للتکلیف قبـل الفحص التـامّ البـالغ فی أبواب الأدلّـهٔ غیر سـائغ، فکیف یسوغ فی المعـارف العقائدیـهٔ حول شؤونهم ومقامـاتهم ومراتبهم المبـادرهٔ إلی النفی والإنکـار من دون فحص تـامّ ومن دون تضـلّع وممارسـهٔ علمیـهٔ ممتـدّهٔ، لا ـسیّما وأنّ أبـواب الأدلّـهٔ فی المعارف هی أضـعاف مضاعفـهٔ علی عـدد وکم أبواب أدلّـهٔ الفروع، وکذلک الحال فی آیات القرآن فی المعرفهٔ هی أضـعاف آیات الأحکام الفرعیهٔ التی عددها خمسمائهٔ ونیف، وهو أقل من عشر آیات القرآن!

ویکفی للمتتبع أن یُلاحـظ المجـامیع الروائیـهٔ ککتب الصـدوق، فـإنّ أغلب أسـمائها هی فی أبواب وفصول المعـارف، وکـذلک بقیهٔ المحـدّثین وأصـحاب الجوامع الروائیـهٔ من متـأخّری الأعصار کصاحب البحار، حیث قـد وضع لروایات الفروع عشـر مجلّـدات (الطبعهٔ الحدیثـهٔ) بینما الغالب فی بقیـهٔ المجلّـدات بحوث المعارف، فإذا کانت أدلّـهٔ المعارف بهذه السعهٔ والترامی فضـلًا عن أهمّیهٔ وخطورهٔ أحکام المعارف التی هی مدلول تلک الأدلّهٔ، فکیف یتهاون فی الفحص والتنقیب والممارسهٔ العلمیهٔ الطویلهٔ؟ وکیف یتسـنّی الفحص فی کلّ تلک الأبواب فی وقت قصـیر فضلًا عن البحث فی الدلالهٔ ومعالجهٔ العامّ والخاصّ والحاکم والمفسّر، وتألیف القرائن العدیدهٔ، والتمعّن فی الدلالات الالتزامیهٔ، وتبویب الأدلّهٔ فی طوائف؟

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۴

کیف یتمّ ذلک فی برهـهٔ قصـیرهٔ فلا یسوغ المبادرهٔ بالإجابـهٔ بنفی ثبوت الأمر الفلانی أو الکذائی أو زعم أنّه لم یقم دلیل علیه، ونحو ذلک من التعابیر التی تطلق مع عدم اسـتنفاذ الفحص وعدم المراس والاضـطلاع والخبرهٔ المعرفیهٔ فی تلک الأبواب، ومع عدم الإحاطهٔ بأقوال علماء الإمامیهٔ من المتکلّمین والمحدّثین والمفسّـرین علی اختلاف مبانیهم ومشاربهم، والإحاطهٔ بشتّی الوجوه المذکورهٔ، وربط المسائل بعضـها ببعض، فالحریّ والعزیمهٔ فی مثل ذلک هو التوقّف قبل استتمام الفحص کما هو دیدن فتاوی وأجوبهٔ الشیخ المفید فی

المسائل العقائدية فى الموارد التى لم يكمل تمحيصاً ولم يستنفذ الوسع فى الفحص والتنقيب عنها، بمثل قوله لم أقف على الروايات فى ذلك، أو المسائلة بعد محتاجه إلى التأمّل، ونحو ذلك من التعابير.

وهذا منهج السالك المتعلّم من علومهم عليهم السلام على سبيل النجاة، وأمّا المبادرة بالنفى والإنكار فهو طابع منهج التقصير والمقصّرة.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵

إلفات إلى قاعدة فى الغلو ... ص: ۲۵

اشارة

قال تعالى: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَاتَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» «۱»

الآية، وقال تعالى: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَاتَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ» «۲»

.ذُكر فى تفسير هاتين الآيتين أنّ الغلوّ هو التجاوز عن الحدّ والزيادة والإفراط، وغير الحقّ الباطل وادّعاء أنّه ما أنزل اللَّه. فى المعجم الوسيط: (غلا السعر وغيره غلواً وغلاءً، زاد وارتفع وجاوز الحدّ فهو غالى وغلى ... فلان فى الأمر والدين تشدّد فيه وجاوز الحدّ وأفرط) «۳».

وظاهر الآيتين يشير إلى ضابطة وقيد مقوّم لمعنى الغلوّ، وهو أنّ الغلوّ تجاوز الحدّ فى الشيء والإفراط فيه بغير الحدّ الذى له فى الدين، وبالتالى وضعه فى غير محلّه الذى وضعه له الدين، أى التجاوز برتبته الرتبة التى جعلها الدين لذلك الشيء، ومن ثم وضعه فى غير حقّ موضعه الذى حدّد فى الدين، وإلى ذلك تشير الآية الثانية.

كما يلزم من الغلوّ القول على اللَّه بغير الحقّ؛ لأنّ التديّن والديانة بالإفراط فى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶

الشيء ينطوى على نسبة ذلك إلى دين اللَّه تعالى وتشريعه، وبالتالى الافتراء على اللَّه عزّوجلّ، وإلى هذا المعنى تشير الآية الثانية.

ويتحصّل من ذلك: أنّ للغلوّ معنىً عامّ وهو التجاوز بالشيء والإفراط فى رتبته زيادةً على الرتبة التى حدّدها الشارع لذلك الشيء. ولهذا المعنى العامّ موارد ومصاديق لا تحصى؛ إذ لا يقتصر الغلوّ على التأليه وهو ما ارتكبته النصارى فى النبىّ عيسى عليه السلام بل يعمّ الإفراط والتجاوز فى كلّ شيء زاد عن حدّه المرسوم فى دين اللَّه، فلو اعتُقد فى الإمام أنّه نبىّ لكان ذلك من الغلوّ وكذا لو اعتُقد فى النبىّ غير المرسل أنّه رسول لكان من الغلوّ أيضاً، وهكذا لو اعتُقد فى صحابة النبىّ صلى الله عليه و آله بالعصمة لكان من الغلوّ أيضاً، وكذا لو اعتُقد فى علماء الأُمّة وفقهائها أو فى بعض العارفين السالكين أو فى بعض الحكماء والفلاسفة بالعصمة لكان من الغلوّ أيضاً، وكذا لو اعتُقد فى بعض أركان فروع الدين أنّه برتبة تفوق بعض اصول الدين الاعتقادية كان من الغلوّ أيضاً...

وبالجملة، فوضع أىّ شيء فى رتبة زائدة عن الرتبة التى حدّدها الدين لذلك الشيء فهو من الغلوّ، ولا يقتصر ذلك على التأليه، كما لا يقتصر شكل الغلوّ ونموذجه على التصريح بالإفراط فى رتبته، الشيء بل قد يتّخذ أشكالًا وأنماطاً متعددة ترجع فى جوهرها إلى الافراط فى الحدّ والرتبة، وذلك مثل ترتيب أحكام وآثار على ذلك الشيء تتجاوز برتبتها عن رتبة الشيء، مثل أن نجعل قول الصحابى فى قبال قول النبى صلى الله عليه و آله.

ومن الغريب زعم أهل سنّة الخلافة غلوّ الشيعة فى أئمتهم مع أنّهم لا يقولون فيهم أجاز إلّاما أجاز لهم القرآن فى ذلك والنصوص النبوية بفقه غور تلك المعانى، ولم يتعدّوا فى مقامات الأئمة عليهم السلام إلّاما هو دون مقام سيّد الأنبياء عليهم السلام:

(مسلمين للّهمطيعين لأمر رسوله).

الامامهٔ الالهيهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۷

بينما ترى أنّ أهل سنّهٔ الخلافهٔ يقرّون ويصحّحون للصحابى- كالخليفهٔ الثانى- مواقف يعترض فيها على النبىّ صلى الله عليه و آله، وأنّه ينزل الوحى بتصويب الثانى وتخطأهٔ النبىّ صلى الله عليه و آله، فى حكايات اختلقوها بأسباب النزول مشحونهٔ بالتناقض والتهافت.

أو يروون بأنّ الثانى كانت غيرته على الدين والعياذ باللَّه- أكثر من النبىّ، وأنّه أشدّ نكيراً للباطل منه صلى الله عليه و آله.

ومع أنّهم ينفون وينكرون دعوى العصمهٔ فى الصحابى حسب زعمهم- ومع ذلك تراهم يفرطون ويغلون فيه إلى ما فوق عصمهٔ النبىّ صلى الله عليه و آله، فمن جانب قد وقعوا فى الغلوّ فى شأن بعض الصحابهٔ، ومن جانب آخر وقعوا فى التقصير فى شأن مقام النبىّ صلى الله عليه و آله وعصمته التى قال تعالى: «مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى* وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَى» «۱»

. وإنّ اجتهاد الصحابى على حدّ حكم النبى صلى الله عليه و آله بزعم أنّه اجتهاد منه صلى الله عليه و آله، وكذلك جعل قول الحكيم والفيلسوف والعالم فى قبال قول المعصوم!

هذا وقد ورد عن الأئمّهٔ الأطهار أقوال تحثّ شيعتهم على تنزيههم عن الربوبيّهٔ: «نزّلونا عن الربوبيهٔ» و «قولوا فينا إنّا عبيد مخلوقون» و «لا تزعموا أنّا أنبياء وقولوا فينا ما شئتم»، أى فى بيان الحدّ الذى هو دون الخالقيهٔ، أى حدّ المخلوق المكرّم عند اللَّه، «ولن تبلغوا كنه معرفتنا»، أى رتبهٔ الإكرام والحظوهٔ والزلفى التى لهم عند اللَّه «۲»، وفى هذه القاعدهٔ توصيهٔ بعدم الغلوّ فيهم، كما أنّ ذيلها متضمّن للتوصيهٔ بعدم التقصير بمعرفتهم.

الامامهٔ الالهيهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۸

ملازمهٔ بين الغلوّ والتقصير ...: ص: ۲۸

وبعد ما تبيّن أنّ للغلوّ أصنافاً وأقساماً عديدهٔ، يجدر الإلفات إلى أنّ بعض أقسام الغلوّ هى ملازمهٌ إلى أنماطٍ من التقصير، بل التدقيق يرشد إلى تلازم كلّ أنواع الغلوّ لنمط من أنماط التقصير، فمثلًا التأليه للبشر المخلوق من نبىّ أو إمام- هو فى الواقع تقصير فى معرفهٔ البارى؛ للزومه الشرك ونحوه، وكذلك البناء على العصمهٔ فى الصحابى رافقه الخدشهٔ فى عصمهٔ النبىّ صلى الله عليه و آله.

وبكلمهٔ جامعهٔ: إنّ الغلوّ كما هو وضع الشىء زيادهٔ على رتبته، فهو يستلزم سلب الشىء الآخر رتبَته، وإعطائها للطرف الأوّل الذى حصل فيه الغلوّ، وهذا من ميزات باب الغلوّ والتقصير، أنّهما متلازمان من جهتين، وإن كانا متقابلين فى الجههٔ الواحدهٔ، فلا يظنّ أنّ الخلاص من الغلوّ هو بالتقصير، بل التقصير هو وقوع فى الغلوّ من نمط آخر من حيث لا يشعر المقصّر.

قال الإمام الصادق عليه السلام: «إلينا يرجع الغالى فلا نقبله، وبنا يلحق المقصّر فنقبله.

فقيل: كيف ذلك يابن رسول اللَّه؟ قال: لأنّ الغالى قد اعتاد ترك الصلاهٔ والزكاهٔ والصيام والحجّ، فلا يقدر على ترك عادته وعلى الرجوع إلى طاعهٔ اللَّه عزّوجلّ أبداً، وإنّ المقصّر إذا عرف عمل وأطاع» «۱».

أسباب التقصير ...: ص: ۲۸

إنّ أسباب التقصير عديدهٔ كما هو الحال فى أسباب الغلوّ فبعضها ناجمهٔ عن قصور علمى، وكلّ مورد بحسب العلم الذى يتكفّله أو إلى عوامل نفسانيهٔ ذاتيهٔ، وبعضها عن تقصير.

الامامهٔ الالهيهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۹

وقد تقدّم أنّ القصور حالهٔ بشريهٔ ملازمهٔ لغير المعصوم مهما بلغ سعيه العلمى والعملى، إلّاأنّ المحذور هو فى إنكار ما وراء الحدّ الذى

بلغه الشخص، بخلاف ما إذا كان مسلّماً بما لا يحيط بمعرفته التفصيلية «۱».

نعم، هناک من الـدواعی العمدية للتقصـير قد ارتكبتها طوائف من هذه الأُمّة لمنازعة الحقّ أهله ومدافعة الأئمّة المعصومين المطهّرين، تارةً فی المقامات التكوينيـة، وهی الخلافـة الإلهيـة فی جانبها الملكوتی، وأُخری فی الحاكمية والإمامة السياسـية، وهی الخلافة الإلهية فی جانبها الملكی لتدبير النظام الاجتماعی.

وممّن وقع فی ورطة النموذج الأوّل: جملة غفيرة من الصوفية والعرفاء، حيث قالوا: بأنّ القطب فی كلّ زمن من الكمّلين، وهو لا يقتصر علی أشخاص بأعيانهم محدودين، بل هو مقام نوعی، وهو الغوث والإمامة النوعية.

وممّن وقع فی النموذج الثانی: فقهاء أهل سنّة الجماعـة، حيث بنوا علی عـدم لزوم العصـمة فی الحاكم، وأنّ دور العلم الكسبی يكفی فی إدارة الأُمور العامّة.

ومن ثمّ تری أصحاب النموذجين ينالون من مقامات أئمّة أهل البيت وقيعة؛ بداعی فسح المجال لتسنّم مراتبهم.

ويشـير إلی هذه الظاهرة فی دواعی التقصـير، وإلی النموذج الأوّل ما قاله علی بن الحسـين عليه السـلام، قال: «انتحلت طوائف من هذه الأُمّـة بعـد مفارقتها أئمّـة الـدين والشـجرة النبويـة إخلاص الديانـة، وأخـذوا أنفسـهم فی مخائل الرهبانية، وتعالَوا فی العلوم، ووصـفوا الإيمان بأحسن صفاتهم، وتحلّوا بأحسن السنّة، حتّی إذا طال عليهم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۰

الأمـد وبعـدت عليهم الشـقّة وامتحنوا بمحن الصـادقين، رجعوا علی أعقابهم ناكصـين عن سبيل الهـدی وعلم النجاة، يتفسّـخون تحت أعباء الديانة تفسّخ حاشية الإبل تحت أوراق البزل.

ولا تحرز السيف الروايا وإن جرت ولا يبلغ الغايات إلّاسيوفها

وذهب آخرون إلی التقصـير فی أمرنـا، واحتجّوا بمتشـابه القرآن فتأوّلوا بآرائهم، واتّهموا مأثور الخبر ممّا استحسـنوا «۱»، يقتحمون فی أغمـار الشـبهات ودياجير الظلمات بغير قبس نور من الكتاب ولا أثرة علم من مظان العلم بتحـذير مثبطين، زعموا أنّهم علی الرشـد من غيّهم.

وإلی من يفزع خَلَف هـذه الأُمّـة وقـد درست أعلام الملّة ودانت الأُمّة بالفرقة والاختلاف يكفّر بعضـهم بعضاً، واللَّه تعالی يقول: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ» «۲»

؟ فمن الموثوق به علی إبلاغ الحجّـة وتأويل الحكمـة إلّاأهل الكتاب وأبناء أئمّـة الهـدی ومصابيـح الدجی، الذين احتجّ اللَّه بهم علی عباده، ولم يـدع الخلق سـدی من غير حجّـة؟ هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّامن فروع الشـجر المباركة، وبقايا الصـفوة الذين أذهب اللَّه عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وبرّأهم من الآفات، وافترض مودّتهم فی الكتاب!

هم العروة الوثقی وهم معدن التقی وخير جبال العالمين وينعها» «۳»

.بيّن عليه السـلام أنّ هنالك نموذج من هـذه الأُمّـة ممّن ينازع الحقّ أهله- وهـم أئمّـة العترة- فی بعد كمالاتهم الملكوتية، فهو ينسـب نفسه إلی إخلاص الديانة، أی إلی درجة المخلَصين والفتح وتزيّوا بالرسوم الظاهرية من الرهبانية والزهد

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۱

والانقطاع عن الدنيا، ونسـبوا لأنفسـهم مراتب من العلوم وأجهدوا أنفسـهم فی تحصـيلها، وتبجّحوا فی وصف الإسلام تعريضاً بالمديح لأنفسـهم أنّهم يتحلّون بتمام درجات الإسـلام، إلّاأنّهم لم يتمكّنوا لطبيعة شأنهم- فی الاسـتقامة علی هذا المنوال؛ لاحتياجه إلی إعداد ربانی للذات الإنسانية، وهو الاصـطفاء والانتجاب، وهـم لم يُصـطَفوا لذلک فلم يقدروا علی مواصـلة الطريق وتبيّن حال تقمّصـهم لهذا المقـام، وهو مقـام الإمامـة الملكوتيـة التی تنطوی علی مقام العلم اللـدنی بمنبع غيبی، وعلی كمال روحی يكون فيه الشـخص مخلَصاً بالفتح- وعلی اتّصاف النفس بتمام الكمالات الروحية.

وهذا الغلوّ الذى ادّعاه هؤلاء لأنفسهم استلزم التقصير فى من له حقّ تلك الرتبة، وهم الأئمّة من عترة النبىّ صلى الله عليه و آله، كما مرّ بنا: كلّ غلوّ يستتبع تقصير من جهة أُخرى، وإنّ كلّ تقصير يستتبع غلوّ من جهة أُخرى، وقد وقع فى شراك هذا النموذج من الغلوّ والتقصير أكثر الصوفية وكثير من العرفاء، حيث قالوا: بأنّ القطب والغوث فى كلّ زمان شخص، ويتبدّل من زمان إلى آخر، ولا ينحصر فى عدد محدود، وإنّ الولاية الإلهية لنوع الواصلين، وبالتالى فالعصمة الذاتية تتعدّى وتتحقّق لكلّ سالك للقرب الإلهى، فباب الوصول الكامل مفتوح للكلّ.

وقال تعالى: «قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا* وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا* قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا* قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا» «۱»

.وفى هذه الواقعة التى سردها لنا القرآن الكريم تنبيه على منهجية وضابطة فى طبيعة الإنسان بل وكلّ موجود مدرك- أنّ الأُمور التى يصعب عليه معرفتها

بالتفصيل وتبهم لديه وتجمل حقيقتها عن أفق إدراكه، تحصل لديه النفرة والجموح عن الإذعان بها، فيبادر إلى الإذعان بنفيها، وكأنّه توصّل إلى أنّ نفيها هو الحقّ، مع أنّ فرض الحال أنّ الأمر مبهم ومجمل عليه، وأنّ إبائه ونفرته منه هو لأجل ذلك، لكن يحصل لديه الخلط بين ذلك وبين أن يحسبه أنّه من قبيل ما يعلم ببطلانه وبعدمه فى الواقع، وهذا الخلط فى كيفية الاستنتاج يربك على الإنسان طريقة الاستنتاج الصحيحة؛ فإنّ المطلوب منطقياً ومنهجياً فى الحالة الأُولى هو التوقّف عن النفى أو الإثبات وعن الإنكار أو القبول تفصيلًا، والقيام بعملية الفحص العلمى، لا المبادرة باستنتاج النفى ومن ثمّ الإنكار والجحود.

وهذا المنهج جارى فى كلّ مسألة صعبة ومعقّدة فى أى علم من العلوم، كعلم الرياضيات والفيزياء والكيمياء، وغيرها من العلوم التجريبية أو العلوم الإنسانية أو علوم المعارف الإلهية، كما قد يحصل خلط لدى الإنسان بين حالة الفحص والبحث والتنقيب وحالة التشكيك؛ فإنّ حالة التشكيك فى ظاهر صورتها أنّها عملية تسائل وتنقيب، إلّاأنّ فى طياتها استنتاج عجول للنفى ومبادرة سريعة للإنكار غير مبنية على أُسس الفحص العلمى، والتمييز بين الحالتين غامضة تدقُّ على أفهام عامّة البشر.

ويذكر القرآن الكريم لنا مثالًا آخر فى قوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَاتَعْلَمُونَ* وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هؤُلآءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ* قَالُوا سُبْحَانَكَ لَاعِلْمَ لَنآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ* قَالَ يا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّآ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ

تَكْتُمُونَ»»

. ففى المثال يضرب تعالى عبرة لنا بالملائكة مع قدسيتهم ومكانتهم، إلّاأنّه لاحتجابهم عن علم الغيب الإلهى بدر منهم استنكار ما جهلوه ومسارعة إلى التنديد به مع كونه الحقّ.

ويشير إلى النموذج الثانى الإمام أبو عبداللّه عليه السلام فى قوله: «إنّما مثل على عليه السلام ومثلنا من بعده من هذه الأُمّة كمثل موسى عليه السلام والعالم حين لقيه واستنطقه وسأله الصحبة، فكان من أمرهما ما اقتصّه اللّه لنبيه صلى الله عليه و آله فى كتابه، وذلك أنّ اللّه قال لموسى: «إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ» «۲»

، ثمّ قال: «وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ» «۳»

، وقد كان عند العالِم علم لم يُكتب لموسى فى الألواح، وكان موسى يظنّ أنّ جميع الأشياء التى يحتاج إليها فى تابوته وجميع العلم قد كُتب له فى الألواح، كما يظنّ هؤلاء الذين يدّعون أنّهم فقهاء وعلماء، وأنّهم قد أثبتوا جميع العلم والفقه فى الدين ممّا تحتاج هذه

الأمّة إليه وصحّ لهم عن رسول اللَّه صلى الله عليه و آله وعلموه وحفظوه.

وليس كلّ علم رسول اللَّه صلى الله عليه و آله علموه، ولا صار إليهم عن رسول اللَّه صلى الله عليه و آله ولا عرفوه؛ وذلك أنّ الشيء من الحلال والحرام والأحكام يرد عليهم فيُسألون عنه، ولا يكون عندهم فيه أثر عن رسول اللَّه، ويستحيون أن ينسبهم الناس إلى الجهل، ويكرهون أن يُسألوا فلا يجيبوا فيطلب الناس العلم من معدنه.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۴

ولذلك استعملوا الرأى والقياس فى دين اللَّه، وتركوا الآثار ودانوا اللَّه بالبدع، وقد قال رسول اللَّه صلى الله عليه و آله: كلّ بدعة ضلالة، فلو أنّهم إذا سُئلوا عن شيء من دين اللَّه فلم يكن عندهم منه أثر عن رسول اللَّه ردّوه إلى اللَّه وإلى الرسول وإلى أُولى الأمر منهم، لَعلِمهُ الذين يستنبطونه منهم من آل محمّد عليهم السلام، والذى منعهم من طلب العلم منّا العداوة والحسد لنا، لا واللَّه ما حسد موسى عليه السلام العالِم، وموسى نبيّ اللَّه يُوحى اللَّه إليه، حيث لقيه واستنطقه وعرّفه بالعلم ولم يحسد كما حسدتنا هذه الأُمّة بعد رسول اللَّه صلى الله عليه و آله على ما عَلِمنا وما ورثنا عن رسول اللَّه صلى الله عليه و آله، ولم يرغبوا إلينا فى عِلمنا كما رَغب موسى عليه السلام إلى العالِم وسأله الصحبة ليتعلّم منه ويرشده، فلمّا أن سأل العالِمَ ذلك عَلِم العالِمُ أنّ موسى عليه السلام لا يستطيع صحبته ولا يحتمل علمَه ولا يصبر معه، فعند ذلك قال العالِم: «وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا» «۱»

، فقال موسى عليه السلام له وهو خاضع له يستعطفه على نفسه كى يقبله: «سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا» «۲».

وقد كان العالم يعلم أنّ موسى عليه السلام لا يصبر على علمه، فكذلك- واللَّه يا إسحاق بن عمّار- حال قضاة هؤلاء وفقهائهم وجماعتهم اليوم، لا يحتملون واللَّه- علمنا ولا يقبلونه ولا يطيقونه ولا يأخذون به ولا يصبرون عليه، كما لم يصبر موسى عليه السلام على علم العالِم حين صحبه ورأى ما رأى من علمه، وكان ذلك عند موسى عليه السلام مكروهاً، وكان عند اللَّه رضاً وهو الحقّ وكذلك علمنا عند الجهلة مكروه لا يؤخَذ وهو عند اللَّه الحقّ» «۳»

.وفى هذه الرواية العديد من الوجوه على ضرورة موقعية الإمام فى القيمومة على الشريعة، وسيأتى بيانها مفصّلًا، إلّاأنّنا نقتصر فى المقام على نبذة مجملة منها، وهى أنّ النبيّ موسى عليه السلام مع كونه نبيّاً مرسلًا من أولى العزم يتنزل عليه الوحى، أى إنّه محيط بالأحكام الشرعية وتشريعات اللَّه على ما هى عليه فى الواقع، أى بالأحكام الواقعية، إلّاأنّ ذلك لم يغنه عن العلم اللدنى الذى أعطاه اللَّه

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۵

للخضر، وهو الشريعة فى نظامها الكونى والإرادات الإلهية التكوينية. وهذا العلم اللدنى غير النبوّة، وهو حقيقة الإمامة، والذى كان مجتمعاً بشكله الأكمل والأتمّ فى خاتم النبيين صلى الله عليه و آله، فلا تُغنى الإحاطة بالأحكام الواقعية لكلّ تفاصيل ظاهر الشريعة عن شريعة الإرادات الإلهية الكونية وتأويلها، فضلًا عن إحاطة الفقهاء القاصرة عن الإلمام بكلّ الأحكام الواقعية لظاهر الشريعة.

بل الفقهاء كما ذكر المحقّق النائينى فى بحث الإجزاء- لا يحيطون بجميع الأحكام الظاهرية التى دورها إحراز الأحكام الواقعية لظاهر الشريعة؛ فإنّ جملة من الأحكام التى يستنبطها هى أحكام تخيّلية التى ينكشف له عدم كون استنباطها على الموازين من الأدلّة.

وبعبارة أُخرى: إنّ الفارق بين علم النبيّ موسى وعلم الفقهاء، إنّ علم النبيّ موسى ليس منبعه نقلى، بل هو منبع وحيانى، بينما منبع علم الفقهاء ليس إلّا ظنون معتبرة، فضلًا عمّا لو كانت ظنون تخيّلية يتوهّم أنّها معتبرة، ومع كلّ ذلك فلم يُغن علم النبيّ موسى وهو صاحب الشريعة- عن علم التأويل الذى زوّده اللَّه تعالى للخضر لدنيّا، فكيف يفرض إستغناء الفقهاء فى أحكام الشريعة عن دوام الرجوع إلى المعصوم؟

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۶

قاعدة آلية لنفى الغلوّ والتقصير ... ص: ۳۶

وهى ما روى عنهم مستفيضاً من قاعدة: «نزّلونا عن الربوبية، وقولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا». فأمّا الروايات الواردة فى ذلك فهى:

الأُولى: ما رواه الصدوق فى الخصال من حديث الأربعمائة المعروف، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إيّاكم والغلوّ فينا، قولوا إنّا عبيد مربوبون، وقولوا فى فضلنا ما شئتم». «۱»

الثانية: ما رواه الصفّار فى بصائر الدرجات، عن إسماعيل بن عبد العزيز، قال: «قال أبو عبد اللَّه عليه السلام فى حديث: ياإسماعيل لا ترفع البناء فوق طاقته فينهدم، إجعلونا مخلوقين، وقولوا فينا ما شئتم فلن تبلغوا» «۲»

.الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۷

الثالثة: ما رواه الصفّار بسنده عن كامل التمّار، قال: «كنت عند أبى عبد اللَّه عليه السلام ذات يوم فقال لى: ياكامل، اجعل لنا ربّاً نؤوب إليه، وقولوا فينا ما شئتم قال: قلت: نجعل لكم ربّاً تؤوبون إليه ونقول فيكم ما شئنا؟ قال: فاستوى جالساً ثمّ قال: وعسى أن نقول ما خرج إليكم من علمنا إلّاألف غير معطوفة.

والمراد من الألف غير المعطوفة كناية عن نهاية القلّة» «۱»

.الرابعة: روى فى كشف الغمّة من كتاب الدلائل للحميرى عن مالك الجهنى، قال: «كنّا بالمدينة حين أُجلبت الشيعة وصاروا فرقاً، فتنحينا عن المدينة ناحية، ثمّ خلونا فجعلنا نذكر فضائلهم وما قالت الشيعة، إلى أن خطر ببالنا الربوبية، فما شعرنا بشيء؛ إذا نحن بأبى عبد اللَّه عليه السلام واقف على حمار، فلم ندرِ من أين جاء، فقال:

يامالك وياخالد، متى أحدثتما الكلام فى الربوبية؟ فقلنا: ما خطر ببالنا إلّاالساعة.

فقال: إعلما، أنّ لنا ربّاً يكلأنا بالليل والنهار نعبده، يامالك وياخالد، قولوا فينا ما شئتم، واجعلونا مخلوقين. فكرّرها علينا مراراً وهو واقف على حماره» «۲»

.الخامسة: وروى فى البحار فى باب معرفتهم بالنورانية (أى إنّ مبدأ خلقهم هو خلق أنوارهم)، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «يا سلمان ويا جندب. قالا: لبيك صلوات اللَّه عليك. قال عليه السلام: أنا أمير كلّ مؤمن ومؤمنة ممّن مضى وممّن بقى، وايّدتُ بروح العظمة، وإنّم أنا عبدٌ من عبيد اللَّه، لا تسمّونا أرباباً وقولوا فى فضلنا ما شئتم، فإنّكم لن تبلغوا من فضلنا كُنه ما جعله اللَّه لنا، ولا معشار العشر» «۳»

.السادسة: ما رواه الراوندى فى خرائجه عن خالد بن نجيع، قال: «دخلت على أبى عبداللَّه عليه السلام وعنده خلق، فجلست ناحية وقلت فى نفسى: ما أغفلهم، عند من

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۸

يتكلّمون! فنادانى: إنّا واللَّه عبادٌ مخلوقون، لى ربّ أعبده؛ إن لم أعبده عذّبنى بالنار.

قلت: لا أقول فيك إلّاقولك فى نفسك.

قال: اجعلونا عبيداً مربوبين وقولوا فينا ما شئتم إلّاالنبوّة» «۱»

.ورواه فى بصائر الدرجات بطريقين.

السابعة: ما رواه فى التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تتجاوزوا بنا العبودية ثمّ قولوا ما شئتم ولا تغلوا، وإيّاكم والغلوّ كغلوّ النصارى؛ فإنّى برى من الغالين» «۲»

.ورواه فى الاحتجاج عن تفسير الإمام العسكرى عليه السلام: «قال الرضا عليه السلام: من تجاوز بأمير المؤمنين عليه السلام حدّ العبودية فهو من المغضوب عليهم والضالين.

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: لا- تتجاوزوا بنا العبودية ثمّ قولوا ما شئتم ولن تبلغوا، وإيّاكم والغلوّ كغلوّ النصارى؛ فإنّى برى من الغالين ...

إلى أن قال بعـد شـرح غلوّ النصارى: فكـذلك هؤلاء، وجـدوا أمير المؤمنين عبـداً أكرمه اللّٰه ليبيّن فضـله ويقيم حجّته، فصـغر عندهم خالقهم أن يكون جعل عليّاً له عبداً، وأكبروا عليّاً عن أن يكون اللّٰه عزّوجلّ له ربّاً، فسمّوه بغير اسمه، فنهاهم هو وأتباعه من أهل ملّته وشيعته، وقالوا لهم: يا هؤلاء! إنّ عليّاً وولده عبادٌ مكرمون مخلوقون مدبرون، لا يقدرون إلّاعلى ما أقدرهم عليه اللّٰه ربّ العالمين، ولا يملكون إلّاما ملكهم» «۳»

.الثامنة: ما في غرر الحكم: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إيّاكم والغلوّ فينا، قولوا إنّا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۳۹

مربوبون واعتقدوا في فضلنا ما شئتم» «۱»

.التاسعة: ما رواه الكليني عن عبد العزيز بن مسلم، قال: «كنّا مع الرضا عليه السلام …

ثم ساق حـديثاً طويلًا عنه في الإمامة، وفيها: إنّ الإمامة أجلّ قدراً وأعظم شأناً وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم … الإمام كالشـمس الطالعـة المجلّلة بنورها للعالم، وهي في الأُفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار … فمن الذي يعرف معرفة الإمام أو يمكنه اختياره؟ هيهات هيهات، ضـلّت العقول وتاهت الحلوم وحارت الألباب وخسـئت العيون وتصاغرت العظمـاء وتحيّرت الحكمـاء وتقاصـرت الحلمـاء وحصـرت الخطبـاء وجهلت الألبّاء وكلّت الشـعراء وعجزت الأدباء وعييت البلغاء، عن وصف شـأن من شـأنه أو فضـيلة من فضـائله، وأقرّت بـالعجز والتقصـير، وكيف يوصف بكله أو ينعت بكنه أو يفهم شـيء من أمره أو يوجـد من يقوم مقامه ويغني غناه، لا، كيف وأنّى؟ وهو بُعـد النجم عن يـد المتناولين ووصف الواصـفين، فأين الاختيار من هذا، وأين العقول عن هذا» «۲»

.وروى في المنتخب من بصائر الدرجات لسعد بن عبد اللّٰه الأشعري، عن ابن عيسى بإسناده إلى المفضّل، قال: «قال أبو عبد اللّٰه عليه السـلام: مـا جـاءكم منّـا ممّـا يجوز أن يكون في المخلوقين ولم تعلموه ولم تفهموه، فلاـ تجحـدوه، وردّوه إلينا، وما جاءكم عنّا ممّا لا يجوز أن يكون في المخلوقين، فاجحدوه ولا تردّوه إلينا «۳».

فبيّن عليه السـلام أنّ الضابطة في صـحّة إسناد النعوت والأوصاف لهم عليهم السلام والمدار في تحقيق مقاماتهم، ليس على عدم غرابة النعت، ولا على تعقّلنا لتلك النعوت وإمكان فهمنا لها تفصيلًا، ولا على أنسنا لتلك الأوصاف والنعوت، بل ولا على

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۴۰

صرف صـحّة السـند وعدمه، وإنّما المدار على إمكان كون تلك الصفة صفة المخلوقين، أي عالم الإمكان ما سوى اللّٰه، وإن لم يكتنه العقل المحدود للبشـر كنه حقيقة تلك الصـفة بنحو التفصـيل، لكنّه يدرك إجمالًا أنّ الصـفة صـفة ممكن حادث، لا صـفة المختصّـة بالذات الأزلية الغنية.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۴۱

قاعدة آلية أُخرى وهي معرفتهم بالخلقة النورية … ص: ۴۱

وهي أنّه تعالى أوّل ما بدأ بخلق نورهم، ثمّ خَلَق جميع الأشياء بعد ذلك.

وهذه القاعدة في المعرفة متطابقة المعنى مع الإطار السابق: نزلونا عن الربوبية وقولوا فينا ما شـئتم. من الكرامة الوجودية التي حباها اللّٰه تعالى لهم ولن تبلغوا كنه ذلك. وبسبب تطابق المعنى بين الإطارين فهما قاعـدة واحدة، ذُكِرا في الرواية الخامسة المتقدّمة- في لسان الإطار الأوّل.

وقـد عقـدت أكثر المجامع الحديثيـة من الفريقين باباً لـذكر روايات الإطار الثاني، وهي أنّ بـدأ الخلقة كان نور النبيّ صـلى الله عليه و آله، ثمّ أنوار أهـل بيته، ومن ثمّ بقيـة الخلق، من العرش والكرسـي واللوح والقلم والجنّة والسـماوات والأرضـين وعالم الأرواح وعالم

الأجسام ... وقـد تعدّدت ألفاظ الحديث بسطاً واختصاراً واللفظ الجامع لها. ثمّ نعقّبه بالمصادر من الفريقين، ثمّ إشارة مقتضبة لمفاد الحديث وأُمومته لبقية أبواب المعارف.

فأمّا لفظ الحديث من بعض طرقنا، ما روى فى الكافى:

«أحمـد بن إدريس، عن الحسين بن عبـد اللّه، عن محمّد بن عيسى ومحمّد بن عبد اللّه، عن على بن حديد، عن مرازم، عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال: قال اللّه تبارك وتعالى: يا محمّد، إنّى خلقتك وعليّاً نوراً، يعنى روحاً بلا بدن، قبل أن أخلق سماواتى وأرضى وعرشى وبحرى، فلم تزل تهلّلنى وتمجّدنى، ثمّ جمعت روحيكما فجعلتهما واحدة، فكانت

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۴۲

تمجّدنى وتقدّسنى وتهلّلنى، ثمّ قسّمتها ثنتين، وقسّمت الثنتين ثنتين فصارت أربعة:

محمّـد واحـد، وعليّ واحد، والحسن والحسين ثنتان، ثمّ خلق اللّه فاطمة من نور إبتدأها روحاً بلا بدن، ثمّ مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا» «۱»

.وكذلك ما رواه الكافى فى نفس الباب: «الحسين بن محمّد الأشعرى، عن معلى بن محمّد، عن أبى الفضل عبد اللّه بن إدريس، عن محمّد بن سنان، قال: كنت عند أبى جعفر الثانى عليه السلام، فأجريت اختلاف الشيعة، فقال: يا محمّد، إنّ اللّه تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحدانيته، ثمّ خلق محمّداً وعليّاً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوّض أمورها إليهم، فهم يحلّون ما يشاؤون ويحرّمون ما يشاؤون، ولن يشاؤوا إلّاأن يشاء اللّه تبارك وتعالى.

ثمّ قال: يا محمّد، هذه الديانة التى من تقدّمها مرق ومن تخلّف عنها محق ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد» «۲»

.الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۴۳

وذكر المجلسى فى ضمن شرحه للرواية: فأشهدهم خلقها، أى خَلَقها بحضرتهم وبعلمهم، وهم كانوا مطّلعين على أطوار الخلق وأسراره، فلذا صاروا مستحقّين للإمامة؛ لعلمهم الكامل بالشرائع والأحكام وعلل الخلق وأسرار الغيوب، وأئمّة الإمامية كلّهم موصوفون بتلك الصفات دون سائر الفرق فيه، فيبطل مذهبهم، فيستقيم الجواب على الوجه الثانى أيضاً.

ولا ينافى هذا قوله تعالى: «مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» «۱»

، بل يؤيّده؛ فإنّ الضمير فى (ما أشهدتهم) راجع إلى الشيطان وذرّيته، أو إلى المشركين؛ بدليل قوله تعالى سابقاً: «أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِى» «۲»

وقوله بعد ذلك: «وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا» «۳»

، فلا ينافى إشهاد الهادين للخلق.

قال الطبرسى رحمه الله: قيل: معنى الآية أنّكم اتّبعتم الشياطين كما يتّبع من يكون عنده علم لا يُنال إلّامن جهته، وأنا ما أطلعتهم على خلق السماوات والأرض ولا على خلق أنفسهم، ولم أعطهم العلم بأنّه كيف يُخلق الأشياء، فمن أين يتبعونهم؟ انتهى.

وأجرى طاعتهم عليها: أى أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم، حتّى الجمادات من السماويات والأرضيات، كشقّ القمر وإقبال الشجر وتسبيح

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۴۴

الحصى، وأمثالها ممّا لا يحصى، وفوّض أُمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع، وإن كان ظاهرها تفويض تدبيرها إليهم فهم يحلّون ما يشاؤون، ظاهره تفويض الأحكام كما سيأتى تحقيقه ... الخ. «۱»

وكذلك ذكر قدس سره فى ذيل روايات أوّل ما خلق من الروحانيين العقل، وذكر له ستّة تفاسير، وقال عقب تفسير الفلاسفة:

فاعلم أنّ أكثر ما أثبتوه لهذه العقول قد ثبت لأرواح النبيّ والأئمّة عليهم السلام فى أخبارنا المتواترة على وجه آخر، فإنّهم أثبتوا القدم

للعقـل، وقـد ثبت التقـدّم فی الخلق لأرواحهم إمّـا علی جمیع المخلوقـات، أو علی سائر الروحانیین فی أخبار متواترة. وأیضاً أثبتوا لها التوسّـط فی الإیجـاد أو الاشتراط فی التأثیر، وقـد ثبت فی الأخبار کونهم علیهم السـلام علّـة غائیـة لجمیع المخلوقات، وأنّه لولاهم لما خلق اللَّه الأفلاک وغیرها، وأثبتوا لها کونها وسائط فی إفاضـة العلوم والمعارف علی النفوس والأرواح، وقد ثبت فی الأخبار أنّ جمیع العلوم والحقائق والمعارف بتوسّطهم تفیض علی سائر الخلق، حتّی الملائکة والأنبیاء.

والحاصـل، إنّه قـد ثبت بالأخبـار المستفیضة أنّهم علیهم السـلام الوسائـل بین الخلـق وبین الحـقّ فی إفاضـة جمیـع الرحمـات والعلوم والکمالات علی جمیع الخلق، فکلّما یکون التوسّل بهم والإذعان بفضلهم أکثر، کان فیضان الکمالات من اللَّه أکبر...

فعلی قیاس ما قالوا یمکن أن یکون المراد بالعقل نور النبیّ صـلی الله علیه و آله الذی انشعبت منه أنوار الأئمّة علیهم السلام، واستنطاقه علی الحقیقة. أو بجعله محلّاً لمعارف الغیر المتناهیة.

والمراد بالأمر بالإقبال ترقّیه علی مراتب الکمال وجـذبه إلی أعلی مقام القرب والوصال، وبإدباره إمّا إنزاله إلی البـدن أو الأمر بتکمیل الخلق بعد غایة الکمال،

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۴۵

فإنّه یلزمه التنزّل عن غایة مراتب القرب بسبب معاشرة الخلق، ویشیر إلیه قوله تعالی: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَیْکُمْ ذِکْرًا* رَسُولًا» «۱»

، وقـد بسـطنا الکلاـم فی ذلـک فی الفوائـد الطریفـة، ویحتمـل أن یکون المراد بالإقبـال الإقبال إلی الخلق، وبالإدبار الرجوع إلی عالم القدس بعد إتمام التبلیغ؛ ویؤیّده ما فی بعض الأخبار من تقدیم الإدبار علی الإقبال وعلی التقادیر.

فالمراد بقوله تعالی (ولا أکمّلک) یمکن أن یکون المراد ولا أکمّل محبّتک والارتباط بک وکونک واسطة بینه وبینی، إلّافیمن أحبّه، أو یکون الخطاب مع روحهم ونورهم علیهم السـلام، والمراد بالإکمال إکماله فی أبدانهم الشـریفة، أی هذا النور بعد تشـعّبه بأی بدن تعلّق وکمل فیه یکون ذلک الشخص أحبّ الخلق إلی اللَّه تعالی. انتهی. «۲»

وأمّا فی طرق العامّة، فقد ذکر صاحب عبقات الأنوار السیّد حامد حسین اللکهنوی عن حدیث النور، قال:

الحـدیث الثامن: «ما رووا أنّه صـلی الله علیه و آله قال: کنت أنا وعلیّ بن أبی طالب نوراً بین یـدی اللَّه قبل أن یُخلق آدم بأربعة آلاف سنة، ولمّا خلق اللَّه آدم قسّم ذلک النور جزئین، فجزء أنا وجزء علیّ بن أبی طالب» ... الحدیث.

قال صاحب العبقات: لقـد نسب الـدهلوی صاحب التحفـة الاثنی العشـریة- روایـة حـدیث النور إلی الإمامیة فقط، وادّعی إجماع أهل السنّة علی کونه موضوعاً، وعن مـدی تعصّب صاحبها وعناده بـذکر رواة الحدیث من الصـحابة والتابعین وکبار علماء أهل السنّة، ثمّ ذکر أسماء رواة حدیث النور من الصحابة وعدّتهم ثمانیة، کما ذکر رواة حدیث النور من التابعین وعدّتهم ثمانیة أیضاً،

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۴۶

وذکر العلماء والمحـدّثین والحفّاظ الـذین رووا الحـدیث فی مجامیعهم وعـدّتهم واحـد وأربعون، بطرقهم المختلفـة. منهم: ابن حنبل، وابنه عبـد اللَّه، وابن مردویه، وأبو نعیم الأصـبهانی، وابن عبـد البرّ القرطبی، وابن المغازلی، والخطیب الخوارزمی المکی، وابن عساکر الدمشقی، والمحبّ الطبری، والحموینی، والگنجی الشافعی، والخطیب البغدادی، وابن حجر العسقلانی، وغیرهم.

ثمّ أخـذ رضوان اللَّه علیه- فی إثبات تواتر الحـدیث، ثمّ ذکر مصادر الحـدیث واحـداً واحـد، وذکر صـحّة أسانید الحدیث لدیهم، ثمّ ذکر کلام الشـیخ ابن عربی فی تفسـیر الحدیث بأنّه: لم یکن أقرب إلی اللَّه تعالی فی عالم الهباء وهو عالم النور- من رسول اللَّه صلی الله علیه و آله، وأقرب الناس إلیه علیّ بن أبی طالب، أمام العالم بأسره، والجامع لأسرار الأنبیاء أجمعین «۱».

ثمّ نَقَـل عن ابن عربی فی الفتوحـات: إنّ جمیع الأنبیـاء یـأتیهم الإمـداد من تلـک الروح الطـاهرة لسیّد الأنبیاء، فی ما یظهرون فیه من الشرائع والعلوم فی زمان وجودهم رسولًا وتشریعهم الشرائع.

ونَقَـل عنه قوله أیضـاً: إنّ اللَّه لمّا جعل منزل محمّـد صـلی الله علیه و آله السـیادة فکان سـیداً ومن سواه سوقـة، علمنا أنّه لا یُقاوَم؛ فإنّ

السوقة لا تقاوم ملوكها، فله منزل خاصّ وللسوقة منزل، ولمّا أَعطى هـذه المنزلـة وآدم بين الماء والطين، علمنا أنّه الممـدّ لكلّ إنسان مبعوث بناموس إلهى أو حكمى، وأوّل ما ظهر من ذلك فى آدم، حيث جعله اللَّه خليفة عن محمّد صلى الله عليه و آله فأمدّه بالأسماء كلّها من مقام جامع الكلم التى لمحمّد صلى الله عليه و آله.

ثمّ نَقَل كلام الشيخ عبد الوهاب الشعرانى من كتابه اليواقيت والجواهر وتقريره

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۴۷

لكلام ابن عربى. ثمّ نَقَل كلام شمس الدين القنارى وتقريره لكلام ابن عربى فى مصباح الانس «۱».

ثمّ نَقَل مصادر حـديث النور عنـد الإماميـة، فـذكر جملـة من الروايات عن الكلينى فى الكافى، وعن الصدوق فى جملة من كتبه، وعن الشيخ المفيد فى الاختصاص، والشيخ الطوسى فى الأمالى، والراوندى فى الخرائج والجرائح، والعلّامة الحلّى فى كشف اليقين، وتفسير فرات الكوفى ... وجملة غفيرة أُخرى من علماء الإمامية. «۲»

هـذا، وقد روى بألفاظ متعدّدة أيضاً، فمنها: ما رواه عبد الرزاق الصـنعانى فى مصـنّفه، كما حكاه عنه صاحب كشف الخفاء «۳» بسنده عن جابر بن عبد اللَّه قال:

«قلت: يارسول اللَّه، بأبى أنت وأُمّى، أخبرنى عن أوّل شىء خلقه اللَّه قبل الأشياء؟ قال:

يا جابر، إنّ اللَّه تعالى خلق قبل الأشـياء نور نبيك من نوره، فجعل ذلك النور يـدور بالقدرة حيث شاء اللَّه، ولم يكن فى ذلك الوقت لوح ولاـ قلم، ولاـ جنّة ولا نار، ولا ملك، ولا سـماء ولا أرض، ولا شـمس ولا قمر، ولا جنّى ولا إنسـى، فلمّا أراد اللَّه أن يخلق الخلق قسّم ذلك النور أربعة أجزاء: فخلق من الجزء الأول القلم، ومن الثانى اللوح، ومن الثالث العرش.

ثمّ قسّم الجزء الرابع أربعة أجزاء: فخلق من الجزء الأوّل حملة العرش، ومن الثانى الكرسى، ومن الثالث باقى الملائكة.

ثمّ قسّم الجزء الرابع أربعة أجزاء: فخلق من الأوّل السموات، ومن الثانى الأرضين،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۴۸

ومن الثالث الجنّة والنار.

ثمّ قسّم الجزء الرابع أربعة أجزاء: فخلق من الأوّل نور أبصار المؤمنين، ومن الثانى نور قلوبهم وهى المعرفة باللَّه، ومن الثالث نورانيتهم وهو التوحيد لا إله إلّااللَّه محمّد رسول اللَّه ...» الحديث، كذا فى المواهب.

وقال فيها أيضاً: واختُلف، هل القلم أوّل المخلوقات بعـد النور المحمّدى أم لا؟ فقال الحافظ أبو يعلى الهمدانى: الأصحّ أنّ العرش قبل القلم؛ لمـا ثبت فى الصـحيح عن ابن عمر، قـال: «قـال رسول اللَّه صـلى الله عليه و آله: قـدّر اللَّه مقـادير الخلق قبـل أن يخلق السـموات والأرض بخمسـين ألف سـنة، وكان عرشه على الماء». فهـذا صـريح فى أنّ التقـدير وقع بعـد خلق العرش، والتقدير وقع عند أوّل خلق القلم، فحديث عبادة بن الصامت مرفوعاً: «أوّل ما خلق اللَّه القلم، فقال له: اكتب، فقال: ربّ: وما أكتب؟ قال:

اكتب مقادير كلّ شىء»، رواه أحمد والترمذى وصحّحه.

وروى أحمـد والترمـذى، وصـحّحه أيضاً من حـديث أبى رزين مرفوعاً: إنّ الماء خُلق قبل العرش». وروى السدى بأسانيد متعدّدة: «أنّ اللَّه لم يخلق شيئاً ممّا خلق قبل الماء».

فيجمع بينه وبين ما قبله، بأنّ أوّلية القلم بالنسبة إلى ما عدا النبوّى المحمديّ والماء والعرش. انتهى.

وقيل: الأوّلية فى كلّ شىء بالإضافة إلى جنسه، أى أوّل ما خلق اللَّه من الأنوار نورى، وكذا باقيها، أو فى...

وروى فى كشف الخفاء أيضاً- عن كتاب الأحكام لابن القطّان، فيما ذكره ابن مرزوق، عن على بن الحسـين، عن أبيه، عن جـدّه: «أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله قال: كنت نوراً بين يدى ربّى قبل خلق آدم بأربعة عشر ألف عام». انتهى ما فى المواهب.

ونبّه الشبراملسى: ليس المراد بقوله من نوره ظاهره من أنّ اللَّه تعالى له نور قائم

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۴۹

بذاته؛ لاستحالته علیه تعالی؛ لأنّ النور لا یقوم إلّابالأجسام، بل المراد خُلِق من نور مخلوق له، قیل: نور محمّد، وأضافه إلیه تعالی؛ لکونه تولّی خلقه. ثمّ قال:

ویحتمل أنّ الإضافهٔ بیانیهٔ، أی خلق نور نبیّه من نور هو ذاته تعالی، لکن لا بمعنی أنّها مادّهٔ خلق نور نبیّه منها، بل بمعنی أنّه تعالی تعلّقت إرادته بإیجاد نور بلا توسّط شیء فی وجوده. قال: هذا أولی الأجوبهٔ، نظیر ما ذکره البیضاوی فی قوله تعالی: «ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِیهِ مِنْ رُوحِهِ» «۱»

، حیث قال إضافهٔ إلی نفسه تشریفاً وإشعاراً بأنّه خلق عجیب، وأنّ له مناسبهٔ إلی حضرهٔ الربوبیهٔ. انتهی ملخّصاً «۲».

وکذا ما رواه أحمد بن حنبل «۳» بسنده عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله.

وروی سبط ابن الجوزی: «قال أحمد فی الفضائل: حدّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهری، عن خالد بن معدان، عن زاذان، عن سلمان، قال: قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله: کنت أنا وعلیّ بن أبی طالب نوراً بین یدی اللّه تعالی قبل أن یُخلق آدم بأربعهٔ آلاف سنهٔ، فلما خُلق آدم قُسّم ذلک النور جزئین: فجزء أنا وجزء علیّ» «۴»

.وروی العاصمی: «أخبرنا الحسین بن محمّد، حدّثنا عبد اللّه بن أبی منصور، حدّثنا محمّد بن بشر، حدّثنا محمّد بن إدریس الرازی، حدّثنا محمّد ابن عبد اللّه بن المثنی، حدّثنا حمدی الطویل، عن أنس بن مالک، قال: قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله: خُلقت وعلیّ بن أبی طالب من نور واحد یسبّح اللّه عزّ وجلّ فی یمنهٔ العرش قبل خلق الدنیا» «۵»

.وروی القطیعی: «حدّثنا الحسن، حدّثنا أحمد بن المقدام العجلی، حدّثنا الفضیل بن عیاض، حدّثنا ثور بن یزید، عن خالد بن معدان، عن زاذان، عن سلمان، قال: سمعت

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۵۰

حبیبی رسول اللّه صلی الله علیه و آله یقول: کنت أنا وعلیّ نوراً بین یدی اللّه عزّوجلّ قبل أن یخلق اللّه آدم بأربعهٔ عشر ألف عام، فلمّا خلق اللّه آدم قسّم ذلک النور جزئین: فجزء أنا وجزء علیّ» «۱»

.وروی الخوارزمی: «بسند متّصل إلی زیاد بن المنذر، عن محمّد بن علی ابن الحسین، عن أبیه، عن جدّه، قال: قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله: کنت أنا وعلیّ نوراً بین یدی اللّه تعالی قبل أن یُخلق آدم بأربعهٔ عشر ألف سنهٔ» «۲»

.وروی الگنجی الشافعی: «أخبرنا إبراهیم بن برکات الخشوعی ... عن عکرمهٔ، عن ابن عبّاس: قال النبی صلی الله علیه و آله: خلق اللّه قضیباً من نور قبل أن یخلق الدنیا بأربعین ألف عام، فجعله أمام العرش، حتّی کان أوّل مبعثی، فشقّ منه نصفاً فخلق منه نبیّکم، والنصف الآخر علیّ بن أبی طالب» «۳»

.وروی ابن المغازلی: «أخبرنا أبو طالب محمّد بن أحمد بن عثمان ... عن الأعمش، عن سالم بن أبی الجعد، عن أبی ذرّ، قال: سمعت رسول اللّه صلی الله علیه و آله یقول: کنت أنا وعلیّ نوراً عن یمین العرش، یسبّح اللّه ذلک النور ویقدّسه قبل أن یخلق اللّه آدم بأربعهٔ عشر ألف عام، فلم أزل أنا وعلیّ فی شیء واحد حتّی افترقنا فی صلب عبد المطّلب» «۴»

.وروی ابن المغازلی: «أخبرنا أبو غالب محمّد بن أحمد بن سهل النحوی ... عن سعید بن عبد العزیز، عن جابر بن عبد اللّه، عن النبیّ صلی الله علیه و آله، قال: إنّ اللّه عزّوجلّ أنزل قطعهٔ من نور فأسکنها فی صلب آدم، فساقها حتّی قسّمها جزئین: جزءً فی صلب عبد اللّه وجزءً فی صلب أبی طالب، فأخرجنی نبیّاً، وأخرج علیّاً وصیّاً» «۵»

.وروی الحموینی: «أخبرنی الشیخ الصالح جمال الدین أحمد ... عن العلاء ابن عبد

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۵۱

الرحمان، عن أبیه، عن أبی هریرهٔ، عن النبیّ صلی الله علیه و آله، قال: لمّا خلق اللّه تعالی أبا البشر ونفخ فیه من روحه، التفت آدم یمنهٔ

العرش، فإذا فی النور خمسة أشباح سجّداً وركّعاً، قال آدم: هل خلقت أحداً من طين قبلی؟ قال: لا یاآدم، قال: فمن هؤلاء الخمسة الذين أراهم فی هيئتی وصورتی؟ قال: هؤلاء خمسة من ولدک، لولاهم لما خلقتک» «... ۱»

.والحاصل: إنّ مضمون هذه القاعدة وهی خلقتهم النورانية وإبداعها قبل كلّ الخلائق- مروية بألفاظ مختلفة عند الفريقين، وبطرق متعدّدة فی المصادر الكثيرة، ويدلُّ على مضمون هذه القاعدة من الآيات قوله تعالى: «اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِی زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّیٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَاشَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِیءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِی اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَیْءٍ عَلِيمٌ* فِی بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ* رِجَالٌ لَاتُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكوةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ»، فنورهُ تعالى المضاف إليه بالإضافة التشريفية هو نور السماوات والأرض، اشتقّ منه وجودها كما ورد فی أحاديث الفريقين فی أنّه أوّل ما خلق اللَّه نور النبیّ صلی الله علیه و آله- وهذا النور مرتبط فی تركيب الآيات بجملة «فِی بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ»، وهذه البيوت هی رجالٌ عُصموا عن اللهو بالتجارة والبيع، لا يفترون عن ذكر اللَّه وإقام الصلاة وإيتاء

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۵۲

الزكاة، فهذا النور مرتبط بأرواحهم، فحقيقة معرفة هؤلاء الرجال هو معرفتهم بمبدأ خلقتهم وهو النور.

وبعبارة أُخرى: إنّ فی صدر آيات النور ذكر مبتدأ، وهو قوله: «مَثَلُ نُورِهِ»، أی النور المضاف إلى اللَّه تعالى بالإضافة الخلقية، ثمّ بعد ذلك أخبر عنه بأخبار متعدّدة تباعاً، فأخبر عن ذلك النور:

أوّلًا: بتشبيهه بخمسة أُمور «كَمِشْكَاةٍ..».

ثانياً: تعاقب هذا النور بعد الخمسة وتعدده «نُورٌ عَلَى نُورٍ».

ثالثاً: هداية اللَّه لنوره من يشاء «يَهْدِی اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ».

رابعاً: كون هذا النور فی بيوت معظّمة مبجّلة رفعها اللَّه بإذنه، ووصف هذه البيوت التی فيها النور بعدّة أوصاف، وإنّ تلك البيوت رجالٌ لا حجر ومدر: «فِی بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ* رِجَالٌ..».

ويتحصّل من هذه الأخبار المتعدّدة عن نور اللَّه، أنّ هذا النور المخلوق للَّه المشرّف بالإضافة التشريفية والتكريم إلى الذات المقدّسة، هو فی رجالٍ معصومين عن اللهو، لا يفترون عن ذكر اللَّه وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، أی أنّهم دائماً فی مقام العبودية والطاعة.

وكون هذا النور فيهم يعنی أنّه أعلى مرتبة فی أرواحهم، كما أنّ هذا النور بمقتضى الخبر الأوّل، مبتدأه وفی بدوه خمسة أنوار؛ لأنّ التشبيه وقع على خمسة أشياء، أی بكلّ من المصباح والزجاجة والمشكاة والكوكب الدریّ والشجرة.

كما أنّ مقتضى الخبر الثانی تعاقب الأنوار بعد الأنوار الخمسة، وهذا المفاد لظهور الآيات متطابق مع ما ورد فی روايات الفريقين فی الخلقة النورانية من أنّ الخمسة أصحاب الكساء- هم مبتدأ خلق النور ومن ثم بقية العترة، ولا ريب أنّ أحد الخمسة وسيّدهم هو النبیّ صلی الله علیه و آله، ولا تكتمل عدّة الخمسة الذين فيهم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۵۳

النبیّ صلی الله علیه و آله إلّابالخمسة الذين وقعت بهم المباهلة، وهم أصحاب الكساء الذين نزلت فی حقّهم آية التطهير بنصّ روايات الفريقين.

والعمدة التفطّن إلى أنّ تعدّد التشبيه فی الآية إلى خمسة ليس جزافاً وزخرفاً فی الكلام، بل المغزى منه الإشارة إلى أنّ هناك خمسة مشبّهين بخمسة أُمور مشبّه بها، وأنّ لكلّ مشبّه وجه شبه فی المشبّه به الموازی له، وقد ورد فی نصوص الفريقين مسائلة النبی عن تلك البيوت، وأنّ بيت علیّ وفاطمة منها؟

فقال صلی الله علیه و آله: «نعم، من أفاضلها» «۱»

.ونصّ الحديث فى السيوطى، وأخرجه عن ابن مردويه، عن أنس بن مالك وبريد: «قال: قرأ رسول اللّه صلى الله عليه و آله هذه الآية: «فِى بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ»، فقام إليه رجل فقال: أىّ بيوت هذه يا رسول اللّه؟ قال: بيوت الأنبياء. فقام إليه أبو بكر فقال: يا رسول اللّه، هذا البيت منها، بيت علىّ وفاطمهٔ؟ قال: نعم، من أفاضلها».

ولا يخفى أنّ هـذه الروايـهٔ فيها دلالـهٔ على أنّ أبا بكر قـد اختلـج فى نفسه أنّ بيت علىّ وفاطمهٔ ومقام علىّ وفاطمهٔ عند اللّه فى الحجّيهٔ والاصـطفاء والطهارهٔ لا يقتصـر عن مقام الأنبياء، ومقتضى جواب النبىّ صلى الله عليه و آله إثبات هذا المعنى، بل مقتضى الجواب علوّ مقامهما وأرفعيته وأنّه أعلى.

وممّا ورد فى كون هـذه البيوت منطبقـهٔ على المساجـد أيضاً فى الآيـهٔ الكريمـهٔ وبضـميمهٔ مفاد هـذه الروايـهٔ، تبيّن أنّ مراقـدهم عليهم السـلام هى بيوت لهم أيضاً، وهى أفضل شـرفاً وعظمهٔ من المساجد، ولذلك نقل السـمهودى فى وفاء الوفاء: إجماع أهل سنّهٔ الخلافهٔ بأنّ ما ضم الأعضاء الشريفهٔ له صلى الله عليه و آله أعظم فضلًا من مكّهٔ

الامامهٔ الالهيهٔ(۵)، ج۲، ص: ۵۴

المكرّمـهٔ. وحُكى هذا الاجماع عن القاضـى عياض، والقاضـى أبو وليد الباجى، وأبو اليمن بن عساكر، بل نُقل عن التاج السـبكى، عن ابن عقيل الحنبلى: أنّ تلك البقعهٔ هى أعظم من العرش. «۱»

وتوهّم بعض الرواهٔ أنّ المراد من البيوت هو البيت الطينى الـذى يحلّ فيه أهل البيت، مع أنّ المراد بحسب ظهور الآيـهٔ- من البيوت هو نفس الرجال المطهرون، كما هو مفاد قول الإمام الباقر عليه السلام فى ذيل الآيهٔ الكريمهٔ.

ويعضد مفاد الخلقهٔ النوريهٔ لهم عليهم السـلام المستفادهٔ من آيات سورهٔ النور- ما فى قوله تعالى فى سورهٔ البقرهٔ: «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَهِٔ فَقَالَ أَنْبِئُونِى بِأَسْمَاءِ هؤُلَآءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ* قَالُوا سُبْحَانَکَ لَاعِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّکَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ* قَالَ يـا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّآ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّى أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» «۲»

.ومقتضـى مفاد هذه الآيات أنّ السبب فى تأهّل آدم للخلافهٔ الإلهيهٔ هو معرفته بعلم الأسـماء الجمعى، وبه تشـرّف لمقام سجود وطاعهٔ وتبعيهٔ الملائكهٔ له، ولم يكن جميع الملائكهٔ عالمين بتلك الأسماء.

ويستفاد من هذا الاستعراض القرآنى لهذه الواقعهٔ أُمور:

الأوّل: إنّ تلك الأسـماء موصوفـهٔ بغيب السـماوات والأرض، وفى الآيـهٔ التاليـهٔ من تلك الآيات نرى أنّ الملائكـهٔ لم تكن تعلم بتلك الأسـماء، مع أنّ الملائكـهٔ تملأـ السـموات والأـرض، فلو كـانت كينونـهٔ تلك الأسـماء فى السـموات أو فى الأـرض لعلمتها الملائكهٔ ولأحاطت بها خُبراً، بل إنّ تنبّه الملائكهٔ لها بعد عرضها

الامامهٔ الالهيهٔ(۵)، ج۲، ص: ۵۵

عليهم- ليس علم إحاطـهٔ بالأسـماء، وإنّما هو علم إنبائى، لا كعلم آدم علم لـدنى، والعلم اللـدنى منه ما يكون عيانى، بخلاف الإنبائى فإنّه حصولى.

الثانى: إنّ هذه الأسـماء ليست أصوات متموّجهٔ وكلمات لسانيهٔ، بل هى موجودات حيّهٔ شاعرهٔ عاقلهٔ؛ لقوله تعالى: «عَرَضَهُمْ» حيث إنّ الضـمير (هم) لاـ يُستعمل إلّـافى ذلـک؛ ولقوله تعالى: «بِأَسْمَاءِ هؤُلَآءِ» فإنّ اسم الإشارهٔ (هؤلاء) لا يُسـتعمل إلّافى ذلك أيضاً؛ ولقوله تعالى ...: «فَلَمَّآ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ» فيُعلم أنّ هـذه الموجودات الحيّهٔ الشاعرهٔ العاقلـهٔ، هى سنخ موجودات كينونتها فى الغيب الذى هو باطن السـماوات، أى فى نشأهٔ ما وراء السـماوات وما وراء نشأهٔ الملائكـهٔ، وهـذا ينطبق على المخلوقات النوريهٔ، ولا ريب فى كون نور النبىّ هو أحدها، لأنّه سيّد الكائنات والمخلوقات، كما فى قوله تعالى: «ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى* فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى» «۱»

، وقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاکَ إِلَّا رَحْمَهًٔ لِلْعَالَمِينَ» «۲»

.فتحصّل من هاتين الطائفتين الإشارة الواضحة إلى الخلقة النورية المتقدّمة على خلق السماوات والأرض باعتبار وصفها غيب السماوات والأرض.

وهناك آيات أُخرى تتعرّض لخلقتهم النورانية، لسنا فى صدد بسط الدلالة حولها، ونكتفى بالإشارة فى الموضع المناسب لها، نظير قوله تعالى: «يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ» «۳»

، وقوله تعالى: «فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِى أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» «۴»

.الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۵۶

والمهم الالتفات إلى أهمية هذه القاعدة فى الاعتقادات والمعرفة الدينية؛ حيث إنّ لها موقع الأُمومة والأصل لكثير من المعارف والقواعد والمسائل الاعتقادية، وقد مرّ نماذج من ذلك فى الروايات، حيث إنّهم عليهم السلام يستدلُّون على بقية مقاماتهم بذكر هذا الأصل المعرفى.

وهذه الأُمور لهذه القاعدة تقتضيها القواعد الحكمية والعقلية؛ إذ للصادر الأوّل والصوادر الأُولى فى الإبداع الوجود الأشرف، بالقياس إلى سائر أقسام الخلقة، فلابدَّ من توفّرها على سائر الكمالات التى تكون فيما دونها من الخلقة، فإذا تقرّر أنّ النور المُبدَع له الأسبقية، فى الخلقة فلا بدَّ أن تكون له كلّ كمالات ما دونه وزيادة، كما لا بدّ أن يكون له الإشراف والهيمنة على ما دونه بإذن واقدار اللَّه تعالى.

وعلى هذا التقرير لمعرفتهم بالخلقة النورانية معرفتهم بالنورانية- يتّضح تطابق هذه القاعدة مع القاعدة المتقدّمة: نزّلونا عن الربوبية وقولوا فينا ما شئتم، ولن تبلغوا كنه ما جعله اللَّه لنا.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۵۷

الفصل الخامس: فهرست المناهج التى اعتمدها الإمامية ... ص: ۵۷

اشارة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۵۹

: فهرست المناهج التى اعتمدها الإمامية ... ص: ۵۹

المنهج الأوّل: عبارة عن إثبات كبرى الإمامة بالأدلّة النقلية، ثمّ إثبات المصداق، بمعنى تشخيصه لا أصل وجوده؛ وإلّا فأصل وجوده قد دلّ عليه بنفس الكبرى.

وهذه الكبرى إمّا قرآنية أو روائية أو عقلية أو شهودية قلبية.

المنهج الثانى: إثبات النصوص الخاصّة الواردة بأسمائهم عليهم السلام، وهى على أنحاء: تارة بأسماء كلّ واحدٍ منهم، وأُخرى فى خصوص علىّ والحسن والحسين، وذرّية الحسين عليهم السلام.

وغير ذلك من أنحاء التسمية.

المنهج الثالث: إثبات الأدلّة العقلية على الكبرى وضرورة وجود المعصوم عليه السلام وهذه الأدلّة تُثبت تارةً بالعقل العملى وأُخرى بالعقل النظرى.

المنهج الرابع: إثبات إمامتهم عليه السلام عبر معاجزهم العلمية، ببسط البيان فى موارد انعطاف الأُمّة الإسلامية إلى انحرافات هدّامة لولا الهداية العلمية التى قام بها آل البيت عليهم السلام. أو ببيان دقائق أسرارهم فى العلوم والمعارف التى بثّوها والتى تتحدّى

المضمار العلمى إلى يومنا فى العصر الحديث، مع ما كانت عليه الجزيرة العربية من البداوة وندرة العلوم، وإحاطتهم باختلاف المذاهب، وتعدّد شؤون علومهم الروحية والحكمية والمادّية، وكذلك لجوء المخالفين بالرجوع إلى أهل

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۰

البيت عليهم السلام «۱ ...» وتراثهم العلمى فى شتّى العلوم ماثل بين يدى البشرية يفوق ويتحدّى فى الحلبة العلمية علم أىّ عالم وأىّ حاضرة علمية، كيف لا وهم أعدال الكتاب الذى له هذه الصفة أيضاً!

المنهج الخامس: مقارعة الدول المعاصرة لهم بكلّ طاقاتها وقواها، واستعانتها ببقية الدول البشرية على ذلك، مع ما كان يدّعيه آل محمّد صلى الله عليه و آله من الكمال وعدم الإعياء فى العلم ممّا يثير نائرة التحدّى معهم، فقد تحدّوهم فى‌العلوم والفنون ومختلف المهارات، حتّى فى الفروسية والطبّ وعلوم الشعبذة، وغيرها.

المنهج السادس: إثبات خصوص إمامة علىّ عليه السلام أو الحسنين، أو إمامة المهدى (عج)، أو بهما معاً مع ضمّ ضمائم أُخرى، من قبيل تنصيص علىّ عليه السلام على من بعده، أو استلزام إمامة الثانى عشر عليه السلام لإمامة من قبله.

المنهج السابع: ريادتهم وسبقهم جميع البشر من عاصرهم ومن لم يعاصرهم- فى تمام الكمالات والفضائل، وفى شتّى الصفات الفضيلية والكمالية الروحية والعقلية والنفسية والبدنية.

المنهج الثامن: الآيات البينة التى هى معاجز غير المعاجز العلمية، مثل قلع باب خيبر، وتكلّمهم بكلّ لسان وعلمهم بلغة الحيوانات.

المنهج التاسع: الملاحم الإخبارية التى أنبأوا بها، كخطبة البيان وأخبار آخر الزمان وما أخبروا عن أحوال معاصريهم. وقد دوّن الفريقان فصولًا فى كتبهم التاريخية وكتب السير ونحوها من إخبارات علىّ عليه السلام عن الملاحم.

المنهج العاشر: تنصيص الكتب السماوية السابقة عليهم.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۱

المنهج الحادى عشر: معرفتهم التامّة لفظاً ومعنىً وشؤوناً بالكتب السابقة وبالشرايع السابقة وبتواريخها الخفية ومنظومة الأولياء.

المنهج الثانى عشر: تطابق السنن الجارية على الأنبياء المسطورة فى القرآن مع ما جرى لهم وعليهم فى شؤونهم الفردية وشؤونهم العامّة مع الناس. كما فى هارون عليه السلام وعلىّ عليه السلام، وغيبة الحجّة عليه السلام وموسى عليه السلام، ونظير الرضا عليه السلام ويوسف عليه السلام، ونظير يحيى عليه السلام والجواد عليه السلام، وعيسى وإدريس والياس والخضر عليهم السلام مع الحجّة (عج)، ومريم عليها السلام وفاطمة عليها السلام.

المنهج الثالث عشر: وهو إثبات إقدار اللّه عزّوجلّ لهم على خوارق العادات والمعجزات، باعتراف خصومهم، حيث أسموا ذلك بأنّه سحر من بنى هاشم، بدءاً من قريش فى العهد المكى، إلى العهد المدنى وعهد التابعين وتابعيهم إلى بداية الغيبة.

المنهج الرابع عشر: إثبات العلم اللدنى لهم عليهم السلام، من تراجم كتب رجال وحديث العامّة، وذلك بواسطة الروايات التى روتها العامّة عنهم، المتضمّن مفادها لدعواهم عليهم السلام بعدم استقاء علمهم من غيرهم، وأنّ علمهم لا يعى عن إجابة المسائل المختلفة، مضافاً إلى تلّمذ علماء المذاهب على أيديهم دون غيرهم.

وهناك غير ذلك من المناهج، يستطيع الباحث الوقوف عليها فى كتب الإمامية المستفادة من الكتاب والروايات والعقل والفطرة السليمة.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۳

نبذة فى تطويف الآيات القرآنية الدالّة على الإمامة ... ص: ۶۳

اشارة

ولنستعرض جملة يسيرة من تلك الطوائف لا على سبيل الاستقصاء:

الأُولى: آيات الثقلين، وهى جملة من الآيات تفيد عين مفاد حديث الثقلين.

الثانية: آيات الهداية والصراط، وهى جملة من الآيات فى السور الدالّة على أنّ هداية الأُمّة هى على عاتق أئمّة هداة يقومون مقام النبىّ صلى الله عليه و آله.

الثالثة: آيات الاستخلاف، ومفادها بيان السنّة الإلهية فى جعل الخليفة فى الأرض مزوّداً بالعلم اللدنى والعلم الأسمائى الجامع.

الرابعة: آيات التبليغ، وهى المتضمّنة للأمر الإلهى بإبلاغ الإمامة والولاية.

الخامسة: آيات الولاية، وهى المتضمّنة للفظ وعنوان الولاية، وأنّها لثلّة من هذه الأُمّة خاصّة.

السادسة: آيات الاصطفاء لذرّية إبراهيم عليه السلام، ومن هذه الأُمّة.

السابعة: آيات الإمامة، المتضمّنة للفظ وعنوان الإمامة.

الثامنة: آيات الأنفال والفىء والخمس لذى القربى.

التاسعة: آية التسليم على آل ياسين (آيات أولياء الدين وحججه).

العاشرة: آيات شهادة الأعمال، المتضمّنة لوجود ثلّة من هذه الأُمّة تشهد أعمال الأُمّة فى كلّ عصر إلى يوم القيامة، وهم الأشهاد.

الحادية عشر: آيتا التطهير.

الثانية عشر: آية الأشهر الإثنى عشر.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۴

الثالثة عشر: آيات التولّى والتبرّى.

الرابعة عشر: آيات الكتاب المبين والمكنون.

الخامسة عشر: آيات ربانى هذه الأُمّة.

السادسة عشر: آيات الوسيلة والسبيل.

السابعة عشر: آيات النور.

الثامنة عشر: آيات ليلة القدر، وصاحبها ولىّ الأمر النازل فى تلك الليلة.

جدولة مصادر الطوائف ...: ص: ۶۴

الطائفة الأُولى: آيات حديث الثقلين: آل عمران: ۷، الواقعة: ۷۷– ۸۱، الرعد:

۳۹ و ۴۳، النحل: ۶۴ و ۸۹، القيامة: ۱۶ ۱۹، الأنعام ۳۸ و ۵۹، يس: ۱۲، النحل: ۴۰ و ۷۵، البروج: ۲۲، ص: ۲۲، يونس: ۶۱، فاطر: ۳۲، الحجر: ۷۵ ۷۶، يوسف:

۱۱۱، العنكبوت: ۴۷، الحج: ۵۴، سبأ: ۶، البقرة: ۱۲۱، الأنعام: ۱۵۴ ۱۵۵، الأعراف: ۱۴۴.

الطائفة الثانية: آيات الهداية والصراط: الرعد: ۷، سورة الحمد، يونس: ۳۵ و ۱۳۱، الأعراف: ۱۸۱ و ۱۸۴، الأنبياء: ۷۳، السجدة: ۲۴، الجن: ۱۶، طه: ۸۲ و ۱۳۵، التوبة: ۱۱۹، الأنعام: ۱۵۳، الاسراء: ۱۵۸، النمل: ۷۵، المؤمنون: ۷۳ ۷۴، النور: ۵۵، الملك: ۲۲، الحج: ۵۴، الفرقان: ۲۷، يونس: ۱۸۰، غافر: ۶ و ۱۰، مريم:

۶ ۷، محمد: ۱۷، الكهف: ۲۴، العنكبوت: ۶۹، المائدة: ۶۷، البقرة: ۱۸، يس:

۸۲، إبراهيم: ۲۲.

الطائفة الثالثة: آيات الاستخلاف: البقرة: ۳۰، النمل: ۶۲، ص: ۲۶، وهى متطابقة مع حديث: خلفائى اثنا عشر من قريش.

الطائفة الرابعة: آيات التبليغ: المائدة: ۳ و ۶۷.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۵

الطائفة الخامسة: آيات الولاية: النساء: ۵۹، المائدة: ۵۴ ۵۶، الأحزاب: ۶، آل عمران: ۶۳، النور: ۵۴ و ۵۵.

الطائفة السادسة: آيات الاصطفاء لذرّية إبراهيم: آل عمران: ۳۳ ۳۴، الحج:

۷۵ ۷۸، البقرة: ۲۳۷، النساء: ۵۴ و ۵۸، آل عمران: ۶۸، الزخرف: ۲۶- ۲۸، الأنبياء: ۷۳، البقرة: ۱۲۷ ۱۲۸، آل عمران: ۱۶۴.

الطائفة السابعة: آيات الإمامة: البقرة: ۱۲۴، النساء: ۱۵۴، هود: ۱۷، الأحقاف: ۱۲، يس: ۱۲، الأنبياء: ۷۳، السجدة: ۲۴، القصص: ۵.

الطائفة الثامنة: آيات الأنفال والخمس والفيء والقربى: الحشر: ۷، الروم:

۳۸، الأنفال: ۴۱، الشورى: ۲۳، الاسراء: ۲۶.

الطائفة التاسعة: أولياء الدين وحججه، وآيات الأشهر الحرم: آل عمران:

۶۱، الصافات: ۱۳۰، البراءة: ۳۶.

الطائفة العاشرة: آيات شهادة الأعمال: البراءة: ۱۰۵، النحل: ۸۹، البقرة:

۱۴۳، الحج: ۷۸، الرعد: ۴۳، آل عمران: ۱۴۰، المطففين: ۲۱، الواقعة: ۱۱، النساء: ۴۱، الأعراف: ۴۶.

الطائفة الحادية عشر: آيتا التطهير: الواقعة: ۷۹، آل عمران: ۴۲.

الطائفة الثانية عشر: التولّى والتبرّى: الأعراف: ۳، الممتحنة: ۴، الزخرف:

۲۶، البقرة: ۱۶۶ و ۱۶۷، البراءة: ۱۱۴، المجادلة: ۲۲، الشورى: ۲۳، محمّد: ۲۹.

الطائفة الثالثة عشر: آيات الكتاب: الواقعة: ۷۹، البروج: ۲۱ ۲۲، آل عمران:

۷ و ۷۹، النساء: ۵۴، المائدة: ۴۴ و ۴۸، الأنعام: ۳۸ و ۵۹ و ۱۱۴، البراءة: ۳۶، يونس: ۶۱، هود: ۱ و ۶، الرعد: ۳۱ و ۳۹ و ۴۳، الحشر: ۲۱، النحل: ۸۹، الكهف:

۴۹، طه: ۵۲، الحج: ۷۰، الشعراء: ۲، النمل: ۱ و ۷۵، سباء: ۳، الدخان: ۲، الزخرف: ۲ ۴، فاطر: ۱۱، الشورى: ۵۲، المطففين: ۱۸ ۲۰، يس: ۱۲.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۶

الطائفة الرابعة عشر: آيات الوسيلة: التكاثر: ۸، البقرة: ۲۱۱، المائدة: ۳۵، الاسراء: ۵۸، الفرقان: ۵۷، سباء: ۴۷، الشورى: ۲۳.

الطائفة الخامسة عشر: آيات مقامهم النورى: النور: ۳۵ ۳۶، البقرة: ۳۱ ۳۴ و ۳۷، النساء: ۱۷۱، البقرة: ۱۲۴، الكهف: ۱۰۹، لقمان: ۲۷، التحريم: ۱۲، الأنعام:

۱۱۵، الأعراف: ۱۵۸، الأنفال: ۷، الشورى: ۲۴، آل عمران: ۳۹ و ۴۵، إبراهيم: ۲۴، الزخرف: ۲۸، التغابن: ۸، البراءة: ۳۲، الزمر: ۶۹.

أما الطائفة الأولى: تفصيل آيات الثقلين وهى على أنماط:

الأوّل: سورة الحمد.

الثانى: سورة آل عمران.

الثالث: الواقعة: ۷۸، الأحزاب.

الرابع: سورة الأنعام: ۳۸ و ۵۹ و ۱۵۴، الدخان: ۱ ۲، فاطر: ۳۲، العنكبوت: ۴۷ ۵۰، البقرة: ۱۲۱، النمل: ۴۰، الرعد: ۳۱ و ۳۹ و ۴۳، البروج: ۲۲، الأعراف: ۱۴۵، يوسف: ۱۰۱، الاسراء: ۱۲ و ۱۴، المائدة: ۴۸، يونس: ۶۱.

الخامس: النحل: ۸۹.

السادس: القيامة: ۱۷، النحل: ۶۴.

السابع: سباء: ۶، الحج: ۵۴.

الثامن: النساء: ۸۳، محمّد: ۱۶.

التاسع: المائدة: ۴۴. وهى تتطابق مع طائفة آيات ربانيو الأمة.

العاشر: الشورى: ۲۳، الأنعام: ۹۰، يوسف: ۱۰۴، سباء: ۴۷.

الطائفة السادسة عشر: آيات ليلة القدر وصاحبها وليّ الأمر النازل فيها، وهى تتطابق مع قالب آيات حديث الثقلين: سورة القدر، سورة الدخان: ۱ ۳، النحل: ۱، غافر: ۱۵، الشورى: ۵۲.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۷

النصوص القرآنيةالدالّة على إمامة أهل البيت عليهم السلام ... ص: ۶۷

اشارة

القسم الأوّل: آيات الثقلين: وهى طوائف:

الطائفة الأولى: الراسخون فى علم الكتاب ... ص: ۶۷

«هُوَ الَّذِی أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِی قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِی الْعِلْمِ» «۱»

.إنّ الظهور الأوّلى الإجمالى لهذه الآية الشريفة، هو الإعلان عن وجود قسمين من آيات الكتاب الكريم: محكم ومتشابه. كما أنّها تقسّم المكلّفين إلى أقسام:

راسخون فى العلم، وغير راسخين. وغير الراسخين إلى قسمين: قسم يتّبع المتشابه، وهم الذين قد زاغت قلوبهم عن الصراط المستقيم وعن الحقّ. والقسم الآخر لا يتّبع المتشابه، ولكنّها ترشد إلى لزوم اتّباع الراسخين فى العلم؛ كى يهدوهم إلى تأويل المتشابه بالمحكم.

كما أنّ الآية تُعلم بأنّ المحكمات لها مقام الأُمومة فى آيات الكتاب، ممّا يعنى أنّ المتشابهات كفروع لها، والتأويل لغةً: من الأوْل، أى الرجوع والأوب، وانتهاء

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۶۸

شىء إلى شىء، من آل شىء إلى آخر، أى انتهى إليه.

وتأويل المتشابه، إمّا بمعنى الانتهاء إلى المعنى الحقيقى المراد منه، أو بمعنى انتهاء المتشابه إلى أصله وهو المحكم، وهو يتّحد مع المعنى السابق أيضاً؛ إذ برجوع المتشابه إلى المحكم يوجب كشف المعنى المراد من المتشابه، وأنّه منسجم ومتلائم معه.

وبمقتضى النقطة الأخيرة وما تقدّم، يستلزم أنّ الإحاطة بالمحكم إحاطة تامّة، غير مقدور عليها لغير الراسخين فى العلم؛ وذلك لأنّ الإحاطة التامّة بالمحكم تستلزم العلم بتأويل المتشابه؛ إذ المفروض فى المحكم أنّ له الأُمومة والهيمنة والمرجعية لتفسير بقية الآيات، فعدم العلم بحقيقة المتشابه ناشئ من عدم فرض الإحاطة التامّة بالمحكم، إذ لا تشذ آية فى المتشابه عن حيطة المحكمات وقيمومة معانيها على تلك الآيات، فلا تكون متشابهة عند المحيط خبراً بالمحكمات.

وهذا يدلّ على أنّ المتشابه وصف نسبى إضافى بالإضافة إلى غير الراسخين، وأمّا الراسخون فلا تشابه لديهم فى الآيات، وإن كان التقسيم إلى المحكم الأمّ وإلى الآيات الفرعية وصف حقيقى غير إضافى لنفس الآيات فى نفسها.

وكلّ ذلك لا يلزم منه تعطيل الكتاب أو تجميده أو فقده لصفة الإعجاز بتوهّم أنّ آياته المحكمات لا يحاط بها للكلّ، والمتشابه لا يؤخذ به بنفسه لإجمال المراد منه، يزيغ من يتابعه من دون مفسِّر معتبر صحيح، والمحكم لا يحاط؛ وذلك لأنّ الآية في صدد بيان كيفية الأخذ واشتراطه باتّباع الراسخين بالعلم ومعونتهم وإرشادهم.

فيتبين أنّ الأخذ الذي لا ـ بدّ منه المفترض في تلك الآية والتمسّك بالكتاب اللازم يجب أن يكون مقروناً بالتمسّك بأولى العلم الراسخين، لا أنّها في صدد

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۶۹

حجب الكتاب عن التمسّك به، بل غاية دلالتها أنّ التدبّر بالقرآن والتمسّك به يجب أن يكون مقروناً وبمعيّة الراسخين في العلم.

عين ما يقال من أنّ كلًّا من الكتاب والسنّة مصدر للشريعة؛ فإنّ معنى الاثنينيّة في الحجّية ليس بأن يكون كلّ منهما مستقلّ عن الآخر، ولا بأن يكون أحدهما معطّلًا للآخر، وكونه فاعلًا أو غير فاعل، بل أن يكون هناك معية بينهما، وتشاهد وتعاضد وتكافل، ومن ثمّ لا يستلزم تعطيل أحدهما ولا فقد الكتاب المجيد لإعجازه؛ لأنّ ادراك المعجزة فيه لا يتوقّف على الإحاطة بكلّ محكماته فضلًا عن متشابهاته، بل يكفي في ذلك معرفة البعض.

وكون الراسخين في العلم ثلّة من هذه الأُمّة الإسلامية لا خصوص فرد واحد، وكون هذه المجموعة باقية سلسلتها ما بقيت حجّية القرآن في هذه النشأة، وأنّها لا تُرفع إلّابرفع الكتاب يوم القيامة، كلّ ذلك لأنّ الكتاب لا يؤخذ به بنحو تامّ إلّا بهم.

ويستفاد من الآية أنّ التمسّك بالكتاب على انفراد لا ـ يتحقّق بصورة صحيحة كاملة تامّة إلّابهم، كما لا ـ يتحقّق التمسّك بهم إلّابالتمسّك بالكتاب؛ لأنّهم هادون إلى محكماته وتأويل متشابهاته. وهو مفاد حديث الثقلين.

وإنّ علم الراسخين في العلم ليس من العلم الكسبي؛ لأنّه لا يؤهّل إلى ذلك مهما بلغ الإحاطة بدرجة من محكمات الكتاب؛ إذ من الضروري أنّ الكتاب المجيد الحجّة لكلّ هذه النشأة، لا تنتفي حقائقه ولا تحصى محكماته المحيطة بتطاول هذه النشأة، بل وبالنشآت السابقة واللاحقة، فالعلم التامّ بكلّ الكتاب الذي أثبتته هذه الآية للراسخين في العلم لا يكون إلّامن سنخ العلم اللدني؛ إذ الكتاب المبين الذي يستطرّ فيه كلّ شيء وما من غائبة في السموات والأرض إلّا فيه- هو من لدن الغيب، والعلم التام به من سنخه.

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۷۰

ولا سيما وأن الآية قد قرنت تشريفاً- الراسخين في العلم باللَّه تعالى، ونفت العلم بالكتاب كلّه عن الجميع، وحصرته في الذات الإلهية ومن بعده بالراسخين في العلم، ممّا يعطي شرافةً وتعظيماً للراسخين في العلم كحجج اللَّه على خلقه، ووهبهم ذلك النمط اللدني من العلم.

ومقتضى حجّية الكتاب وحجّية الراسخين في العلم، أنّ حجّيته مرهونة بحجّيتهم، وحجّيتهم مرهونة بحجّيته أيضاً، فالحجّتان من سنخ واحد، ممّا يدلّ على عصمتهم؛ وإلّا لو جاز عليهم الخطأ لانسدّ باب العلم في الكتاب ولزم التعطيل.

ويشير إلى مقام حجّيتهم ذيل الآية: «وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الْأَلْبَابِ» «۱»

، إشارة الآية إلى مثل هذه المضامين إنّما يتفطّن إليها ذو اللبّ، لا ذو الذهنية القشرية الذي لا يبصر إلّاالقشور. وكذلك الآية اللاحقة «رَبَّنَا لَاتُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ» «۲»

، أي أنّ ذوي الألباب بتفطّنهم بحجّية الراسخين في العلم بمعية الكتاب العزيز، يكونون قد اهتدوا إلى كيفية التمسّك بالكتاب والأخذ به من دون زيغ قلوبهم عن الحقّ؛ إذ من تفرّد بالأخذ بالكتاب من دون التمسّك بالراسخين بالعلم، قد حكمت عليه الآية بزيغ قلبه، فلذلك اتّبع المتشابه، وأنّ اتّباعه للمتشابه طلباً لفتنة الناس عن الحقّ وعن الدين، وطلباً لتأويل الكتاب وعطفه على ما يوافق أهوائهم وجهالتهم.

كما أنّ جملة «يقولون آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا» «۳»

المجعولة صفة للراسخين فى العلم على تقدير الواو عاطفة، أو خبر على تقدير كون الواو استئنافية، فإنّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۱

الجملة الدالّة على علم الراسخين بالعلم بالتأويل حيث إنّ الضمير عائد إلى التأويل، وتعلّق الإيمان به يستلزم العلم به بنحو ما، لا سيما وأنّه قد وصف بإضافته إلى أنّه من عند اللَّه، والتوصيف يستلزم التعيين، كما أنّ وصفهم بالراسخين بالعلم أيضاً مشعرٌ بذلك، وكذا إرداف ذكرهم للمستثنى وهو البارى تعالى، وكذا قولهم بعدم مخالفة المتشابه للمحكم؛ لأنّ كلّ منهما من عند اللَّه تعالى، أى وحدتهما فى ذلك دالّ على معرفتهم بكيفية رجوع المتشابه إلى المحكم، أى تأويله به.

مضافاً إلى أنّه لو لم يكن ثلّة من هذه الأُمّة بعد الرسول صلى الله عليه و آله تعلم متشابه القرآن وكيفية تأويله بالمحكم، لكان يلزم منه تعطيل الكتاب بعد رسول اللَّه صلى الله عليه و آله. وهذا هو مفاد حديث الثقلين.

وبذلك تدلّ الآية على اختصاص علم الكتاب بهم بعد رسول اللَّه صلى الله عليه و آله، دون غيرهم من الأُمّة.

ثمّ إنّ مقتضى إحاطتهم بعلم الكتاب هو إحاطتهم بناسخه ومنسوخه، وعامّه وخاصّه، ومطلقه ومقيده، وموارد نزوله، وعزائمه، من رخصه، ومغايرة متشابهه من محكمه. وهذه الحجّية لهم بمعية حجّية الكتاب كما تقدّم فى تبين كيفية العمل بالكتاب، وتنفى الاستقلالية، أى استقلالية غيرهم بالفهم للاستفادة من الكتاب، فحينئذٍ يعمل بموازين الدلالة المقرّرة فى علوم الأدب بضميمة الاستعانة بالثقل الآخر.

مضافاً إلى وجوه التشاهد الآتية بين هذه الآية وبقية آيات الثقلين الدالّة على إحاطة الراسخين فى العلم فى هذه الأُمّة بالكتاب كلّه.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۲

الطائفة الثانية: من عندهم بيان تبيان الكتاب لكلّ شيء ... ص: ۷۲

وهم كما فى قوله تعالى: «وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ» «۱»

.وقوله تعالى: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِى صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ* وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ» «۲»

.و «وَكَتَبْنَا لَهُ فِى الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ» «۳»

و «ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ» «۴»

.أما الآية الأولى الدالّة على الثقل الأوّل بل الثقلين معاً- فقد فُسّر (تبياناً لكلّ شيء) بأنّه تبيان لكلّ أُمور الدين، أى العلوم الدينية. والتفسير الآخر أنّ فيه تبياناً لكلّ شيء من أُمور الدين وغيره، فيشمل العلوم الدينية وغير الدينية، لا سيما أنّ معارف الدين محيطة بكلّ الحقائق الكونية.

وتقريب الاستدلال فى الآية يتمّ على كِلا القولين، وقد وقع المفسّرون من العامّة فى حيص وبيص فى تفسير معنى الآية فلاحظ كلماتهم، وإن كان الثانى هو الصحيح؛ لما فى قوله تعالى: «وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۵»

؛ وقوله تعالى: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَايَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۳

إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۱»

؛ وقوله تعالى: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِى الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» «۲»

؛ وقوله تعالى: «يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أَمُّ الْكِتَابِ» «۳»

، وغيرها من الآيات الدالّة على إحاطة الكتاب بكلّ صغيرة أو كبيرة. مضافاً إلى ما سيأتى فى الطائفة الثالثة.

ثمّ إنّ شمولية الكتاب أوسع من التوراة، كما دلّت عليه الآيات فى سورة الأعراف، وهى قوله تعالى: «وَكَتَبْنَا لَهُ فِى الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ» «۴»

.وهذا هو الثقل الأوّل، بل فى الآية إشارة إلى الثقل الثانى أيضاً، حيث تُبيّن وجود شاهد فى كلّ أُمّة، والأُمّة الجيل من الناس أو القرن، أى وجود شاهد فى كلّ قرن يشهد على الناس أعمالهم، ويكون هذا الشاهد من نفس أُمّة ذلك القرن، ويكون الرسول شاهداً على هؤلاء.

قال الفخر الرازى فى ذيل الآية: اعلم أنّ هذا نوع آخر من التهديدات المانعة للمكلّفين عن المعاصى، واعلم أنّ الأُمّة عبارة عن القرن والجماعة، إذا ثبت هذا فنقول: فى الآية قولان: الأوّل: إنّ المراد أنّ كلّ نبىّ شاهد على أُمّته. والثانى: إنّ كلّ جمع وقرن يحصل فى الدنيا فلابدّ وأن يحصل فيهم واحد يكون شاهداً عليهم، أمّا الشهيد على الذين كانوا فى عصر رسول اللَّه صلّى اللَّه عليهم وآله وسلّم، فهو الرسول؛ بدليل قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا» «۵»

.وثبت أيضاً أنّه لابدّ فى كلّ زمان بعد زمان الرسول من الشهيد.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۴

فتحصل من هذا أنّ عصراً من الأعصار لا يخلو من شهيد على الناس، وذلك الشهيد لابدّ وأن يكون غير جائز الخطأ؛ وإلّا لافتقر إلى شهيد آخر، ويمتدّ ذلك إلى غير نهاية، وذلك باطل، فثبت أنّه لابدّ فى كلّ عصر من أقوام تقوم الحجّة بقولهم، وذلك يقتضى أن يكون إجماع الأُمّة حجّة. «۱»

أقول: ما تبيّن من دلالة الآية هو الحقّ من لزوم شاهد غير جائز الخطأ، ولكن تطبيق ذلك على إجماع الأُمّة واهى غايته؛ فإنّ الأُمّة منقسمة فى أكثر أمرها، فأين الشاهد فى ما اختلفت فيه.

وحيث أنّ الشاهد لابدّ أن يكون عالماً بأعمال العباد، كما يشير إليه قوله تعالى:

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» «۲»

، فيرى أعمال العباد حين صدورها.

ومن الواضح أنّ علم كلّ ذلك كان لدى رسول اللَّه صلى الله عليه و آله، إذ ما كان ينزل عليه شىء إلّاكان يعلمه ويعلّمه غيره، لكن لا يحيط بكلّ تعليمه إلّاالأُذن الواعية، كما قال تعالى: «لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ» «۳»

، وهى أُذن علىّ عليه السلام كما جاء فى أحاديث الفريقين. «۴»

وقد قال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» «۵»

، وقال تعالى:

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۵

«وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى اخْتَلَفُوا فِيهِ» «۱»

، وقال تعالى: «إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ» «۲»

.وكيف يبيّن ما لم يعلمه، وكيف يفرض أنّ علمه عند غير رسول اللَّه صلى الله عليه و آله؟ مع أنّ بيانه على عهدة ووظيفة رسول اللَّه صلى الله عليه و آله، بيان كلّ الكتاب.

ثمّ إنّ عملية إنزال حقائق الكتاب لتبيان ما فيه لم ينقطع ويرتفع بموت رسول اللَّه صلى الله عليه و آله؛ إذ هو باقٍ لتنزّله كلّ عام ليلة القدر إلى يوم القيامة، فعلمه فى كلّ الكتاب لابدّ أن يكون باقياً فى ثلّة من هذه الأُمّة، وهو الثقل الثانى، وهو الذى تشير إليه الآية

الثانية من قوله تعالى: «وَمَا كُنْتَ تَتْلُواْ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ* بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِى صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ» «۳»

، و (بل) للإضراب إمّا عمّا سبق فى الآيات عليها، أو عن كون علم الكتاب أى كون الآيات بينات فى صدور من عدا الذين أوتوا العلم. وعلى كلا التقديرين تدلّ على حصر علم وبيان ما فى الكتاب بالذين أُوتوا العلم، والضمير (هو) عائد إلى الكتاب المجيد، بمقتضى السياق ومقتضى توصيفه بالآيات.

ثمّ إن الذين أُوتوا العلم قد ذُكروا فى آيات أُخر، كقوله تعالى: «وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِى إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» «۴»

، وقوله تعالى: «وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» «۵»

، وقوله تعالى: «ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْىَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ» «۶»

، وقوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۶

وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» «۱»

، وقوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ» «۲»

، وقوله تعالى: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ» «۳»

، وقوله تعالى: «يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» «۴»

.وهذه الآيات تصفهم بصفات التحلى بالعلم اللدنى والعلم بالكتاب كما فى قولهم: «لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ» «۵»

، حيث بمقتضى علمهم بالكتاب المحيط بالنشأتين لا يجهلون كيفية أحكام النشأة الأخرى.

كما أنّ الآيات آنفة الذكر أثبتت لهم رؤية ومعاينة الذى أُنزل إلى النبيّ صلى الله عليه و آله من الوحى.

ويُستفاد من سورة النحل أنّ الذين أوتوا العلم هم المعصومون؛ إذ أُبعد عنهم مطلق الخزى، كما أنّ إثبات التكلّم فى مواطن من يوم القيامة والبعث دالّ على رفعتهم ومكانتهم وكونهم ذوى صلاحيات من المقام المحمود، وأنّهم لا تأخذهم أهوال يوم القيامة ولا أهوال البعث، وقد وصف اللّه تعالى مشاهد ذلك اليوم بقوله: «يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَايَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۷

صَوَابًا» «۱»

.وأيضاً قد أطلق على القرآن فى سورة القصص: «طَسِم* تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ» «۲»

، وكذا فى سور اخرى «۳»، وكذا ما مرّ فى الطائفة الثانية من وصف الكتاب بأنّ فيه تبيان كلّ شىء، وقد نُعت الكتاب المبين فى القرآن بأنّ ما من غائبة فى السماء ولا فى الأرض إلّافيه، وأنّه فيه مفاتح الغيب وما فى البرّ والبحر وكلّ شىء. وكذا ما مرّ فى الطائفة الأُولى من وصف الآيات المحكمات للكتاب بأنّها أُمّ الكتاب، وقد ذُكر فى آيات هذه الطائفة، أنّ كلّ ما يمحى ويثبت فى المشيئة الإلهية هو فى أُمّ الكتاب. فمحكمات الكتاب هى أُمّ الكتاب.

ويتحصّل حينئذٍ: إنّ القرآن الكريم يشتمل على جميع مسائل علوم الدين والعلوم الأُخرى، وهذا يعزّز عموم مفاد الطائفة الثانية من أنّ فى الكتاب تبيان كلّ شىء، ويدعم ذلك أنّ القرآن قد وصِف أنّه مهيمن على الكتب السابقة، كما فى قوله تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ» «۴»

، والهيمنة هى الإحاطة، مع أنّه قد وصفت بعض الكتب السماوية المتقدّمة باحتوائها على غير علوم الدين، كقوله تعالى: «قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّى» «۵»

، فإنّ المجىء بعرش بلقيس بقدرة علم من الكتاب ليس ممّا يرتبط بالأحكام، وكذا قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا» «۶»

، فقوله تعالى: «يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۸

وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» «۱»

دالّ على أنّ حقيقة القرآن تشمل وتحوى المشيئات الإلهية، وهما مشيئة المحو ومشيئة الإثبات، فضلًا عن القضاء والقدر الإلهيين.

كما أنّ فى الكتاب علم بكافة الكائنات والمخلوقات الأرضية والسماوية، بمقتضى قوله تعالى: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَايَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۲»

، وقوله تعالى: «وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۳»

، وقوله تعالى: «عَالِمِ الْغَيْبِ لَايَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى السَّمَوَاتِ وَلَا فِى الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۴»

، هذا كلّه فى الثقل الأوّل وهو الكتاب الكريم.

أمّا الثقل الثانى، فمضافاً إلى الآيات فى الطائفتين السابقتين حيث بيّنت أنّ تأويل كلّ الكتاب والإحاطة بمحكماته هو عند الراسخين فى العلم، وأنّ مجموع القرآن الكريم آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم، وهم الراسخون فى العلم المشار إليهم، وهم المطهرون فى آية التطهير الذين يمسّون الكتاب المكنون، كما فى قوله تعالى: «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِى كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَايَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» «۵»

.وهم المعبّر عنهم بمن عنده علم الكتاب فى قوله تعالى: «وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» «۶»

، وهذه الآية آخر سورة الرعد المكّية نزولًا، ولم يكن قد أسلم يومئذٍ فى مكّة من أهل الكتاب أحد، فالمراد بها هو أحد المسلمين التابعين لرسول اللَّه صلى الله عليه و آله ممّن شرّف بهذا العلم.

فقد ذكرت أقوال فى المراد من الآيتين المتقدمتين.

أحدها: إنّه هو اللَّه، كما عن الحسن والضحّاك وسعيد بن جبير والزجاج،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۷۹

واستُدلّ له بقول ابن عبّاس إنّه كان يقول: ومن عند اللَّه علم الكتاب. «۱»

وثانيها: إنّ المراد به أهل الكتاب، منهم: عبد اللَّه بن سلام وسلمان الفارسى وتميم الدارى، كما نسب إلى ابن عبّاس وعبد الملك بن عمير وجندب، وغيرهم. «۲»

ومقتضى ذلك أن تكون مدنية، كما عن ابن مردويه وابن الزبير والكلبى ومقاتل. وكلا القولين كما ترى فى الضعف والسقوط؛ فإنّ ظاهر الآية اثنينية الشهادة والشاهدين، والسورة كلّ آياتها مكّية، والآية الأخيرة مذكورة فى سياق نتيجة للآيات السابقة، فكيف يفكّك النزول بينها فتكون سابقتها مكّية وهى خاصّة مدنية؟ وليس هذا إلّا تعصّب وعناد ممجوج، وسيأتى بسط الحديث فى ذلك أكثر بعد الطائفة الثالثة.

ثم إنّه يستفاد من الطائفة الثانية أُمور:

الأمر الأوّل: إنّ هذه الطائفة بمجموع الآيتين دالّة على لزوم الرجوع إلى ثلّة معصومة فى مقام التمسّك بالكتاب العزيز، وعند إرادة

تبيّن الأحكام الشرعية والمعارف من الكتاب العزيز، نظير ما تقدّم فى الطائفة الأولى.

الأمر الثانى: تدلّ أيضاً على استمرار بقاء تلك الثلّة ببقاء القرآن وبقاء هذا الدين، حيث إن هذه الملحمة القرآنية فى الآية الأُولى- وهى دعوى بيان حكم وعلم كلّ شىء فى القرآن- على مرّ الأزمان والعصور محتاجة إلى من يبيّن ذلك من القرآن.

الأمر الثالث: إنّ حجّية هؤلاء الثلّة- عدل حجّية القرآن، وإنّ هذه الحجّية

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۰

بنحو معى، ومن الواضح اقتضاء ذلك عصمة تلك الثلّة علماً وعملًا؛ وإلّا لاختلّ وانسدّ باب الرجوع فى الكتاب إلى كلّ شىء.

أمّا العصمة العلمية؛ فلأنّ الآية الثانية تدلّ على أنّ مجموع القرآن هو بيّن فى صدورهم، والمفروض أنّ القرآن فيه تبيان لكلّ شىء، مضافاً إلى أنّه مع فرض الجهل العلمى فى تلك الثلّة يستلزم حصول العجز لكافة الأُمّة عن الوصول إلى كلّ ما يحتاجونه من أحكام الكتاب ومعارفه.

وأمّا فى صورة عدم العصمة العملية؛ فلأنّه سوف تُفقد الأمانة والوثوق فى الرجوع إلى أقوالهم.

الأمر الرابع: إنّ هذه الطائفة تعضد الاستثناء فى الطائفة الأُولى من أنّ الذى يعلم متشابه القرآن إنّما هو اللَّه والراسخون فى العلم حيث؛ إنّ فى هذه الطائفة دلالة على أنّ آيات القرآن بيّنة عندهم غير متشابهة.

الأمر الخامس: إنّ العلم الذى بتوسّطه صار مجموع القرآن بيّن لهم، هذا العلم إيتائى وهبى عطائى من اللَّه تعالى، لا تسبيبى (كسبى)، أى أنّه علم لدنى. وقد أشار إليه القرآن الكريم فى آيات عديدة، كما فى سورة الكهف حيث قوله تعالى:

«فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا» «۱»

، وقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» «۲»

، وقوله تعالى: «قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ» «۳»

، وقوله تعالى: «وَلَقَدْ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۱

آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ» «۱»

.الأمر السادس: إنّ علمهم لدنىّ، علمٌ تالى لعلم النبىّ صلى الله عليه و آله وتابع للنبوّة؛ حيث إنّ ذلك العلم متعلّق ببيان كلّ الكتاب، كما فى آية العنكبوت المتقدّمة، أو تأويل كلّ الكتاب، كما فى قوله تعالى فى آل عمران: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» «۲»

، وهو تأويل الكتاب المنزّل على النبىّ صلى الله عليه و آله، فعلمهم متأخر رتبة عمّا أُنزل على النبىّ صلى الله عليه و آله، ومن ثمّ أُطلق على علمهم أنّه وراثة عن النبىّ صلى الله عليه و آله، وليست هذه الوراثة هى وراثة معهودة بل هى وراثة نورانية، أى أنّ تلقّيها لدنىّ من اللَّه تعالى وبوساطة نبويّة.

الطائفة الثالثة: الذين يحيطون بالكتاب المبين ... ص: ۸۱

قوله تعالى: «وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» «۳»

، وقوله تعالى: «عَالِمِ الْغَيْبِ لَايَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» «۴»

، وقوله تعالى: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» «۵»

، وقوله تعالى:

«وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَايَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ..» «۶»

، وقوله تعالى: «يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» «۷»

، وقوله تعالى: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِى كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَايَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» «۸»

، وقوله تعالى: «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۲

وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» «۱»

.والآيات الأُولى الدالّة على استطار كلّ شيء فى الخلقة فى الكتاب، فكلّ غائبة وكلّ رطب وكلّ يابس لم يفرط فى تدوينه فى الكتاب، وكل ما يُمحى ويُثبت فى عالم الخلقة فى الكتاب. وقد وصف القرآن بالكتاب المبين أى بأنّ القرآن هو ذلك الكتاب المبين-، كما فى سورة الدخان من قوله تعالى: «حم* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ* إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ» «۲»

، وقوله تعالى: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ» «۳»

، وقوله تعالى: «طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ» «۴»

، وقوله تعالى: «هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ» «۵»

، وقوله تعالى: «وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا فِى السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۶»

، مع أن إستطار كلّ شيء فى الكتاب المبين صرّح به فى إحدى الآيات «وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۷»

، وقوله تعالى:

«وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِى الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۸»

. وهذه الطائفة مع كونها دالّة بالاستقلال على الثقلين بضميمة قوله تعالى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۳

فى الرعد: «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» «۱»

فالحرىّ بنا أن ننقّح الحال فى كون الآية مكّية فى قبال القولين السابقين اللذين مرّا فى الآية وأنّها مدنية.

وهذا القول يستلزم كون الآية مدنية؛ لأنّ هؤلاء وهم عبد اللّه ابن سلام أو سلمان الفارسى أو تميم الدارى- أسلموا بعد الهجرة، وكلا القولين بعيدين عن الحقيقة والصواب.

أمّا القول الأوّل، فإنّ ما نُسب إلى ابن عبّاس فمع كون النسبة غير مسندة، فتكون القراءة شاذّة لا يجب التعويل عليها فى قبال المتواتر من قراءة الآية، أى أنّ (مَنْ) اسم موصول لا حرف جرّ.

أمّا القول الثانى، فيردّه شواهد عديدة:

الأوّل: كون الآية مكّية كما عن النحاس عن ابن عباس، وممّن ذهب إلى أنّها مكّية سعيد بن جبير والحسن وعكرمة وعطاء وجابر ابن زيد. «۲»

الثانى: إنّ سياق السورة من أوّلها إلى آخرها سياق واحد فى المحاججة مع الكفّار، مثل قوله تعالى: «وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ» «۳»

، وقوله تعالى: «وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ* وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» «۴»

، ومن الظاهر أنّ هذا اللحن لحن دعوة الرسول صلى الله عليه و آله فی مكّة مع كفّار قريش كبقية السور المكّية، لا أسلوب المواجهة بالقوّة والتهديد بالقتال، وكذلك هو لحن الطرف الآخر وهم الكفّار- لحن المطالبة بالمعجز أى الحجاج المنطقى، وهى مرحلة متقدّمة فی عهد مكّى من الرسالة تختلف عن العهد المدنى من أُسلوب المواجهة مع الرسول

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۴

القائد لدولته التى أنشأها فی المدينة.

ثمّ إنّ السورة تتابع آياتها بنفس السياق والأُسلوب، كقوله تعالى: «لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَايَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَىْءٍ إِلَّا كَباسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِی ضَلَالٍ* وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِی السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ* قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» «... ۱»

، وكذلك الآيات اللاحقة: «وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِی إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ» «۲»

، وكذا قوله تعالى:

«كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِی أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُوَا عَلَيْهِمُ الَّذِی أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّی لَاإِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ* وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا» «۳»

.وأجمع المفسّرون وأصحاب السير: أنّ الآية الأخيرة نزلت فی مكّة لمطالبة قريش النبىّ صلى الله عليه و آله بهذه الأُمور الخوارق، ومن الواضح أنّ السياق لا يمكن تفكيكه بل هو تابع مع مبتدأ السورة، فمن الغريب ما نُسب إلى بعضهم قوله أنّ السورة مكية وخصوص هذه الآية مدنية، مع أنّ هذه الآية كما يلاحظ بالتدبّر فی السورة متّصلة النظم وهى فی مقام الجواب عن حجج الكافرين، فكيف يصحّ إقحام هذه الآية المدنية بعد فرض كون الآيات السابقة جميعاً مكية؟

وهكذا فی استرسال بقية الآيات كقوله تعالى: «وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ» «۴»

، والإمهال كان فی مكّة، وقوله تعالى: «بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ» «... ۵»

، وكذا قوله تعالى: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۵

رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِیَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ» «۱»

، و «يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» «۲»

، و «وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِی نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ» «۳»

، و «أَوَلَمْ يَرَوْا» «... ۴»

، و «وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ» «۵»

، و «وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِی وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» «۶»

.فتجد أنّ مخاطبة الكفّار فی هذه الآية الأخيرة هى عين مخاطبتهم السابقة وبنفس اللحن من الحجاج المنطقى، بل إنّ مضمون هذه الآية الأخيرة ملخّص وحاصل لجميع الآيات السابقة، بل فی هذه الآية تصريح وتعرّض لرفض مقترحات الكفّار والتى طلبت فی الآيات السابقة، كما فی قوله تعالى: «وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِی إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ» «۷»

، ومقترحهم بتسيير جبال مكّة وتكليم الموتى رفض بقوله تعالى: «قُلْ كَفَى» ... أى إنهاء للمحاججة وقطع للحجّة بشهادة اللَّه وشهادة من عنده علم الكتاب، وهذا دلالة على مكّية الآية الأخيرة.

الثالث: لم يوصف علماء اليهود والنصارى والأحبار عدا أنبيائهم ورسلهم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۶

وأوصيائهم بهذه الصفة من العلم بالكتاب، فهم فى قوله تعالى: «قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَ آهُ مُسْتَقِرًّا» «... ١»

، هو وصف لآصف بن برخيا وصى سليمان، وقد بيّنت هذه الآية أنّ خاصّية علم الكتاب القدرة التكوينية الخارقة كالتى كانت حاصلة لدى آصف، وقد أشارت إليه سورة الرعد نفسها فى قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى » «٢...»

ومن الواضح أنّ هذه الخاصّية والصفة إنّما تُعطى لذوى المناصب الإلهية كالأوصياء والرسل، ومن ثمّ وصف بعلم الكتاب أكثر أنبياء اللَّه.

كما أنّ آيات الثقل الأوّل فى هذه الطائفة مبيّنة لاحتواء الكتاب بكلّ المشيئات الإلهية وبكلّ غائبة فى السماوات والأرض وكلّ صغيرة وكبيرة ورطب ويابس، فالإحاطة بمثل هذا العلم لم يكن لدى من أسلم من اليهود والنصارى كما زُعِم، كعبداللَّه بن سلام وتميم الدارى وغيرهما، فمع خطورة هذا المقام وعظمة شأن هذه الصفة يمتنع أن يكون مصداقها هؤلاء، وذلك دليل بيّن على كون نزولها فى مكّة وأنّ مصداقها هو من يكون وصياً للنبىّ صلى الله عليه و آله.

الرابع: إنّ شهادة من عنده علم الكتاب أمر أُردف بشهادة اللَّه تعالى للدلالة على أنّها تتلوها فى السنخ، وبعبارة أُخرى: إنّ إدلاء الشاهد بالشهادة يستلزم تحمّل الشاهد عياناً للأمر المشهود به، ممّا يعنى أنّ الشاهد لديه إدراك حضورى عيانى لعملية إنباء النبىّ ونزول الوحى على قلبه الشريف، ونزول الوحى على قلب النبىّ صلى الله عليه و آله أمر غيبى ليس من عالم الشهادة والحسّ، فلا يتيسّر للشاهد الشهادة إلّاأن يشهد بقلبه كيفية نزول الوحى على النبىّ صلى الله عليه و آله، وكيف لا يتيسّر له ذلك وعنده علم الكتاب الذى استطرّ فيه كلّ شىء.

وهذا ما يشير إليه قول على عليه السلام فى الخطبة المعروفة بالقاصعة ...: «ولم يجمع بيت واحد فى الإسلام غير رسول اللَّه صلى الله عليه و آله وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۷

والرسالة وأشمّ ريح النبوّة، ولقد سمعت رنّة الشيطان حيث نزل الوحى عليه صلى الله عليه و آله فقلت: يارسول اللَّه ما هذه الرنّة؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلّاأنك لست بنبىّ، ولكنّك لوزير وإنّك لعلى خير». «۱»

ويشير إلى ذلك قوله تعالى: «وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ» «۲»

، فإنه قد أثبت الرؤية لا الرأى، وقد وصف القرآن الذين أوتوا العلم بأنّ مجموع القرآن آيات بيّنات فى صدورهم.

وأمّا قوله تعالى: «وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ» «۳»

، وهذا وإن كان شهادة ممّن أسلم من بنى إسرائيل على مثل القرآن من الكتب السابقة المنزلة، إلّاأنّه فى الحقيقة ليس الاعتداد بشهادتهم الصادرة منهم من جهة أشخاصهم، وإنّما هى فى الحقيقة شهادة الكتب السابقة على نبوّة النبىّ الخاتم وحقّانية القرآن المنزّل، فالشهادة إذن لصدق النبوّة وصدق القرآن هى بشاهد غيبى، وهو الكتب المنزّلة السابقة مسانخ ومن نمط المشهود له.

الخامس: إنّ لفظ (الكتاب) فى الآية لم يُقيّد بقيد الدالّ على إرادة الكتب السابقة المنزّلة، مضافاً إلى أنّ (ال) إمّا جنسية أو عهدية، والجنسية هو ما يراد به اللوح المحفوظ وأُمّ الكتاب، وقد تقدّم أنّه لا يحيط به من أسلم فى المدينة من أهل الكتاب، ولا ادَّعى ذلك ولا ادُّعى فيهم ذلك، وإنّما الذى ادّعى ذلك فى الأُمّة الإسلامية هم خصوص عترة النبىّ صلى الله عليه و آله.

وأمّا إن كانت عهدية، فالعهد الذهنى والعهد الذكرى واللفظى فى السورة إنّما هو القرآن الكريم، فالعالم بالكتاب المراد به العالم بتمام القرآن.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۸

فتحصّل حينئذٍ:

إنّ من عنده علم الكتاب المقرونة شهادته بشهادة اللَّه تعالى هو ممّن أسلم مع النبيّ صلى الله عليه و آله فى مكّة، وممّن قد زُوّد بعلم أُمّ الكتاب، أى ممّن له علماً لدنياً بتمام حقائق القرآن الكريم. ومن البيّن أنّ صلة الموصول فى الآية دالّة على حجّية شهادته، وأنّ منشأ تلك الحجّية هو إحاطته بالكتاب المستطرّ فيه المغيّبات، إذ من يكون بهذه المنزلة هو الذى يتمكّن من تحمّل تلك الشهادة والإحاطة بصدق المشهود بها، وهذا وجه حجّية شهادته.

وحيث احتجّ اللَّه تعالى بشهادته فلابدّ من علم قريش ومعرفتهم لهذه الصفة التى فيه وإن جحدوا لساناً، سواء حصلت معرفتهم بذلك- وباتّصاف هذا الشاهد بهذه الصفة- سابقاً، أو بتوسّط نفس الاحتجاج بأن يكون فى وصف اللَّه أنّ الشاهد هو بتلك الصفة تنبيهاً للكفّار على منشأ حجّية شهادته، وأنّ ذلك المنشأ وتلك الصفة بإمكانهم التحقّق من وجودها والفحص عن ثبوتها فى الشاهد.

وهذا ما تشير إليه المصادر التاريخية من وقيعة قريش فى بنى هاشم بأنّهم بيت سحر والعياذ باللَّه- وأنّه طالما رؤى منهم السحر. ووقيعتهم تلك كانت شاملة لعلىّ عليه السلام، ممّا يدلّل على مشاهدة قريش خوارق العادات من بنى هاشم ومن علىّ عليه السلام، إلّاأنّهم يجحدوها بلسانهم ويصفوها بأنّها سحر.

ويشير إلى ذلك قول علىّ عليه السلام فى الخطبة القاصعة عندما طلبت قريش من رسول اللَّه صلى الله عليه و آله أن يظهر لهم معجزة الشجرة فى حركتها وتكلّمها، فأظهر لهم رسول اللَّه صلى الله عليه و آله ذلك، فقال علىّ عليه السلام: «فقلت أنا لا إله إلّااللَّه إنّى أوّل مؤمن بك يارسول اللَّه، وأوّل من أقرّ أن الشجرة فعلت ما فعلت بإذن اللَّه تعالى تصديقاً بنبوّتك وإجلالًا لكلمتك، فقال القوم كلّهم: بل ساحر كذّاب عجيب السحر خفيف فيه، وهل يصدقك فى أمرك إلّامِثلُ هذا يعنوننى- وإنّى لمن قومٍ لا تأخذهم فى اللَّه لومة لائم، سيماهم سيماء

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۸۹

الصدّيقين وكلامهم كلام الأبرار، عُمّار الليل ومنار النهار، يتمسّكون بحبل القرآن، يحيون سنن اللَّه وسنن رسوله، لا يستكبرون ولا يعلون ولا يضلّون ولا يفسدون، قلوبهم فى الجنان وأجسادهم فى العمل» «۱»

.وعدم استجابة قريش للأمر فى القرآن بأنّ عليهم الاكتفاء بشهادة اللَّه وشهادة من عنده علم الكتاب، أى أنّهم لم يستشهدوا بمن عنده علم الكتاب، كما لم يستشهدوا بالقرآن على صدق نبوّته صلى الله عليه و آله.

فيتحصّل من هذه الطائفة أُمور:

الأوّل: اشتمال القرآن على لوح التشريع والتكوين، أى بتمام كلّ من اللوحين.

الثانى: إحاطة من عنده علم الكتاب وهم المطهّرون الذين يمسُّون مكنون القرآن كما سيأتى فى الطوائف اللاحقة- وهم الراسخون فى العلم كما فى الطائفة الأولى- والذين يعلمون تأويله ومتشابهه وهم الذين أوتوا العلم فمجموع آيات القرآن بيّنات فى صدورهم كما فى الطائفة الثانية-.

وإرادة الجمع من اسم الموصول (من عنده علم الكتاب) متعارف فى مثل الأسماء الموصولة، ولذلك فَسّر الجمع أيضاً- من زعم أنّ الآية مدنية، وطبّقها على مَنْ أسلم من اليهود والنصارى.

الثالث: مقتضى قوله تعالى: «قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا» «۲»

، وقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا» «۳»

، إنّ خاصّية علم الكتاب هو إقدار اللَّه تعالى لصاحب ذلك العلم على إحياء الموتى والتصرّف

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۰

بخوارق العادات، مع أنّ آصف بن برخيا الذى أَشير إليه فى الآية الأولى كان عنده بعض علم الكتاب؛ لمكان (من) التبعيضية، لا سيما أنّ الآيـة الثانيـة فى نفس سورة الرعـد ومورد نزولها هو اقتراح الكفار باتساع أرض مكّة بإزالة الجبال وتسوية الأرض وتكليم الموتى، من دون تقييـدهم وقوع ذلـك بـالقرآن الكريم- تتضـمّن جوابه تعـالى بإمكـان القـدرة على ذلك بتوسّط القرآن، بياناً لعظمـة القرآن التكوينيـة وشؤونه فى الآفاق الخارجيـة، نظير قوله تعالى: «لَوْ أَنْزَلْنَا هَـذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِـعًا مُتَصَـدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» «۱»

.الرابع: تتوضّح مفاد هذه الطائفة مع مفاد الطائفتين السابقتين بأمور مستنتجة، وذلك مثل ضرورة وجود ثلّة عالمة بالكتاب وما فيه؛ وإلّا لزم تعطيل الكتاب الـذى جمعت فيه حقائق الكون والتشريع، والذى فيه بيان كلّ شـىء، وأنّهم عليهم السـلام فى علمهم هذا بالكتاب تالين تابعين لرسول اللَّه؛ لأنّ علمهم متعلّق بما أُنزل على النبىّ صلى الله عليه و آله.

وكـذا تلازم وجود القرآن ووجودهم بـأنّهم حينئـذٍ الوسـيلة للوصول إلى تمـام حقائق القرآن التشـريعية والتكوينيـة، وما به من هـداية المكلّفين مما تضطرّهم إليه الحاجة.

الطائفة الرابعة: المطهّرون والكتاب المكنون واللوح المحفوظ ... ص: ۹۰

قوله تعـالى: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِى كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَايَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ* أَفَبِهَذَا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۱

الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ* وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ» «۱»

.وقوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» «۲»

.وقوله تعالى: «بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِى تَكْذِيبٍ* وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ* بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ* فِى لَوْحٍ مَحْفُوظٍ» «۳»

.ومقتضى القسم فى الآية كون المقسوم عليه جملة خبرية لا جملة إنشائية؛ إذ القسم لأجل توثيق الأخبار بالمقسوم عليه، كما أنّ القسم فى الآيـة موصوف بالعظمـة لبيان عظمـة المخبر به، والمخبر به كرامـة القرآن، وقد فُسـرت كرامته باكتنانه فى كتاب غيبى لا يصل إليه إلّاالمطهّرون من الذنوب ومن الضلال، وفى ذلك بيانٌ لعزّة القرآن وقداسته عن أن يكون مبتذلًا لغير المطهرين.

فمن الواضح حينئذٍ- عدم إرادة القرآن فى وجوده فى رسم المصحف الشريف، بل المراد من الوجود وجوداً أسمى مكنوناً، محفوظاً فى لوح غيبى لا يناله ولا يصل إليه إلّامن كان على ارتباط بـذلك الغيب واطّلاع بالمغيبات. وهذا الوجود للقرآن ليس فيه متشابه؛ لأنّ المتشابه وصف للقرآن المنزّل، أى فى وجوده النازل على صورة آيات وسور، ومنه محكم؛ وإلّا فهو فى وجوده الغيبى كتاب كلّه مبين كما تقدّم وصـفه بذلك فى الطائفة الرابعة آنفة الذكر. وهذا سـبب كون القرآن بتمامه آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم حيث إنّهم مطهرون يطّلعون على الوجود الأرفع للقرآن أى الغيبى وهو معنى مسّهم للكتاب المكنون..

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۲

إذن هنـاك تشاهـد جلى بين هـذه الطائفـة والطوائف المتقدّمـة، كمـا أنّ للقرآن فى وجوده النزولى أوصافاً كما فى رسم المصـحف الشريف، ففى وجوده المكنون أوصاف أُخرى، فبعض الأوصاف للوجود الأوّل، وبعض الأوصاف للوجود الثانى.

وهـذا التعـدّد فى الأوصـاف راجع إلى تعـدّد مراتب وجود ونزول القرآن نفسه، وهو مقتضـى التعبير المتكرّر فى الآيات والسور بإنزال القرآن ونزوله، المستلزم لتواجد القرآن فى رتبةٍ عالية ثمّ أُنزل إلى النشأة الأرضية.

كمـا أنّ الآيـة تحصـر الواصـل لحقيقـة القرآن الغيبيـة ب (المطهرين)، ولاـ تكون الطهـارة إلّابعـدم اقـتراف الـذنب، وهى المعبّر عنها بالعصـمة، وهى شاملة للبعد عن الضـلال، وقد وصِف الضـلال والشكّ والريب بالرجس فى القرآن الكريم، كما فى قوله تعالى: «وَأَمَّا

الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ» «۱»

، وقوله تعالى: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَايُؤْمِنُونَ» «۲»

.بل قد أطلق القرآن الكريم الرجس على الجهل والجهالة، كما فى قوله تعالى:

...«وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَايَعْقِلُونَ» «۳»

. كما أطلق الرجس على المعاصى المُرتكبة بالجوارح، كما فى قوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» «۴»

.فيُعلم من ذلك أنّ المطهرون هم الواجدون للطهارة عن جميع أنواع الرجس، فلا يرتابون ولا يشكّون قطّ، كما أنّهم لا يجهلون ولا يقعون فى جهالة قطّ، مستكملى العقل.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۳

فالطهارة قسمان: منها عن الرذائل العملية، وأُخرى عن رذائل الجهالات، فهم على كمال فى العلم والعمل بدرجة يتميزون بها، تؤهّلهم للاتّصال بالغيب والكتاب المكنون واللوح المحفوظ. فالآية دالّة على وجود هؤلاء المطهّرين فى الأُمّة. ومن البيّن أنّ وجود هؤلاء المطهّرين لازم لبقاء القرآن؛ وإلّا للزم تعطيل حقائق وأسرار القرآن، وقد عيّنت وشخّصت آية التطهير مصداق المطهّرين، وهم أهل البيت عليهم السلام؛ لقوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» «۱»

، ولا يخفى الفرق اللغوى بين المطهّر والمتطهّر.

ويتحصّل مما مرّ أُمور:

الأوّل: معية الثقلين، وهم الكتاب والمطهّرون من عترة النبىّ صلى الله عليه و آله.

الثانى: تصريح الآية باطّلاع الثقل الثانى على مكنون القرآن الغيبى الذى هو من أنماط العلم الغيبى، والذى يمتازون به دون الأُمّة.

الثالث: طهارتهم وعصمتهم علماً وعملًا، وأنّ ذلك سبب تأهّلهم للإحاطة بحقائق القرآن الغيبية.

الرابع: إنّ المطهّرين هم المجموعة المعصومة المعدودة من عترة النبىّ صلى الله عليه و آله.

الخامس: إنّ للقرآن حقائق غيبية تكوينية وراء وجود رسم المصحف.

الطائفة الخامسة: وراثة الكتاب والعصمة فى التدبير ... ص: ۹۳

قوله تعالى: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۴

لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا» «۱»

.وقوله تعالى: «وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ* ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ» «۲»

، وقوله تعالى: «قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ» «۳»

.من الواضح أنّ الكتاب فى الآية الثانية هو القرآن الكريم بحسب السياق، كما أنّ هذا التوريث المشار إليه فى الآية ليس توريثاً مادّياً بالأسباب المتعارفة، نظير ما ورد فى قوله تعالى: «فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى» «۴»

، و «وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ» «۵»

، وقوله تعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِى إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ» «۶»

، فالتوريث هـذا توريث إلهى من سـنخ الملكوت والعلم اللـدنى؛ بقرينـة تخصـيص هذه الوراثة للكتاب ب (المصـطفين)، والاصـطفاء بالاصطلاح القرآنى قد خُصّ بالأنبياء والرسل والملائكة ونحوهم من المعصومين والمطهّرين.

وأمّا تقسيم الآيـة فى الـذيل: فمنهم ظـالم ومنهم مقتصـد ومنهم سـابق، فالضـمير عائـد إلى (عبادنا) أنّهم منقسـمون إلى ثلاث فئات، بخلاف التوريث؛ فإنّه قد خُصّ ب (المصـطفين)، نعم قد عُرّف المصطفون بأنّهم بعض من عبادنا، و (من) للتبعيض هنا لا بيانية، ويدلُّ على كون التوريث من سـنخ العلم اللـدنى الغيبى ذكر (السـابق بـالخيرات)، فـإنّه عُرّف فى سورة الواقعـة بالمقرَّب، وعُرّف المقرَّب فى سورة المطفّفين بأنّه يشهد الأعمال وكتاب الأبرار، وهو قوله تعالى: «كَلَّا إِنَّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۵

كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ* وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ* كِتَابٌ مَرْقُومٌ* يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ» «۱»

، فالسابق هو المقرّب وهو الشاهـد على أعمال الأبرار، فهو مهيمن على مقام العلّيين الذى يُدوّن فيه كتاب الأبرار، وهو مقام غيبى، وهو الذى أُصـطفىَ وورث الكتاب بوراثة لدنية، وقد تقدّم فى الطائفة الثالثة أنّ الذى عنده علم الكتاب يحيط بالكتاب المبين الذى يسـتطرّ فيه كلّ شىء ومنها أعمال الأبرار.

محصّل مفاد الآية «۲»: إنّ السابق هو الذى اصطُفى من العباد، والعباد ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: ظالم ومقتصد وسابق بالخيرات.

أما الآية الأولى «۳» فهى دالّة على أنّ المفزع والمصدر فى الأُمور هو الرسول وأُولى الأمر، وأنّ الواجب على المسـلمين إذا انتابهم أمر يمسّ حياتهم الاجتماعية الرجوع والردّ إلى الرسول صلى الله عليه و آله وأولى الأمر للبتّ فى شأنه؛ وذلك لإحاطة تلك الثلّة باستنباط واستخراج ما هو الحقّ فى تدبير ما ألمّ بهم من أمر.

فالآية دالّة على أنّ تدبير الرسول صـلى الله عليه و آله وأُولى الأمر ليس اجتهادياً ولا ظنّياً كما ذهب إليه أكثر أهل سنّة الجماعة، بل هو تدبير عن علم وإحاطة بالأُمور بأقدارٍ من اللَّه عزّوجلّ. فهذا الاسـتنباط هو استخراج صُراح الحقّ كما هو أصل معنى الاستنباط لغةً دون المعنى المصـطلح عليه المتـأخّر فى العلوم الدينيـة، وليس إعمـال الموازين الظاهريـة التى قـد تخطأ أو تصـيب، كما لا مجال للخطأ فى استخدام الموازين فى تدبير الأُمور العامّة من قِبل الرسول وأُولى الأمر.

نعم، قد يوهم إسناده إلى الرسول صلى الله عليه و آله وأُولى الأمر من ناحيتين:

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۶

الأُولى: إنّ الجهاز الحاكم فى حكومـة الرسول وأُولى الأمر غير معصوم، وقد يرتكب الأخطاء أو المعاصـى، فينسب ذلك بعضـهم إلى الرسول صـلى الله عليه و آله وأُولى الأـمر، على أنّ هـذا الإسـناد ليس فى حقيقته متّصـل بـالرسول صـلى الله عليه و آله، بل يُنسب إلى أعضاء حكومته صـلى الله عليه و آله، نظير ما صنعه خالد بن الوليد فى فتح مكّة حيث غدر ببنى الأجلح فتبرّأ النبىّ صلى الله عليه و آله من فعله بقوله: «اللهمّ إنّى أبرأ إليك ممّا فعله خالد» «۱»

وكان معيّناً من قبل النبىّ صـلى الله عليه و آله على إحدى الفرق العسـكرية المرسلة، ثمّ انتدب رسول اللَّه صلى الله عليه و آله علياً عليه السلام ليسترضيهم ويعطى الدية لمن قُتل منهم.

وكذا ما صنعه أُسامة بن زيد حينما قتل مَن أظهر الإسلام شبهةً وظنّاً منه أنّ إظهار الشهادتين لا يحقن الدم مع الريبة.

الثانية: إنّ الميزان الظاهرى الشرعى الموظّف العمل به أن يكون ظاهرياً، أى قد يخطئ وقد يصيب، نظير البيّنة والحلف فى القضاء كما فى قوله صلى الله عليه و آله: «إنما أقضى بينكم بالبينات والأيمان، وبعضكم ألحن بحجّته من بعض، فأيّما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فكأنّما قطعت له قطعة من النار» «۲»

.فتحصّل: أنّ تـدبيره صـلى الله عليه و آله وأُولى الأمر كذلك- فى الحكم بمقتضـى مفاد الآية الشـريفة هو العصـمة عن الزلل والخطأ، وأنّه إن شوهد ما يوهم ذلك فى سيرته صلى الله عليه و آله فإنّ ذلك عند التدبّر راجع إلى أعضاء جهازه الحكومى من ولاة وغيرهم،

أو إلى كون الميزان الشرعى الموظّف فى التدبير حيث إنّه ظاهرى، فقد لا يصيب الواقع فى بعض الموارد، ولكن جملة تدبير الرسول وتدبير أُولى الأمر فى النظام السياسى قائم على استخراج الحقيقة والواقع، كما هو مفاد هذه الآية.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۷

ثمّ إنّ هذه الآية «۱» دالّة على وجود ثلّة هم ولاة الأمر مقرونة ولايتهم بولاية الرسول صلى الله عليه و آله، وأنّ لهم عصمة فى التدبير وهى متقوّمة بالعصمة العلمية والعملية، وأنّ هذه الثلّة باقية ما بقيت الأُمّة وما بقى القرآن الكريم؛ لأنّ هذه الآية خطابٌ إلى كلّ المكلّفين إلى يوم القيامة، وأنّ الواجب عليهم ردّ وإيكال ما يعتريهم فى أُمورهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغير ذلك بايكاله وردّه إلى أُولى الأمر العالمين بحكمه من خلال قدرتهم على استنباط واستخراج الحقّ والواقع فيه.

ومن البيّن أنّ هذا الاستنباط الموصّل إلى العلم بحقائق الأُمور، مستقى من الكتاب الكريم لا بلحاظ ما فيه من تشريع فقط؛ فإنّ ذلك لا يؤمِّن بمفرده العصمة فى التطبيق والتدبير، بالإضافة إلى ذلك ما فى الكتاب من استطارَ كلّ شىء فيه من غائبة فى الأرض أو فى السماء أو رطب أو يابس، فى رتبة حقائقه العالية من الكتاب المكنون الذى هو الكتاب المبين والذى لا يمسّه إلّاالمطهّرون، وهو وصف أُولى الأمر المعصومين، الأمر الذى يتنزّل عليهم فى ليلة القدر بعد رسول اللَّه صلى الله عليه و آله، هذا الأمر الذى فيه يفرق ويقدّر كلّ شىء إلى العام القابل، ويفصّل مقادير جميع الأشياء، ومن ثمّ يحيط أُولى الأمر وأصحاب الأمر المتنزّل فى ليلة القدر بكلّ الحوادث الخارجية وملابساتها ويحكمون تدبيرها وإصلاحها.

ويستحصل من هذه الطائفة أُمور:

الأوّل: إنّ توريث الكتاب بالاصطفاء ليس من نمط الوراثة البشرية المعتادة، وإنّما هو عبر اصطفاء الشخص المورّث للمقام الغيبى والمنصب الإلهى اللدنى، أى أن الوراثة من سنخ ملكوتى لا ملكى مادّى نظير ما تشير إليه الطوائف السابقة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۸

من كون آيات الكتاب كلّها بينات فى صدور الذين أوتوا العلم وهو علم الكتاب، وهم الراسخون الذين يعلمون تأويل متشابهه الذين يمسّون الكتاب المكنون.

ويشير إلى ذلك قوله تعالى: «وَوَرِثَ سُلَيمانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ» «۱»

، فإنّه كالعطف التفسيرى لبيان أنّ هذه الوراثة لدنية وهبية إلهية، كما هو الحال فى علم منطق الطير وأسباب القدرة التى أوتيت لداود وسليمان، وإن لم تنحصر الوراثة فى الآية بالوراثة التكوينية وشملت الوراثة الاعتبارية القانونية، أو أنّ شمولها للاعتبارية بالأولوية القطعية، ولذلك أحتجّت بالآية الصدّيقةُ الزهراء عليها السلام للمطالبة بإرثها من فدك، ويتم احتجاجها عليها السلام بكلا المعنيين كما يتبين بالتدبّر.

الثانى: إنّ تدبير الرسول صلى الله عليه و آله للحكم وشؤونه السياسية والعسكرية وغيرها وأُولى الأمر الذين تقدّم وصفهم فى الأمر الأوّل، هو تدبير بعلمٍ معصوم عن الخطأ، وهذا يخالف ما ذهب إليه أهل سنّة الجماعة من حصر عصمته صلى الله عليه و آله فى تبليغه الأحكام.

الثالث: الآية دالّة على أن لا اعتصام للمسلمين فى نظامهم الاجتماعى والسياسى- عن الخطأ والزلل والضعف والوهن إلّابردّ شؤونهم العامّة إلى الرسول وأُولى الأمر، والتمسّك بذيلهم من أجل الاعتصام بحبل اللَّه الممدود لهم.

الرابع: إنّ هذه الطائفة دالّة على أنّه ما دام للمسلمين حوزة واجتماع، وما داموا مكلّفين بكتاب اللَّه وأحكامه، فإنّ هناك ثلّة مصطفاة فى الأُمّة الإسلامية باقية وهم ولاة الأمر، ولهم وراثة الكتاب اللدنية، وأنّهم معصومون علماً وعملًا، ومن ثمّ كان تدبيرهم للحكم بصواب وعلم لا يخالطه جهل؛ إذ لو كان استنباطهم للأمر

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۹۹

فی التدبیر العام بموازین ظنّیة، لما صدق إطلاق الجزاء (لعلمه) بإطلاق الشرط (لو ردّوه) فی الجملة الشرطیة لمخالطة الجهل.

فهذه الطائفة دالّة علی أنّ هناک اصطفاء لثلّة من الأُمّة الإسلامیة، کما أنّ الطوائف السابقة دالّة علی أنّ هناک ثلّة مطهّرة فی المسلمین. وقد استُخدم لفظ الاصطفاء والتطهیر فی آیات الکتاب العزیز فی الأنبیاء وأولیاء اللّه الحجج، کقوله تعالی: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ* ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» «۱»

، فمن هذه الأُمّة الإسلامیة من یجتبیه اللّه عزّوجلّ ویطهّره من النقائص العلمیة والعملیة، وهی المعبّر عنها بالعصمة، فقد وقع الاصطفاء من بین هذه الأُمّة کما قد وقع التطهیر، ووقع إیتاء العلم علم الکتاب لأُولئک المعنیین من بین هذه الأُمّة.

الخامسة: إنّ فی ذیل هذه الآیات وصف توریث الکتاب للمصطفین وسبقهم للخیرات بإذن اللّه، إنّه فضل کبیر کما یصفه تعالی، لیس بلحاظ النعم والعطاءات فی دار الدنیا، بل مطلقاً، أی أخرویاً أیضاً؛ إذ لم یصف اللّه بهذا الوصف إلّافی حقّ الرسول صلی الله علیه و آله کقوله تعالی: «وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا» «۲»

، فقد وصف اللّه تعالی إنزال الکتاب علی النبیّ صلی الله علیه و آله وإیتاءه الحکمة والعلم اللدنی، ووصفه بالفضل العظیم، وهو موافق إطلاق الفضل الکبیر علی توریث الکتاب المصطفین وسبقهم للخیرات.

وکذا قوله تعالی: «وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَاتَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا* إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا» «۳»

، حیث أطلق الفضل الکبیر

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۱۰۰

علی وحی الکتاب بتمام حقائقه ومعرفة بطونه، وقوله تعالی: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ* ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَاأَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ» «۱»

، فهو اطلاق علی عطاء دار الآخرة لا عطاء دار الدنیا، مضافاً إلی أنّ السیاق یشهد بإرادة ذوی القربی.

وفی مقابل ذلک لم ینصّ القرآن علی إعطاء فضل کبیر وعظیم لأحدٍ من الأنبیاء غیر الرسل، کقوله تعالی حکایة عن سلیمان: «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ» «۲»

، فأطلق علیه أنّه فضل مبیّن، أی ظاهر غیر خفی، ولم یصفه بالعظمة وکونه کبیراً.

وکذا قوله تعالی: «وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا» «۳»

، وقوله تعالی: «وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ» «۴»

، وقوله تعالی علی لسان داود وسلیمان علیهما السلام: «وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ» «۵»

، وقوله تعالی: «وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا» «۶»

.ذکر اللّه تعالی الفضل بصورة التنکیر؛ للدلالة علی أنّه نوع من الفضل، ولم یوصف بالعظمة والکِبر. فمجموع هذه الشواهد دالّ علی أنّ توریث الکتاب للمصطفین من هذه الأُمّة هو توریث من سنخ الوحی بالقرآن، أی لدنیاً وإن لم یکن نبوّة، وأنّ هذا الفضل قد خصّ بصیغة الکِبر والعظمة بخلاف الفضل الذی

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۱۰۱

اعطی لبقیة النبیین والمرسلین فانه لم یوصف بذلک. ونظیر الدلالة علی هذا الامتیاز ما تقدّم فی سورة الواقعة أنّهم فی هذه الأُمّة، وهم أهل البیت علیهم السلام بنصّ آیة التطهیر، وهم الذین یمسّون القرآن المحفوظ فی کِنْ «۱» الکتاب المحفوظ، والمتنزّل من ذلک

المقام الغيبى وهو المصحف الشريف الذى بين الدفّتين.

السادسة: إنّ فى تقييد وصفهم (السابقون للخيرات) بإذن اللَّه، يتوافق ويتشاهد مع قوله تعالى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَوةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ» «۲»

، الدالّة على أنّ فعلهم وسبقهم للخيرات هو بإذنٍ من اللَّه، والمراد بالإذن الإيحاء الذى هو أعمّ من الوحى الاصطلاحى كالوحى التسديدى والإلهامى أى هو العلم اللدنى لا الوحى النبوى.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۰۳

قراءات جديدة فى آيات وحديث الغدير ... ص: ۱۰۳

القراءة الأُولى النبىّ وأهل بيته أولياء لدين اللَّه)

إنّ مفهوم الولاية قد انطبع فى الأعصار الأخيرة بحدود ضيّقة تقتصر على صلاحية الحكم السياسى بمصطلحاته الثلاثة: القضائية والتنفيذية والتشريعية، وكذلك الحال فى مفهوم حقّ الطاعة. بينما مفهوم الولاية فى أصل الوضع اللغوى والاستعمال القرآنى والروائى أعمّ من ذلك، أى هو فى معنى يساوى الدين والديانة، كما يقتضيه التدبّر فى الشواهد الآتية.

وعلى ضوء ذلك، فالولاية تمتدّ بامتداد سعة دائرة الدين وأبوابه، وبعبارة أُخرى: الولاية تسنّم وتقلّد صلاحية كلّ شىء بحسبه، ومن ثمّ يقال: ولاية التنفيذ وولاية القضاء وولاية التشريع وولاية الإفتاء وولاية إبلاغ الرسالة، كما سيأتى فى الاستعمال القرآنى. وكذلك يقال: الولاية التكوينية، وهو القدرة على التصرّفات بإذن اللَّه تعالى.

وفى لسان العرب: ولى فى أسماء اللَّه تعالى؛ الولى هو الناصر، وقيل: المتولّى لأُمور العالم والخلائق والقائم بها، ومن أسمائه عزّ وجلّ: الوالى، وهو مالك الأشياء جميعها المتصرّف فيها.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۰۴

قال ابن الأثير: وكأنّ الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل، وما لم يجتمع ذلك فيها لم يطلق عليها اسم الوالى ... وعن ابن السكيت: الوِلاية بالكسر- السلطان.

وقال سيبويه: الوَلاية بالفتح- المصدر، والوِلاية بالكسر- الاسم، مثل: الإمارة والنقابة؛ لأنّه اسم لما تولّيته وقمْت به.

وروى ابن سلام عن يونس، قال: المولى له مواضع فى كلام العرب: منها المولى فى الدين وهو الولىّ، وذلك قوله تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَامَوْلَى لَهُمْ» «۱»

، أى لا ولىّ لهم، ومنه قول سيّدنا رسول اللَّه صلى الله عليه و آله:

«من كنت مولاه فعلىّ مولاه» أى من كنت وليّه وروى أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله قال: «من تولّانى فليتولّى عليّاً»، معناه من نصرنى فلينصره «۲».

وقال الفرّاء فى قوله تعالى: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ» «۳»

، أى تولّيتم أُمور الناس والخطاب لقريش- قال الزجّاج والفرّاء: إن تُوُلّيتُم أى وَلِيَكُم بنو هاشم «۴»، وقوله صلى الله عليه و آله: «اللهمّ والِ من والاه» أى أحبب من أحبّه وانصر من نصره.

ثمّ قال: وقد تكرّر ذكر المولى فى الحديث، وهو اسم يقع على جماعة كثيرة، فهو الربّ والمالك والسيّد والمنعم والمعتق والناصر والمحبّ والتابع والجارّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۰۵

وابن العم والحليف والعقيد والصهر والعبد والمُعْتَق والمنعم عليه، قال: وأكثرها قد جاءت فى الحديث، فأضاف كلّ واحد لما يقتضيه

الحديث الوارد فيه، وكلّ من ولى أمراً أو قام به فهو مولاه ووليه.

قالوا: وقد تختلف مصادر هذه الأسماء، فالوَلاية بالفتح فى النسب والنصرة والعتق، والوِلاية بالكسر فى الإمارة، والولاء فى المُعتق الموالاة من والى القوم.

قال ابن الأثير: وقوله صلى الله عليه و آله: «من كنت مولاه فعلىّ مولاه» يحمل على أكثر الأسماء المذكورة. وقال الشافعى: يعنى بذلك ولاء الإسلام، كقوله تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَامَوْلَى لَهُمْ» «۱»

. قال: وقول عمر لعلىّ: أصبحت مولى كلّ مؤمن، أى ولىّ كلّ مؤمن «۲».

وقال النيسابورى فى وجوه القرآن: إنّ الولى على ثمانية أوجه، وذكر أنّ أحدها بمعنى الآلهة، كقوله تعالى: «مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ» «۳»

، وقوله تعالى: «أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ» «۴». «۵»

هذا وإنّما أطلنا فى نقل كلام اللغويين روماً فى إثبات أنّ معنى الولاية معنىً عام إذا أُضيف إلى الدين شمل كلّ من الإمارة وبقية الصلاحيات والمناصب فى الدين.

وبعبارة أُخرى: إنّ للولاية معنىً جامع وأصل فارد يستعمل فى الموارد العديدة، وهو الذى تنبّه إليه ابن الأثير فيما تقدّم من قوله: (إنّ الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل)، أى أنّ المعنى الجامع مفاده التمكين والقدرة على التصرّف، فإذا تقرّر ذلك يتبيّن من خلال ما مضى وسيأتى من شواهد عديدة أنّ الولاية

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۰۶

المجعولة فى الأدلّة لعلىّ عليه السلام والأئمّة عليهم السلام هى ولاية كلّ الدين، بما فى ذلك من الإمارة والحكومة والقيام بالأُمور السياسية فى النظام الاجتماعى وكذا الولاية فى التشريع والقيمومة على الدين ووساطتهم فى التدين بالدين، وغير ذلك من الشؤون.

وهذه الآية ملحمة قرآنية لقريش بأنّها ستتولّى الأُمور وتكون سيرتها ما ذكرته الآية. وفى القراءة الثانية إن تولّت بنو هاشم الأُمور ستعاديهم قريش فتضمّنت الملحمة القرآنية نبوءة مستقبلية قد جاء بتصديقها ما وقع فى الصدر الأوّل للأُمّة الإسلامية.

فالولاية من معانى الولاية فى جميع أبواب الدين، ومن تلك الأبواب الإبلاغ عن اللَّه تعالى ممّا أبلغه النبىّ صلى الله عليه و آله عن اللَّه لهم خاصّة، سواء فى نشأة حياته الدنيا أو حياته الأُخرى، ولا زال النبىّ صلى الله عليه و آله يبلّغ الإمام القائم بالأمر (عج) عن اللَّه تعالى، وهذه هى السفارة الإلهية وإن لم تكن من سنخ النبوّة أى السبب المتّصل بين الأرض والسماء، قال الشيخ الصدوق فى الاعتقادات: وقد فوّض اللَّه تعالى إلى نبيّه صلى الله عليه و آله أمر دينه، فقال عزّوجلّ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» «۱»

، وقد فوّض ذلك إلى الأئمّة عليهم السلام. «۲»

فالولاية الواردة لهم عليهم السلام فى الآيات والأحاديث كحديث الغدير- هى ولاية كلّ الدين عدا النبوّة، فكلّ ما كان للنبىّ صلى الله عليه و آله فهو ثابت لهم، وكذا وساطتهم عن اللَّه، غاية الأمر بتوسّط النبىّ صلى الله عليه و آله.

وليست ولايتهم مقصورة على الولاية السياسية والرئاسة وقيادة النظام الاجتماعى، وإن كانت هذه الولاية إحدى شعب ولايتهم فى الدين، وبعبارة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۰۷

أُخرى، إنّ الإمامة كما تقرّر فى معناها ليست مقتصرة على الرئاسة العامّة وحفظ الدين فى جانب الحاكمية والتدبير، بل حدودها ومعناها أوسع من ذلك بنحوٍ يتناول الهداية التشريعية الارائية فى طول النبوّة والهداية الإيصالية للنفوس إلى الكمالات الحقيقية بتدبير ملكوتى

وكلّ من الهدايتين هى من موقع تكوينى لنفس وروح الإمام المعصوم، نظير ما ذكره المتكلّمون فى تعريف النبوّة والنبىّ من أنّها كون النفس البشرية بحيث تسمع كلام اللَّه، أى أنّه مقام تكوينى للروح النبويّة، فكذلك الحال فى الإمامة فإنّها مقام تكوينى كمالى وإن اختلفت سنخاً عن النبوّة، ويتقرّر من ذلك أنّ الولاية بمعناها الوسيع الشامل تتطابق «۱» مع ماهية الإمامة.

ويجدر هاهنا الإشارة إلى جملة من الشواهد على سعة معنى الولاية بالإضافة إلى الدين وأبوابه ومقاماته:

أوّلًا: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا* وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا» «۲»

، مفاد الآية يقرّر أنّ الدعوة إلى اللَّه وهى الهداية الأرائية هى صلاحية وولاية يعطيها اللَّه عزّوجلّ، وهذا مؤدّى قوله (بإذنه)؛ إذ إعطاء الإذن إنّما هو فى حقل الولاية والملكية والقدرة والسلطنة. فيظهر من الآية أنّ إحدى محطّات الولاية وشعبها هى الدعوة إلى اللَّه والهداية التشريعية، ونظير هذا المفاد قوله تعالى: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُم مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالًا قُلْ ءآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ» «۳»

.حيث أوضحت الآية التقابل بين الفريّة من جانب والفتيا بالإذن من جانب

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۰۸

آخر، مع أنّ المتبادر فى بدو النظر أنّ المقابل للافتراء هو الصدق والمقابل للفتيا بالإذن هو الفتيا بغير إذن، فجَعْل المقابلة فى الآية بين الافتراء والفتيا بالإذن يقتضى كون التحليل والتحريم وبيان الأحكام الإلهية متوقّفاً على الإذن ممّن له الولاية، وأنّها أُمور مولوية، وأنّ جهة التشريع من شعب ولايته تعالى.

وثانياً: إنّ الجعل التشريعى قوامه بالمولوية ومولوية المولى؛ لأنّ الحكم التكليفى قوامه بالطلب المولوى، والمولوية هى ولاية البارى تعالى، كما أنّ قوام الحكم الوضعى هو بالحكم التكليفى، فيكون قوام الأحكام التشريعية بولاية المولى، والتقنين ينقسم إلى سنخين من الحكم الوضعى والتكليفى، أى ينقسم التقنين إلى قانون يقرّر المعانى كالملكية والحقوق والعقود، وإلى قانون فيه اقتضاء الفعل والإلزام به، وكلّ من الحكمين أصيل فى التشريع إلّاأنّ مآل الحكم الوضعى فى التشريع إلى الحكم التكليفى، ولذلك أفرط بعض علماء الأُصول فى نفى تأصيل الحكم الوضعى فى التشريع، وقالوا إنّه منتزع وتابع لحدود الحكم التكليفى.

وعلى أىّ تقدير، فإنّ الحكم الوضعى الذى هو تقرير لمعانى الأشياء كمؤدّى اعتبارى قانونى، إنّما يشرّع ويقنّن لتنظيم أفعال أفراد المجتمع، أى فيؤول الحكم الوضعى وغايته الحكم التكليفى الذى يتعلّق بفعل الفرد مباشرةً، هذا من ناحية.

ومن ناحيةٍ أُخرى فإنّ قوام الحكم التكليفى هو بمولوية الشارع، والمولوية قوامها بولاية المولى وحقّ الطاعة له، وبذلك يكون التشريع وصلاحيته وليدة ولاية المشرّع والمقنّن على المتدين لذلك الشرع والمتّبع لذلك التقنين.

ويعضد ذلك أنّ فقهاء الشريعة وفقهاء القانون الوضعى فى استنباطهم وقراءتهم للنصوص الشرعية والقانونية، إنّما يستنبطون الحكم ولو كان وضعياً فيما إذا كان الشارع يعمل جهة المولوية فى إنشائه للحكم، أى لا يكون بداعى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۰۹

الإرشاد، أى لابدّ أن يكون المقنّن من جهة سيادته وسيادة القانون يقرّر ذلك النصّ القانونى لا من باب النصيحة، والإرشاد منه، وهذا ممّا يدلّل على أنّ الحكم الوضعى فى تشريعه يستند إلى ولاية الشارع وسيادته، وبالتالى يتّضح لنا أنّ الولاية تتشعّب إلى الولاية التشريعية كما تتشعّب إلى ولاية القضاء والتنفيذ والتدبير.

ثالثاً: إنّ مفهوم الدين والديانة هو الخضوع بالطاعة فى اتّجاه من له الولاية، ومن ثمّ كانت الديانة هى الطاعة، والمطاع هو الدائن، وكذلك فى مفهوم الإسلام الذى هو من التسليم والخضوع. ومن ذلك يتقرّر المطلوب من أنّ ولاية النبىّ صلى الله عليه و آله والأئمّة عليهم السلام، أى وجوب طاعتهم تتّسع لكلّ حدود ودائرة الدين والديانة فى طول وتبع ولاية اللَّه تعالى وطاعته، ومن ثمّ تتبلور القراءة الصحيحة لقوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» «١»

، وقوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ* وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ» «٢»

.بأنّ وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه و آله والأئمّة عليهم السلام وولايتهم ليست مقتصرة على الحاكمية السياسية، بل هى ولاية وقيمومة على هذا الدين، كما هو الحال فى وجوب طاعة اللَّه وولايته، حيث إنّها غير مقتصرة على الحاكمية السياسية والقضائية والتشريع السياسى، بل هى ولاية عامّة بحدود سعة الدين والديانة، حتّى فى الأبواب العبادية، بمعنى أنّ رسم العبادة للَّهتعالى هو بتوسّط سنن وأوامر

الامامة الالهية(٥)، ج٢، ص: ١١٠

نبوية وسنن وأوامر ولوية كما هى مشتملة على فرائض وأوامر إلهية فقصد الأمر المأخوذ فى العبادة هو إمتثال الأمر الشامل للأقسام الثلاثة من الأوامر، فبطاعتهم يُعبد اللَّه تعالى.

وإلى ذلك يشير ما رواه الكلينى والمفيد والطوسى فى الصحيح عن محمّد بن زيد الطبرى، قال: «كنت قائماً على رأس الرضا علىّ بن موسى عليه السلام بخراسان وعنده جماعة من بنى هاشم منهم إسحاق بن العبّاس بن موسى، فقال له عليه السلام: يا إسحاق، بلغنى أنّكم تقولون: إنّا نقول: إنّ الناس عبيد لنا، لا وقرابتى من رسول اللَّه صلى الله عليه و آله ما قلته قطّ ولا سمعته من أحد من آبائى، ولا بلغنى عن أحدٍ منهم قاله، لكنّا نقول: الناس عبيد لنا فى الطاعة، موالٍ لنا فى الدين، فليبلغ الشاهد الغائب» «١»

.وما ورد فى الروايات من زيارة الإمام الرضا عليه السلام:

«اللّهمّ صلِّ على أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عبدك وأخى رسولك الذى انتجبته بعلمك وجعلته هادياً لمن شئت من خلقك، والدليل على من بعثته برسالاتك، وديّان الدين بعدلك، وفصل قضائك بين خلقك، والمهيمن على ذلك كلّه» «٢»

.وورد وصف ديان الدين فى الصلاة على الحسنين وعلى على بن الحسين فى الزيارة المزبورة التى ورد فيها: «اللهمّ صلِّ على علىّ ابن موسى الرضا المرتضى عبدك وولىّ دينك» «٣»

، كما ورد أيضاً فى زيارة آل ياسين فى الناحية «السلام عليك يا باب اللَّه وديّان دينه» «۴»

، ومنها قوله تعالى تلقيناً لنبيّه صلى الله عليه و آله: «إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِى نَزَّلَ

الامامة الالهية(٥)، ج٢، ص: ١١١

الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ» «١»

، فإنّ إنزال الكتاب وإن كان وصفاً لاسم الجلالة، إلّا أنّ الوصف ذكر للمناسبة مع عنوان الولى، كما هو مطّرد فى الاستعمال والأدب القرآنى، وإلّا لذكر وصف آخر غير إنزال الكتاب.

رابعاً: ما يظهر من دلالة العديد من أدلّة ولايتهم عليهم السلام أنّها قيمومة على مجمل الدين فى طول وتبع قيمومة الرسول وفى طول قيمومة وتبع اللَّه عزّوجلّ، فالولاية على الدين هى بالأصالة للَّهعزّوجلّ، كما قال تعالى: «أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ» «٢»

، وقوله تعالى: «وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» «٣»

، وقوله تعالى: «الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ» «۴»

، فإن خلوص الدين للَّهمن قبل العبد يقتضى أن لا يخضع العبد لغير اللَّه، ولا يدين بولاية وطاعة غير اللَّه تعالى، أى يقتضى أنّ الولاية والطاعة فى الدين فى كلّ شعبها مبدأها ومنتهاها وأصلها وغايتها وأقسامها واختلاف ضروبها هى للَّهتعالى:

«أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَايُحِبُّ الْكَافِرِينَ» «۵»

، و: «مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» «۶»

، وغيرها من الآيات المتظافرة الدالّة على ولاية الرسول فى قيمومته على دين اللّه التابع لولاية اللّه فى كلّ شعبها وضروبها وأقسامها، فهى ثابتة للرسول صلى الله عليه و آله تبعاً لولاية اللّه، سواء فى ولاية التشريع والحكم والقضاء والتصرّف والبيان والترخيص والنسخ والإقرار وأنّ طاعتهم باب العبادة للّه‌تعالى...

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۱۲

وغيرها من ضروب أنماط الولاية وحقّ الطاعة فى أبواب الدين الكثيرة المتعدّدة، التى يكون ولاية الحكم السياسى بقواه الثلاثة باباً من أبوابه؛ إذ الدين دائرته وملاكاته أوسع من النشأتين فضلًا عن أن ينحصر بأحكام النظام السياسى فى النشأة الدنيا.

فتحصّل: أنّ ولايتهم الواردة فى الأدلّة المتعدّدة هى الولاية على كلّ الدين فى جميع أبوابه وروافده، وهذا أصل من أُصول الشريعة فى المعرفة تنشعب منه قواعد عديدة من المعارف.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۱۳

توحيد اللّه فى العبادة بولايتهم وطاعتهم ... ص: ۱۱۳

اشارة

قال تعالى: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِى آدَمَ أَنْ لَاتَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ* وَأَنِ اعْبُدُونِى هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ» «۱»

، فأطلق على الطاعة للشيطان أنّه عبادة له، وهذا يقتضى أنّ عبادته تعالى لا تتقوّم حقيقة بمجرّد السجود والركوع وأشكال النسك، بل لانطوائها واحتوائها وتضمّنها لطاعة اللّه فحينئذٍ تكون عبادة له تعالى، وهذا الاستعمال للعبادة فى الطاعة يقتضيه المعنى اللغوى؛ لأنّ قوام العبادة بالخضوع.

والخضوع هو الطوعانية والأئتمار والانقياد لإرادته تعالى، فذلك هو روح وجوهر العبادة، وأمّا أشكال النسك والطقوس العبادية فهى قشر ولباس وثوب وبدن العبادة، وأمّا اللباب والروح فهى الطاعة وعبودية الانقياد والخضوع والانقهار أمام إرادته تعالى والتسليم والضعة والإخبات لمشيئته تعالى، فإنّما صارت العبادة النسك والطقوس- عبادة بالطاعة.

ونظير ذلك قوله تعالى: «وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ* قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ» «۲»

، فأطلق تعالى على طاعة الجنّ وتولّيهم وموالاتهم عبادة لهم وقال

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۱۴

تعالى: «وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ» «۱»

، أى الذين يعبدون الطاغوت، وقد فسّر بطاعتهم للأحبار والطاغوت كلّ من أطيع فى معصية اللّه، ويعضد هذا التفسير قوله تعالى: «إِتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» «۲»

، وقوله تعالى: «وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» «۳»

، وفى صحيح أبى بصير عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى قول اللّه تعالى: «إِتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» قال: «واللّه ما صلّوا لهم ولا صاموا ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالًا فاتّبعوهم» «۴»

.وفى رواية أُخرى، قال عليه السلام: «واللّه ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم، ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالًا، فعبدوهم من حيث لا يشعرون» «۵»

.وفى رواية أبى الجارود عن أبى جعفر عليه السلام ...: «وأمّا قوله أحبارهم ورهبانهم فإنّهم أطاعوهم وأخذوا بقولهم واتّبعوا ما

أمروهم به ودانوا بما دعوهم إليه، فاتّخذوهم أرباباً بطاعتهم لهم وتركهم أمر اللّه وكتبه ورسله، فنبذوه وراء ظهورهم، وما أمرهم به الأحبار والرهبان اتّبعوه وأطاعوهم وعصوا اللّه، وإنّما ذُكر هذا فى كتابنا لكى يُتّعظ به» «۶»

.وروى الثعلبى بإسناده عن عدى بن حاتم قال: «أتيت رسول اللّه صلى الله عليه و آله وفى عنقى صليب، فقال لى: يا عدى اطرح هذا الرق (الوثن) من عنقك. قال: فطرحته ثمّ انتهيت إليه

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۱۵

وهو يقرأ من سورة براءة هذه الآية: «إِتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» حتّى فرغ منها، فقلت له: إنّا لسنا نعبدهم. قال: أليس يحرّمون ما أحلّه اللّه فتحرّمونه ويحلّون ما حرّم اللّه فتستحلونه؟ قال: فقلت: بلى. قال: فتلك عبادتهم» «۱»

.فإذا تقرّر ذلك يتبيّن أنّ قوام العبادة بالطاعة، وهى روحها وجوهرها، ولا ريب أنّ الطاعة للّهلا تُعرف إلّابدلالة منه عزّوجلّ، إذ لا يصيب العقل البشرى مواطن رضا اللّه وإرادته ومشيئته، ولا ـ يميزها عن مواطن سخطه ونقمته، إلّاالنزر القليل، ممّا تقضى به الفطرة البشرية من المحاسن وتدركه من القبائح، فمن ثمّ تتبلور ضرورة وجود الدليل على طاعته والهادى إلى إرادته ومشيئته، ومن ثمّ كانت بعثة الأنبياء ونَصبْ الأوصياء من بعدهم ضرورة ملحّة للوقوف على مواطن طاعة اللّه.

وبمعرفة طاعة اللّه يصيب المسلم والمؤمن حقيقة العبادة، وبجهله بطاعة اللّه يخفق عن إقامة عبادته، فالتوحيد فى العبادة هو بالطاعة التى هى الركن الركين، وطاعته تعالى لا طريق لها إلّابطاعة نبيّه ورسوله وحججه المنصوبين من قِبله خلفاء فى أرضه.

المنهج السلفى وعبادة إبليس ...: ص: ۱۱۵

أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة فى استعراضه لقصّة إبليس مع آدم فى أكثر من سبع سور «۲»، إذ قال تعالى فى سورة ص: «إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّى خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ* فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِى فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ* فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ* إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ* قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ* قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِى مِنْ نَارٍ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۱۶

وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ* قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ* وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِى إِلَى يَوْمِ الدِّينِ* قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِى إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ* قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ* إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ* قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ* قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ* لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ» «۱»

.وقال فى سورة البقرة: «إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» «۲»

.قد بيّنت الآيات الكريمة أنّ الخضوع والانقياد لآدم توحيد للّهفى العبادة، لأنّه خليفة اللّه، وأنّ ترك الانقياد له شرك وكفر فى العبادة وإن أتى بصورة السجود للّه كما ورد فى الأحاديث.

ففى الخطبة القاصعة لأمير المؤمنين عليه السلام قال: «ثمّ اختبر بذلك ملائكته المقرّبين؛ ليميز المتواضعين منهم من المستكبرين، فقال سبحانه وهو العالم بمضمرات القلوب ومحجوبات الغيوب: «إِنِّى خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ* فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِى فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ* فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ* إِلَّا إِبْلِيسَ»، اعترضته الحمية فافتخر على آدم بخلقه وتعصّب عليه لأصله، فعدو اللّه إمام المتعصّبين وسلف المستكبرين ... وكان قد عبد اللّه ستّة آلاف سنة، لا يُدرى أمن سنى الدنيا أم من سنى الآخرة من كبرٍ ساعة واحدة، فمن ذا بعد إبليس يسلم على اللّه بمثل معصيته؟» «۳»

.وكالذى رواه الراوندى بإسناده إلى الصدوق بسنده الصحيح: «عن هشام، عن الصادق عليه السلام قال: أُمر إبليس بالسجود لآدم، فقال: يا رب، وعزّتك إن أعفيتنى من السجود لآدم لأعبدنّك عبادة ما عبدك أحد قطّ مثلها. قال اللّه جلّ جلاله: إنّى أُحبّ أن أُطاع

من حيث أَريد» «۴»

. ورواه القمّى فى تفسيره بسنده، إلّاأنّ فيها: «لا حاجة لى إلى عبادتك؛ إنّما

أُريد أن أُعبد من حيث أُريد لا من حيث تريد» «۱»

.وكذا فى تفسير على بن إبراهيم كما نقله المجلسى فى البحار. «۲»

وروى الطبرسى فى الاحتجاج فى جواب مسائل الزنديق، عن أبى عبداللّه عليه السلام، أنّه سُئل: «أيصلح السجود لغير اللّه؟ قال: لا. قال: فكيف أمر اللّه الملائكة بالسجود؟

فقال: إن من سجد بأمر اللّه فقد سجد للّهفكان سجوده للّه؛ إذ كان عن أمر اللّه. ثمّ قال عليه السلام:

فأمّا إبليس فعبدٌ خلقه..» «۳»

.وروى الشوكانى فى فتح القدير، قال: «وقد أخرج ابن أبى حاتم عن ابن عبّاس، قال: كانت السجدة لآدم والطاعة للّه. وأخرج ابن أبى حاتم عن أبى الحسن، قال: سجدوا كرامة من اللّه أكرم بها آدم. وأخرج ابن عساكر عن إبراهيم المزنى، قال: إنّ اللّه جعل آدم كالكعبة» «۴»

.وقال تعالى: «وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِى كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ» «۵»

.والآية الكريمة من ملاحم الآيات فى تبيان حقيقة العبادة والقبلة والصلاة، حيث بيّن تعالى أنّ غاية جعل القبلة السابقة فى الصلاة هو اتّباع الرسول وطاعته، وليحصل التمحيص بين المطيع وبين من ينقلب على عقبيه، ولا يخفى ما لصعوبة هذا الامتحان، حيث تمّ تبديل القبلة من البيت الحرام إلى بيت المقدس، أى إلى قبلة اليهود والنصارى، وشُرّعت بعدما كان البيت الحرام فى بدء الشريعة النبوية أوائل البعثة فى مكّة- هو القبلة، وهو من الخطورة بمكان؛ حيث إنّ القبلة فى

العبادة والدين من النواميس العظيمة.

ولا سيما وأنّ قبلة البيت الحرام قد توارثتها قريش من ملّة إبراهيم وإسماعيل الحنيف، وكان البيت الحرام هو محور النسك والمناسك المختلفة العبادية فى الصلاة والطواف والذبائح والقرابين، وتبديل القبلة حينئذٍ- التى هى معلم رئيسى فى الدين يدلّ على مدى موقعية الرسول وولايته وطاعته فى الديانة، وأنّ الديانة وطريق العبودية للّهتعالى هو باتّباع وطاعة الرسول صلى الله عليه و آله، وأنّ قوام القبلة والعبادة باتّباع الرسول وطاعته، فكانت محنة هذا الامتحان عظيمة جدّاً ليتقرّر معنى الديانة والدين.

ومن ثمّ قال تعالى: «لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ» «۱»

، وقال تعالى:

«أَجَعَلْتُم سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَجَاهَدَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ لَايَسْتَوُونَ عِنْدَ اللّهِ وَاللَّهُ لَايَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» «۲»

، وقال تعالى:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَاتَشْعُرُونَ* إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ» «۳»

.فتبيّن من الآيات: إنّ روح العبادة ولبّ التوجّه فى القبلة إلى وجه اللّه، هو الاتّباع والطاعة للنبىّ صلى الله عليه و آله، وإنّ حقيقة عبادته تعالى كامنة فى طريق طاعة واتّباع

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۱۹

النبىّ صلى الله عليه و آله، لا مخالفته والجرأة عليه.

فتبيّن من ذلك: إنّ جوهر العبادة ليس بشكل وهيئة رسوم العبادة، بل جوهر العبادة الطاعة والطوعانية والخضوع والانقياد؛ إذ لو كان مدار التوحيد فى العبادة على نفى الواسطة المنصوبة من قبله تعالى ونفى الوسيلة، لكان إبليس إمام الموحّدين، ولكان قدوة الموحّدين فى نفى العقيدة الشركية فى العبادة؛ لأنّه عرض على اللّه أن يعبده عبادة من دون واسطة خليفة اللّه آدم، وهذا العرض بحسب الصورة الظاهرة- أبلغ فى دعاء اللّه وحده بلا شريك،

بينما نرى البارى تعالى قد حكم بأنّ ما فعله إبليس بنفى الواسطة الإلهية كفر، بل وحكم بأنّ رغبة إبليس فى عبادته مباشرةً شرك، وقد فسّر أمير المؤمنين وأئمّة أهل البيت عليهم السلام ذلك: بأنّ رفض إبليس للواسطة الإلهية وطلبه للسجود مباشرةً للّه من دون الانقياد لآدم عليه السلام ينطوى فى الحقيقة على تكبر على اللّه؛ لأنّه لم يسلّم لربّ العزّة فى قضائه وأمره.

والكبر: انفساخ عن العبودية وبروز لفرعونية الذات، فرأى فى نفسه الاستقلال عن باريه فردّ عليه أمره، ورأى تقدّم رأيه على حكم اللّه وحكمته، وكلّ ذلك ينطوى على إنكار مقامات ربوبيته تعالى وصفاته الكمالية بنحو مستبطن، فاعتدّ إبليس بذاته بأنّ له شأن الارتباط والتلقّى مباشرةً عن البارى، وهذا يؤول إلى الاستخفاف بعلوّ مقامات الربوبية وإنكار عزّ الشؤون الإلهية.

وسنّة إبليس هذه قد ارتكبنها أغلب الأُمم التى كفرت بأنبيائها وأوصيائها، كما قال تعالى: «فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ* كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ* فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ* بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِىءٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً» «۱»

، فبيّن أنّ سبب إنكارهم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۰

لدعوات الأنبياء استطالتهم ليكون كلّ واحد منهم نبيّاً، فالتكبر والاستعلاء على الواسطة الإلهية ينطوى على الكفر بالمقامات الإلهية، وبالتالى إلى جحد وإباء للواسطة الإلهية.

وقال تعالى أيضاً: «وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا» «۱»

، فدعاوى نفى الوسائط الإلهية والوسيلة إليه تعالى تحت ذريعة الارتباط مباشرةً به، هى هتك للحجب الإلهية وتجرّى على حرمات الشؤون الإلهية، وهو ناشئ حقيقةً- عن عدم التسليم بعظمة الصفات الإلهية، وعدم التوحيد فى المواطن المختلفة. فالإباء والرفض للتوجّه إلى الواسطة والوسيلة المنصوبة من قبله تعالى تحت شعار لزوم الطلب مباشرةً من اللّه لا من الواسطة ولا التوبة الى الواسطة، ينطوى على التكبّر الإبليسى والاستخفاف بالمقام الربوبىّ.

ومن ثمّ نجد أنّ القرآن الكريم يشير إلى أنّ شرك عبدة الأوثان ناشئ من اختيار الوثنيين تلك العبادة من عند أنفسهم دون إذن من اللّه تعالى حكم منه، لا من جهة ضرورة الواسطة والوسيلة بين المخلوق الذى ليس من المقرّبين إلى الساحة الربوبية وبين الخالق؛ فإنّ الواسطة والوسيلة ضرورة تكوينية وسنّة إلهية، بل شرك الوثنيين وعبدة الأوثان هو من جهة إقتراحية الواسطة والوسيلة، أى كون تعيينها من قبل أنفسهم، والخلط بين الأمرين غالط به الكثير باب التوحيد، والوجه الذى إليه يتوجّه الأولياء، فشرك الوثنيين فى الواسطة هو من حيث: هم يريدون ويختارون لا من حيث: يريد اللّه ويختار، ومن حيث هم يشاؤن لا من

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۱

حيث يشاء اللّه.

فيجعلون لأنفسهم حقّ التصرّف فى تحديد العلاقة بينهم وبين ربّهم، ويجعلون لأنفسهم السلطان المقدّم على سلطانه تعالى ومن ثمّ

یجعلون أنفسهم أرباباً بدل أن یکونوا عبیداً له تعالی.

فمن ذلک یتبیّن أنّ الوثنیة وشرک عبدة الأصنام ینطوی علی الاستکبار والکفر الذی هو سنّه إبلیس اللعین، لا من جهة ضرورة أصل الواسطة والوسیلة، کما یشیر إلی ذلک قوله تعالی: «وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ» «۱»

، وقال تعالی: «أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ» «۲»

، فالآیتان یشیر مفادهما إلی أنّ المحذور، وهو عدم الإذن وهو السلطان من اللّه فی تعیین مصداق الواسطة والوسیلة، لا کون المحذور فی ضرورة الوسیلة. وکذا قوله تعالی علی لسان إبراهیم الحنیف فی محاجّته لعبدة الأصنام: «وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» «۳»

، وقوله تعالی: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَاتَعْلَمُونَ» «۴»

، وقوله تعالی فی مشرکی قریش فی معرکة أُحد: «سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ» «۵»

، وقوله تعالی علی لسان یوسف النبیّ علیه السلام: «يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ* مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَايَعْلَمُونَ» «۶»

، قابلت

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۱۲۲

بین توحید الحکم وتوحید العبادة من جهة، وبین عبادة الأرباب من دون اللّه من جهةٍ أُخری؛ لکونها بدون سلطان وأمر منه تعالی، ممّا یقتضی أنّ مدار الشرک فی العبادة فی قبال التوحید فی العبادة یدوران مدار وجود الأمر الإلهی وعدمه.

فتؤکّد هذه الآیات علی أنّ شرک الوثنیین وعبدة الأصنام لیس بسبب وجود الواسطة بین البشر والباری، ولا بسبب وجود الوسیلة، بل إنّما شرک الوثنیین هو بسبب استقلالهم باتّخاذ الواسطة من عند أنفسهم، وتقدیم اختیارهم وإرادتهم علی اختیار اللّه وإرادته. ففی الآیات تقریر لضرورة الوسیلة والواسطة، فأمّا الوثنیون فأشرکوا إرادتهم ومشیئتهم مع إرادة اللّه ومشیئته، ونازعوه فی سلطانه.

ومن ثمّ تکرّر التعبیر فی هذه السور والآیات لعنوان عدم السلطان لهم بذلک من اللّه، فجعلوا لأنفسهم سلطاناً یشارکون فیه سلطان اللّه فی تعیین الواسطة والباب إلیه تعالی، کما فعل إبلیس عندما اقترح علی اللّه نفی الواسطة المنصوبة من قبله تعالی، مقابل أن یعبده کما هو یرید لا کما یرید اللّه وکان هذا حال مشرکی العرب وعبدة الأصنام الذین عبدوا اللّه من حیث یریدون لا من حیث أراد اللّه.

فالعقیدة الشرکیة لیست فی الانقیاد لواسطة الباری، وإنّما فی إشراک إرادة العبد فی العبادة مع إرادة المعبود، ومن ثمّ کان سجود الملائکة لخلیفة اللّه آدم توحید، وإباء إبلیس عن الانقیاد للواسطة شرک وکفر؛ لأنّ سجود الملائکة لآدم کان بأمرٍ من اللّه وسلطانٍ منه، کما قال الإمام الصادق علیه السلام فی تفسیر سجود الملائکة له: «إنّ من سجد بأمر اللّه فقد سجد للّهفکان سجوده للّهإذ کان عن أمر اللّه» «۱»

.فالشرک یدور مدار إشراک العبد سلطان نفسه فی العبادة وکیفیتها مع سلطان الباری، لا فی وجود الواسطة من حیث هی واسطة والوسیلة من حیث هی وسیلة.

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۱۲۳

کیف! وهی ضرورة، کما أنّ مدار التوحید هو فی التسلیم لأمر اللّه وسلطانه ولو عبر واسطة ووسیلة، لا فی نفی الواسطة والحجاب

والباب فى البين.

ولـك أن تقول: إنّ مـا قرّره علمـاء الكلام والمعرفـة من العلوم الأُخرى فى تعريف الشـرك بأنّه الخضوع لغير اللَّه بما أنّ الخاضع عبد والمخضوع له ربّ، هو الآخر يرجع إلى تحديد سلطان اللَّه والقول بسلطان الغير وتقديمه على سلطان اللَّه.

وبعبارة أُخرى: إنّ الشـرك باعتباره من أقسام الكفر يقابل التوحيـد فى مقامات عديـدة، فكما أنّ التوحيـد يُقرّر فى مقام الذات الإلهية كذلك الشرك فى مقام الذات- يكون عبارة عن القول بتعدّد الذات الإلهية الواجبية.

فكما أنّ التوحيد فى الصفات، هو عبارة عن وحدة الصفات الكمالية مع الذات الأزلية، وأنّ تلك الصفات الكمالية الواجبية لا يتّصف بها أحد غير البارى، فكذلك الشـرك فى الصـفات يُقرّر بتعدّد وتغاير ذوات الصفات عن الذات الإلهية، أو باتّصاف غيره تعالى بتلك الصـفات. وكما يُقرّر التوحيد أيضاً فى الأفعال بأن تُسند الأفعال إلى البارى تعالى وأنّ لا مؤثّر فى الوجود إلّاهو من دون استلزام ذلك الجبر فى أفعال المخلوقين، فكذلك الشرك فى الأفعال يُقرّر بأسناد الأفعال لغيره بنحو الاستقلال.

كذلك التوحيد فى العبادة، هو الخضوع له تعالى بما أنّه واجب الوجود وأنّ له حقّ الطاعة وسلطان الولاية، والشـرك فى العبادة يُقرّر بالخضوع لغير اللَّه باعتبار أنّ الغير مسـتقلّ الذات أو الفعل أو مسـتقلّ الولاية والسـلطان ومستقلّ فى حقّ الطاعة، فالشرك فى العبادة لا ينحصر فى النمط الأوّل أى الشرك فى الذات- كما قد يوهمه التعريف الدارج.

بل أنّ مشركى العرب فى الجزيرة وعبدة الأصنام من غيرهم لا يعتقدون فى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۴

الأصـنام والأوثـان الاسـتقلال فى وجود ذواتهـا ولا أزليتها ولا الأرواح الكلّيـة المزعوم تعلّقها فى الأصـنام، وإنّما شـركهم كما تقـدّم- لقولهم بحقّ الطاعة لتلك الأصنام والأرواح من دون إذن ولا أمرٍ من اللَّه، ويشير إلى ذلك قوله تعالى:

«وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَايَهْدِى مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ» «۱»

، فاتّضـح أنّ الشـرك فى العبـادة لاـ يتحقّق بمجرّد الخضوع لغير اللَّه تعـالى، بـل فيمـا كان بغير أمر اللَّه وسـلطانه، كما أنّ التوحيـد فى العبادة لا يتحقّق بمجرّد صورة الخضوع للَّه تعالى، بل إنّما يتحقّق فيما كان بأمر اللَّه وسلطانه.

فالشرك فى العبادة يدور مدار معنى العبودية من الخضوع والطوعانية لولاية وسلطان المعبود، فإذا جُعل الخضوع لمبدأ سلطان غير اللَّه فيقع الشـرك فى العبادة، فتعريف العبادة التى هى عبوديـة التأليه وربوبية المعبود، كما أشار إلى ذلك الشـيخ الكبير كاشف الغطاء فى رسالته منهج الرشاد لمن أراد السداد: (إنّها الامتثال والانقياد للعظيم فى ذاته، المسـتوجب للطاعة لا بواسطة أمر غيره» «۲» أى يستوجب الطاعة بذاته. ولك أن تقول بأنّها الطاعة والامتثال والخضوع والانقياد للعظيم فى ذاته، المسـتوجب للطاعة لا بأمر غيره، أى المستوجب للولاية بذاته لا بتولية غيره، فالعبادة هى الطوعانية من العابد للمعبود بما له من ولاية ذاتية.

وهذا هو المعنى المصطلح لعبادة التأليه فى قبال عبادة الخدمة وعبادة الطاعة بأمر الغير.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۵

صورية الطاعات بدون الولاية ... ص: ۱۲۵

الإيمان شرط فى قبول الأعمال ... ص: ۱۲۵

إنّ قبول الأعمال والجزاء عليها هى من السـنن الإلهية التى تتبع شـروطاً تكوينية خاصّة، والشرط المهم فى ذلك هو الإيمان؛ لأنّ العمل إذا لم ينل النور والصـفاء عن طريق الإيمان والنية السـليمة فهو سـراب بقيعة، قال تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ

الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ» «۱»

، فالآية تقرّر أنّ الأعمال مهما بلغت من العظمة- التى يراها الناس- إذا لم تقترن بالإيمان باللَّه فهى جميعاً عبث وهباء وخيال كالسراب.

وقال تعالى فى آية أخرى: «مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَايَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ» «۲»

، وقال تعالى: «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ» «۳»

تشير إلى أنّ المجازات على الأعمال فى الآخرة مشروط بالبقاء على الإيمان، وقال تعالى: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» «۴»

.الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۶

فهذه الآيات الكريمة تبين لنا الموقف من قبول الأعمال أو رفضها من البارى عزّ وجلّ. ونستطيع أن نعبّر أنّه يشترط فى قبول الأعمال الحُسن الفاعلى؛ لأنّ كلّ عمل له بعدان أو حيثيتان فى جهات الحسن والقبح، فتارةً يُلحظ العمل بما هو موجود فى الخارج فيحكم عليه بالحسن أو القبح، وتارةً يُلحظ العمل من حيث صدوره من الفاعل وبما ينطوى عليه من دوافع لذلك العمل.

كما جاء فى الحديث النبوىّ: «إنّما الأعمال بالنيات»، فوزن وقوام الأعمال والعمل هو بالنيات والنية، والثواب والعقاب على الأعمال يلحظ فيه جانب الحسن الفاعلى، قال تعالى: «الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَوةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا» «۱»

، فلم يقل عزّ وجلّ: (أكثركم عملًا) حتّى يكون المدار على الحسن الفعلى، بل قال «أيّكم أحسنُ عَملًا»؛ وإلّا لو كان الحسن الفعلى هو المدار لعُوقب المجبور والمضطرّ على صدور المحرّم أو ترك الواجب.

ولهذا يُلاحظ أنّ بعض الأعمال قد أعطى اللَّه سبحانه وتعالى الثواب عليها لبعض الناس ولم يعط لآخرين قاموا بأعمال هى فى الظاهر أكثر، كما فى تصدّق الخاتم من أمير المؤمنين عليه السلام إلى الفقير حال الركوع فنزلت بحقّه الآية المباركة:

«إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» «۲»

، وقوله تعالى: «إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَانُرِيدُ مِنْكُمْ» «... ۳»

، فإنّ القيمة ليست للخاتم التى بسببها نزلت الآية، بل من جهة قيمة خلوص العمل، وهكذا قضية تصدّق الزهراء عليها السلام بأقراص الشعير.

وهكذا الأعمال تقاس بهذا المنظار، فالزكاة مع الرياء، أو الجهاد وفتح البلدان

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۷

بغير خلوص هو سراب يصبّ فى نزوات الهوى وجمع الثروات والتوسّع فى اللذائذ والشهوات.

فالإيمان باللَّه واليوم الآخر شرط أساسى فى قبول الأعمال؛ لأنّ الحسن الفاعلى كما قلنا- لا يمكن أن يتحقّق بدون عقيدة الإيمان؛ لأنّ العمل بدون الإيمان باللَّه سبحانه وتعالى لا يكون إليه، وإنّما يكون للأنا وللذات ونزعاتها السفلية، وهو فارغ عن الغاية التى يريدها اللَّه من الأعمال؛ فإنّ روح الأعمال هو الإخلاص، «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» «۱»

.أمّا العمل بدون الخلوص فهو فى حقيقته تمرّد وتكبّر على البارى، كما هى أعمال إبليس التى أوصلته إلى الهلاك والكفر وحبط الأعمال.

فقصّة إبليس الواردة فى القرآن الكريم نموذج على ما آلت إليه أعماله التى هى فى ظاهرها منتهى العبودية، فإنّه لعنه اللَّه- كان قد سجد سجدة واحدة ستّة آلاف سنة، وكان يقرّ للَّهبالوحدانية، وأنّه مخلوق من مخلوقاته، وكان يقرّ بيوم المعاد وبنبوّة آدم بنصّ القرآن الكريم: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ» «۲»

و «قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِی إِلَی يَوْمِ يُبْعَثُونَ» «۳»

، فهذا اعتراف وإقرار منه باللَّه تعالی وأنّه مخلوق من مخلوقاته، وأمّا إقراره بيوم المعاد والآخرة: «قَالَ أَنْظِرْنِی إِلَی يَوْمِ يُبْعَثُونَ» «۴»

، ولكن لم ينفعه كلّ ذلك العمل وذلك الإقرار، صار لعيناً مرجوماً كافراً، «وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» «۵»

.وعليه، فالإيمان شرط فی قبول الأعمال، وهذه حقيقة مسلّمة عند جميع المسلمين، إنّما الكلام يقع حول أجزاء الإيمان، فهل تقتصر على التوحيد والنبوّة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۸

والمعاد؟ أم تشمل معرفة الإمام والولاية له وممّا يقرّر ذلك؟ وأنّ ولاية أهل البيت شرط فی قبول الأعمال...

عدّة وجوه قرآنية وحديثية وعقلية:

ولاية أهل البيت عليهم السلام شرط لقبول الأعمال ... ص: ۱۲۸

الدليل الأوّل: الآيات القرآنية:

الآية الأُولی: قوله تعالی: «قُلْ لَاأَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِی الْقُرْبَی» «۱»

، ذكر علماء المسلمين من الخاصّة والعامّة، من رواة ومؤرّخين ومفسّرين متواتراً:

أنّ كلمة القربی هی خاصّة بأُناس قد عيّنهم النبیّ صلی الله عليه و آله، وعندما يستعرض الباحث للسيرة النبويّة الشريفة يری أنّ النبیّ لم يكن يدع فرصة أو مناسبة صغيرة كانت أو كبيرة إلّاويؤكّد لهم من خلالها علی تحديد قُرباه، من حديث الكساء والأحاديث الأُخری: «علیّ منّی وأنا من علیّ»، «فاطمة بضعة منّی»، «... حسين منّی وأنا من حسين»، وهكذا توجد أحاديث كثيرة بهذا المضمون.

ولابدّ أن يكون هناك خطب كبير يترتّب علی هؤلاء القُربی مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالرسالة التی بعث بها النبیّ صلی الله عليه و آله. والآية المباركة هی من ملاحم الآيات القرآنية التی تبيّن حقيقة الرسالة الخاتمة الكاملة التی جاء بها، والتی تشمل جميع الأعمال، من اعتقادات بالتوحيد والنبوّة والمعاد، وعبادات من صلاة وصيام وحجّ وزكاة ... الخ.

وبعبارة أُخری: من فروع وأُصول، فإنّها جميعاً وقعت طرف معاوضة وتعادل فی قبال محبّة أهل البيت، ومقتضی التعادل والمعادلة بين العوض والمعوّض هو

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۲۹

كون العوض بدرجة قيمة المعوّض، ولا ريب أنّ عمدة وثقل الرسالة هی فی أُصول الدين وأركانه، لا مجرّد الفروع، فإذا كان فی المعوّض والتی هی الرسالة جملة أُصول الدين، فلابدّ أن يكون العوض هو أيضاً من أُصول الدين؛ بمقتضی الموازنة والمعادلة.

وجعل العوض فی قبال جملة أُصول الدين فی المعوّض دالّ علی كون مودّة القربی وولايتهم هو مفتاح لمعرفة بقية أُصول الدين. وهذا يدلّ ويقضی بالترابط بين مجموع هذه الأُصول وأنّ الباب والمفتاح لبقية حقائق أُصول الدين يمرّ بولايتهم.

فمن أراد مدينة الإيمان فلابدّ عليه أن يأتيها من بابها، فمغزی إفراد الولاية والمودّة للقربی فی كفّة وطرف المعاوضة فی قبال جملة بقية أُصول الدين فی طرف آخر، هو إشارة لهذا المعنی وبيان لهذا الترابط العضوی فی محاور أُصول الدين، وأنّ الوصول إلی حقائق الإيمان لا مجرّد ظاهر الإسلام هو بولاية القربی ومودّتهم؛ لأنّها الهداية إلی بقية الأُصول، والعاصمة عن الضلال، كما هو مؤدّی حديث الثقلين حيث اشترط فی العصمة من الضلال اشترط لزوم التمسّك بالكتاب والعترة.

وهذا ممّا يفيد أنّ صحّة التوحيد وصحّة الإيمان بالنبوّة والمعاد لا بدّ فی تحققهما من ولاية ومودّة ذی القربی فضلًا عن الثواب والجزاء عليها، فإذا كان هكذا الحال فی أُصول الدين ففی فروعه أوضح؛ حيث إنّها فی الرتبة الثانية من أجزاء الرسالة.

فتبين من مفاد هذه الآية الشريفة: أنّ مودّة القربی شرط فی تحقّق أُصول الدين فضلًا عن الثواب عليها، ناهيك عن أعمال الفروع

والثواب عليها.

وبالتالى، فولاية القربى شرط فى صحّة الأعمال فضلًا عن قبولها، وأنّ المراد

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۰

بتلك الأعمال ما يشمل الاعتقاد لا صرف أفعال الجوارح، وهذه قراءة عميقة لقاعدة شرطية الولاية فى صحّة الأعمال.

الآية الثانية: وهى قوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» «۱»

النازلة بعد قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ» «۲»

، ومن الواضح من الآيتين أنّ الرسول صلى الله عليه و آله قد أُمر من قِبله تعالى بإبلاغ أمر بالغ الخطورة والأهميّة، بحيث لولا إبلاغه لما كانت هناك أية جدوى فى إبلاغ التوحيد والنبوّة والمعاد وأركان الدين فضلًا عن تفاصيل الفروع؛ إذ عمدة اسم الرسالة قد طُبّق على الأُصول والأركان.

وكان ذلك الأمر المأمور بإبلاغه شديد الوقع على نفوس المسلمين؛ إلى درجة كان الرسول يتخوّف تمرّدهم عن الطاعة والتسليم. وكلّ هذا المفاد يجده المتمعّن اللبيب فى أجواء ألفاظ الآيتين، وقد ذكر المفسّرون ورواة الحديث نزولهما فى إبلاغ النبىّ صلى الله عليه و آله لإمامة وولاية علىّ عليه السلام من بعده فى غدير خم «۳».

ومفاد الآيتين يتناغم بشدة مع مفاد آية المودّة؛ حيث يشير إلى التقابل بين جملة الرسالة والديانة فى طرف، وما أُبلغ فى ذلك اليوم فى طرف آخر، كما مرّ ذلك فى مفاد آية التبليغ، حيث علّق رضاه تعالى بمجمل الرسالة والدين على ذلك الأمر، أى علّق رضاه بالتوحيد والنبوّة والمعاد وأركان الدين على ذلك الأمر، فقبولها موقوف عليه، بل فى الآية دلالة على توقّف صحّتها عليه حيث علّق إكمال الدين عليه.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۱

ژوالإكمال يغاير الإتمام الذى فى النعمة، حيث إنّ كمال الشىء يغاير تمامه؛ إذ كمال الشىء هو بصورته التى هى قوام هويته، وأمّا تمام الشىء فهى نعوته الطارئة بعد تحقّق هويته، فمفاد هذه الآية يدلّ على ما تقدّم استنتاجه واستظهاره فى آية المودّة من أنّ أُصول الدين وأركانه فضلًا عن الفروع مشروطة بالولاية، كما أنّ المشروط فى الأعمال بالولاية هو صحّتها فضلًا عن قبولها.

الآية الثالثة: وهى قوله تعالى: «إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّى خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ* فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِى فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ* فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ* إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ* قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ* قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِى مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ* قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ* وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِى إِلَى يَوْمِ الدِّينِ» «۱»

، وقد تقدّم دلالة الآيات المتعرّضة لقصّة آدم وإبليس على المطلوب إجمالًا، حيث إنّ إبليس كان مقرّاً بالتوحيد والمعاد حينما قال: «رَبِّ فَأَنْظِرْنِى إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ» «۲»

، وكذا كان مقرّاً بنبوّة لآدم عليه السلام حينما قال: «أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» «۳»

.ولكنّه لم يكن يأتمّ بآدم ويتولّاه ويتابعه ويطيعه، حيث إنّ السجود عنوان لكلّ ذلك فالإباء عن السجود عبارة عن ذلك، ومع كلّ إقراره بالثلاثة من الأُصول، ولكنّه استحقّ الطرد والرجم والذمّ من اللّه تعالى. وظاهر هذه الأحكام هو عدم صحّة صور ما أقرّ به من توحيد ومعاد ونبوّة، إذ حُكم على صورة إيمانه بالكفر مضافاً إلى العقوبة؛ فليس التولّى لولىّ اللّه والائتمام به مجرّد شرط لقبول بقية

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۲

الاعتقادات، بل هو شرط صحة لها. فالأُصول الاعتقادية عبارة عن نسيج مترابط كلّ منها دخيل فى صحّة الآخر.

ويظهر من مفاد هـذه الآيـات ما ظهر من مفاد الآيات السابقـة من كون ولايـة خليفـة اللّه وحجّته شـرط فى صـحّة الأعمال لافى مجرّد قبولها فقط، وشرط فى صحّة الاعتقادات لامجرّد أعمال الجوارح.

وهناك طوائف أُخرى من الآيات الواردة فى ولايتهم عليهم السلام دالّة على ذلك، لكن نكتفى بهذا القدر من الإشارة فى المقام.

الدليل الثانى: الأحاديث النبويّة والقدسيّة المستفيضة الواردة عند الفريقين:

«لو أن عبداً عمّره اللّه ما بين الركن والمقام، يصوم النهار ويقوم الليل حتّى يسقط حاجباه على عينيه ثمّ ذُبح مظلوماً كما يُذبح الكبش، ثمّ لقى اللّه بغير ولايتهم عليهم السلام، لكان حقيقاً على اللّه عزّوجلّ أن يكبّه على منخريه فى نار جهنّم» «۱»

.وفى الحديث القدسى: «ثمّ لقينى جاحداً لولاية علىّ لأكببته فى سقر» «۲»

.بل فى بعضـها: «إنّ للّهفى وقت كلّ صلاة يصلّيها هذا الخلق لعنة. قال: قلت: جُعلت فداك ولم؟ قال: بجحودهم حقّنا وتكذيبهم إيّانا» «۳»

.وعن أمير المؤمنين عليه السلام فى جواب الزنديق مدّعى التناقض فى القرآن، قال: «..

وأمّا قوله: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ» «۱»

. وقوله:

«وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى» «۲»

، فـإنّ ذلـك كلّه لا ـ يغنى إلّـامع الاهتـداء، وليس كلّ من وقع عليه اسم الإيمان كان حقيقاً بالنجاة ممّا هلك به الغواة، ولو كان ذلك كـذلك لنجت اليهود مع اعترافها بالتوحيـد وإقرارها باللّه، ونجا سائر المقرّين بالوحدانيـة، من إبليس فمن دونه فى الكفر، وقد بيّن اللّه ذلك بقوله: «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ» «۳»

، وبقوله: «الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ» «۴».

وللإيمان حالات ومنازل يطول شرحها، ومن ذلك: إنّ الإيمان قد يكون على وجهين:

إيمان بالقلب وإيمان باللسان، كما كان إيمان المنافقين على عهد رسول اللّه صـلى الله عليه و آله، لمّا قهرهم السـيف وشملهم الخوف فإنّهم آمنوا بألسـنتهم ولم تؤمن قلوبهم، فالإيمان بالقلب هو التسـليم للربّ، ومن سـلّم الأمور لمالكها لم يستكبر عن أمره، كما استكبر إبليس عن السـجود لآدم، واسـتكبر أكثر الأمم عن طاعـة أنبيائهم، فلم ينفعهم التوحيد كما لم ينفع إبليس ذلك السـجود الطويل، فإنّه سجد سـجدة واحدة أربعة آلاف عام لم يرد بها غير زخرف الدنيا والتمكين من النظرة، فلذلك لا تنفع الصلاة والصدقة إلّامع الاهتداء إلى سبيل النجاة وطريق الحقّ» «۵»

.وفى بعض الروايـات عن الإمـام الصـادق عليه السـلام: «فلـو كـان لـك بـدل أعمالـك هـذه عبـادة الـدهر من أوّله إلى آخره، وبـدل صـدقاتك والصدقـة بكلّ أموال الـدنيا، بل بملء الأرض ذهباً، لما زادك ذلك [بدون ولاية أهل البيت عليهم السـلام] من رحمة اللّه إلّابُعداً، ومن سخط اللّه إلّا

قرباً» «۱»

.ونُقل عن رسول اللّه صلى الله عليه و آله قال: «رجلٌ حضر الجهاد فى سبيل اللّه فقُتل مقبلًا غير مدبر والحور العين يطلعن إليه، والخزّان يتطلّعون ورود روحه عليهم، وأملاك الأرض يتطلّعون نزول حور العين إليه والملائكة وخزّان الجنان فلا يأتونه، فتقول ملائكة الأرض حوالى ذلـك المقتول: ما بال الحور العين لا ينزلنّ إليه، وما بال خزّان الجنان لا يردون عليه، فيُنادَون من فوق السـماء السابعـة: يا أيّتها الملائكـة، انظروا إلى آفاق السـماء ودوينها، فينظرون فإذا توحيـد هـذا العبـد وإيمانه برسول اللّه صـلى الله عليه و آله وصـلاته وزكاته

وصـدقته وأعمـال برّه كلّها محبوسات دوين السـماء قـد طبّقت آفاق السـماء كلّها كالقافلـة العظيمـة قـد ملأت ما بين أقصـى المشارق والمغارب ومهاب الشـمال والجنوب، تنادى أملاك تلك الأثقال الحاملون لها الواردون بها: ما بالنا لا تفتـح لنا أبواب السـماء لنـدخل إليها بأعمال هذا الشهيد»....؟

وفى تتمّـة الروايـة أنّه يُأمر بتلـك الأعمـال فتوضع فى سواء الجحيم؛ لأـنّ ليس لـذلك الرجـل موالاـة علىّ والطيبين من آله، ومعـاداة أعـدائه، ويُقلّب اللّه تلـك الأثقـال من الأعمـال أوزاراً وبلايـا على فاعلها؛ لمّا فارقها عن مطاياها من موالاة أمير المؤمنين عليه السـلام؛ ولموالاته لأعدائه. «۲»

قراءة ثالثة للقاعدة: العبادة من دون الولاية عصيان وعدوان، والأعمال بدون الولاية آثام ... ص: ۱۳۴

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۵

ومضـمون هذه الروايات يتضـمّن ما تقدّم من أنّ الولاية شـرط فى الصحّة فضلًا عن القبول، وشرط فى اُصول العقائد فضلًا عن الفروع. ويزيـد ويمتـاز بمعنى ثالث، وهو أنّ تلك الأعمال التى صورتها إيمان وطاعـة هى فى حقيقتها كفر ومعصـية، وهـذا المعنى يثقل على السامع تصوّره فضـلًا عن تصـديقه فى الوهلة الاُولى، وتمجّه النفوس وتنفر منه الأذهان وتتلّكأ عنده الألسن، لكن الحقيقة إذا اتضـحت معالمها لا مفرّ من الأخذ بها واتّباعها، وإذا حصـحص الصبح انقشعت غياهب الظلمة، وليكن تقرير مفاد هذه الروايات هو تقرير الدليل العقلى كما ترشد إليه الروايات بل والقرآن أيضاً، فالأحرى فى المقام تقريره.

الدليل العقلى: ويقرّر بأنحاء:

الأوّل: قد مرّ أنّ حقيقة وروح ومخ وقوام العبادة هو بالطوعانية والضـراعة والخضوع والتذلّل للبارى، والتسـليم والسلم والانقياد له، وهو جوهر العبادة والعبوديـة وقلب ومركز وقطب معناها، فمع خلوّها عنه لا تعـدوا أن تكون قشور خاويـة اللب وبـدن جائف ميتة بلا روح، فهو قوام القربة والتقرّب، فالعبادة والعبودية هى الطاعة والطوعانية، والطاعة هو الانقياد لإرادة اللّه والخضوع لها.

وأمّا تحكيم إرادة النفس على إرادة الربّ فهو تجرّى واستكبار على العظيم- عزّ وجلّ- وعصيان له.

وإرادة اللّه لا يهتـدى إليها البشـر من نفسه، ومن ثمّ احتاج إلى بعثـة الرسل، وبمجملات الشـريعة ومتشابهاتها لا يحيط البشـر بتفاصـيل إرادة الربّ من قبل أنفسـهم، ومن ثمّ اضـطرّوا إلى الحجّة والإمام الراسخ فى العلم الذى تكون إرادته ومشـيئته هى مظهر مشيئة وإرادة اللّه. فمن ثمّ امتنع الاطّلاع على إرادات الربّ من دون حجّته وخليفته فى أرضه، ومن ثمّ اضـطرّ البشر إلى ولاية خليفة اللّه والمطهّر من عترة نبيّه لكى يطّلع على مواطن إرادات اللّه ورضاه.

وإلّا امتنع عليهم عبادة اللّه، وكانوا فيما يمارسونه من طقوس وصور عبادية هى معاصـى وتجرّى على اللّه؛ بتحكيمهم إراداتهم وميولهم وأهوائهم على إرادة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۶

اللّه، وكـانوا يطيعونه من حيث تريـد أنفسـهم ولا يطيعونه من حيث يريـد، ولأجل ذلك احتاجوا فى تحقّق عبادتهم للّه‌تعالى إلى دلالة وهداية الإمام والحجّة المنصوب من قبله.

ومن ذلـك يتبيّن أنّ السـجود الطويل من قبل إبليس حيث لم يكن منطوياً على الخضوع للّه؛ لعـدم خضوع إبليس لمن أمره اللّه تعالى بـالخضوع له وهو خضوعه لآدم وتوليّه له، فلم يكن إبليس فى صورة طـاعته مقيم على الطاعـة ولاـ خـاضع لإـرادة الربّ، بـل كان فى سجوده مقيم على الجموح والطغيان والتعدّى على الربّ وتحكيم إرادته على إرادة اللّه وكان سـجوده الصورى حقيقته معصية وطغيان واستكبار وعدوان على ساحة القدس الإلهى.

وبـذلك يتبين أنّ صورة العبادات من دون طاعـة اللّه بولايـة وليه هى عـدوان وعصـيان، وترك للمواطن الحقيقيـة لعبادة اللّه، وانتهاج

لمناهج عبادية تتطاول فيها إرادة العبد على إرادة المعبود. وبهذا البيان العقلى يتبين المعنى الثالث للقاعدة وهى شرطية الولاية فى العبادات والأعمال أن بدونها تكون تلك الأفعال هتوك واجتراءات على المولى العزيز يؤزر فاعلها ويأثم بها بدل أن يُثاب، لا أن يُحرم من مجرّد الثواب.

هذا تقرير لهذا الوجه فى الأعمال، وأمّا تقريره على صعيد الإيمان والاعتقادات فبيانه أنّ الإيمان عمل كلّه وطاعة كلّه، فليس الطاعة والعمل مخصوصين بأعمال الجوارح بل يعمّان أعمال الجوانح، كما يعمّان أعمال القلوب من الإيمان بالأصول الاعتقادية، ولذلك ورد أنّ أوّل الفرائض التى افترضها اللّه على العباد هو التوحيد والمعرفة بمعنى الإيمان والإذعان والإخبات والتسليم، وكذلك الإقرار القلبى ببعثة الرسل والمعاد والكتب وكذلك بأوصياء الرسل وهم الأئمّة المستخلفين بعدهم كما مرّ فى مفاد آية المودّة الدالّة على أنّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۷

تولّى العترة المطهّرة هو من أصول الديانة، وكذلك هو مفاد آيتى المائدة النازلتين فى بيعة الغدير، وغيرها من طوائف الآيات والأحاديث النبويّة الدالّة على ذلك.

فإذا تقرّر أنّ الإيمان بأُصول الدين فريضة وطاعة وعمل بل هو من أكبر الفرائض وأعظم الطاعات والأعمال- يتبين أنّ الإيمان أيضاً لابدّ فيه من الإخبات والخضوع والانقياد والتسليم ونحو ذلك، بخلاف ما إذا امتزج بجموح واستكبار وعناد وجرأة على ساحة البارى، فإنّه لن يعود طاعة وعملًا عبادياً، بل سيكون معصية وطغياناً وفرعنة وصنمية للنفس، وعبادة للطاغوت لا عبادة للّه.

فالإباء والاستكبار عن الإخبات والتسليم والإيمان بولىّ اللّه وخليفته يدلّ على انقلاب حقيقة الإيمان إلى طغيان وكفر، أى يدلّ على صورية الإيمان بالتوحيد والمعاد؛ إذ مقتضى الإقرار بالتوحيد هو الإقرار بكلّ الصفات الكمالية للبارى، وأنّه الغنىّ المطلق، وأنّ المخلوقات هى عين الفقر المحض والافتقار إليه تعالى، وأنّ له الملك وهو مالك جميع الأشياء، فله ملك ذوات المخلوقات ووجوداتها وأفعالها، وله مالكية الخضوع والطاعة.

فالتمرّد عليه فى أُمّهات الطاعات استكبار وإنكار لهذه المالكية، فيرجع إلى الخلل فى الإيمان بالتوحيد، وبالتالى يتّضح أنّ عصيان اللّه فى التولّى لوليه هو كفر بمالكية اللّه واستحقاقه للطاعة، نظير الخلل الواقع فى الإيمان بالمعاد أو بالرسالة، فإنّه يؤول إلى الخلل فى التوحيد أيضاً فيكون هناك غاية وراء اللّه، فتكون والعياذ باللّه- ذاته محدودة.

وكذلك الحال فى إنكار الرسالة، فإنّه يرجع إلى إنكار كون صلاحية الحكم والتشريع للبارى، وبالتالى يؤول إلى عدم الإقرار بعلم البارى النافذ ولا بحكمته ولا بإحاطته بخفيات وعواقب الأُمور.

فالإقرار والإيمان بالتوحيد بمنزلة الإقرار المبهم المجمل الذى لا يتمّ تفصيله

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۸

وكماله إلّابالإقرار بالتوحيد فى مقامات أُخرى، فالإيمان بالمعاد هو مقام آخر من مقامات التوحيد وهو التوحيد فى الغاية- كما أنّ أصل التوحيد هو توحيد فى مقام المبدأ والأوّلية، ولا يكمل التوحيد بالاعتقاد بأنّه أوّل من دون الاعتقاد بأنّه آخر، كذلك الحال فى الاعتقاد بالرسالة وببعثة الرسل والكتب المنزّلة، هو اعتقاد بالتوحيد فى مقام التشريع «إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ».

ونفس الشىء يقال فى الولاية والإمامة، هو اعتقاد بالتوحيد فى مقام الطاعة والولاية، فهذه مقامات وأركان للتوحيد لا يتمّ صرح الاعتقاد بالتوحيد إلّابها. وفى تفسير القمّى عنه عليه السلام حينما سئل عن التوحيد قال: «هو لا إله إلّااللّه، محمّد رسول، علىّ ولىّ اللّه، إلى‌ها هنا التوحيد» «۱»

.وفى البصائر والتوحيد: عن الصادق عليه السلام فى بيان فطرة التوحيد، قال عليه السلام:

«فطرهم على التوحيد، ومحمّد رسول اللّه صلى الله عليه و آله، وعلىّ أمير المؤمنين عليه السلام» «۲»

.وبذلك يتبيّن أنّ الاعتقاد ببعض الأُصول والتخلّف عن البعض الآخر، هو كالاعتقاد ببعض الصفات الإلهية وإنكار البعض الآخر،

ويؤدّى إلى القول بمحدودية الذات وتركيبها وتجزّئها، ومن ثمّ ورد قوله تعالى: «وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ» «۳»

.الثانى: قد تقدّم فى الأدلّة القرآنية والروائية السابقة أنّ الأعمال تحبط، وهى حابطة بدون الإيمان، وهذا غير مختصّ بالفروع بل شامل للأُصول أيضاً، والحبط الأخروى للعمل والاعتقاد وإن لم يكن فى الاصطلاح الفقهى ملازماً لعدم صحّة العمل والاعتقاد، كذلك فى المصطلح الكلامى الدارج، وأنّه فساد بلحاظ الثواب

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۳۹

الأخروى والقبول، لا بلحاظ ماهية العمل.

إلّا أنّ الحبط وفق نظرية تجسّم الأعمال أنّ الجزاء هو عين العمل وحقيقته الباقية، ويكون موجب الحبط كاشفاً عن دخالة ذلك الشيء فى الوجود البقائى للعمل والاعتقاد. وبعبارة أُخرى عندما لا يكون للعمل أجر وثواب فذلك يعنى أنّه ليس للعمل حقيقة باقية فى الأبد الأخروى، فليس هناك إلّاصورة العمل لا حقيقته، ويستلزم ذلك كون الموجب للحبط دخيلًا فى حقيقة العمل وبقائه، وكذلك دخيلًا فى حقيقة الاعتقاد وبقائه.

ويتبيّن صورية الاعتقاد والأعمال بدون الإيمان، وليس المقصود من صورية الاعتقاد مجرّد الإقرار اللسانى، بل إنّ عقد القلب هو على الصورة لا على الحقيقة، فما رواه الفريقان من حبط الأعمال والاعتقادات من دون حبّ على عليه السلام وولايته كما مرّت الإشارة إلى المصادر- وكذلك ما رواه الفريقان أنّه قسيم الجنّة والنار، وأنّ حبّه إيمان وبغضه نفاق، دالّ على حبط الاعتقاد فضلًا عن العمل بدون ولايته.

روى الصدوق فى الأمالى بإسناده عن ابن عبّاس قال: «قال رسول اللَّه صلى الله عليه و آله:

المخالف على علىّ بن أبى طالب بعدى كافر، والمشرك به مشرك، والمحبّ له مؤمن، والمبغض له منافق، والمقتفى لأثره لاحق، والمحارب له مارق، والراد عليه زاهق، علىّ نور اللَّه فى بلاده، وحجّته على عباده، وعلى سيف اللَّه على أعدائه ووارث علم أنبيائه، علىّ كلمة اللَّه العليا، وكلمة أعدائه السفلى، علىّ سيّد الأوصياء ووصىّ سيّد الأنبياء، علىّ أمير المؤمنين وقائد الغرّ المحجّلين وإمام المسلمين، لا يقبل اللَّه الإيمان إلّا بولايته وطاعته» «۱»

.الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۱

القراءة الثانية (ولاية علىّ فى الشرائع السابقة ...) ص: ۱۴۱

اشارة

النقطة الأولى:

فكما قد أخذ اللَّه تعالى على النبيّين والرسل الميثاق بالإقرار بنبوّة خاتم الأنبياء وبُعثوا بالبشارة بها لأقوامهم، أخذ عليهم وعلى أُممهم الإيمان والتصديق بها:

«وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِى قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ* فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ* أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ* قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِىَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَانُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ* وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» «۱»

.فأخذ اللَّه الميثاق على النبيّين فى مقابل إيتائهم وبعثهم بالكتاب والحكمة والنبوّة، وشرط عليهم الإيمان بخاتم الأنبياء ونصرته، وكان

ذلك الميثاق مشدّداً مغلّظاً وقد أخذ فيه إقرارهم بذلك وأشهدوا عليه تغليظاً.

ولا يخفى أنّ الآية مشحونة بالدلالات على هيمنة مقام النبيّ صلى الله عليه و آله على جميع

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۲

الأنبياء:

منها: التعبير عنهم بالنبوّة والتعبير عنه بالرسالة؛ فإن وصف الرسالة أعلى من مقام النبوّة، وفيه إشارة إلى توسّطه صلى الله عليه و آله بين اللّه تعالى وبين الأنبياء بالرسالة.

ومنها: التعبير عنه (بمصدّق)، والتعبير عنهم بأنّهم (يؤمنون) به، فإنّ ذلك يقتضى اتّباعهم له دونه؛ فإنّه يوثّق نبوّاتهم.

ومنها: التعبير عنه صلى الله عليه و آله بأنّ تصديقه أسند إلى ما معهم ممّا قد أُوصى لهم، وهذا يغاير التعبير بأنّه (مصدّق لهم)، بينما التعبير عنهم عليهم السلام بأنّهم (يؤمنون به صلى الله عليه و آله)، أى: جعل متعلّق إيمانهم به صلى الله عليه و آله، وفيه بيان لعلوّه عليهم فى المقامات الإلهية.

ومنها: قد أخذ عليهم نصرته دونه، ولم يؤخذ ذلك عليه صلى الله عليه و آله. ثمّ بين تعالى أنّ الإيمان بنبوّة خاتم الأنبياء هو دين اللّه الذى هو الإسلام، وهو دين إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وموسى وعيسى والنبيّين.

ونظير هذه الآيات قوله تعالى على لسان نبيّه عيسى عليه السلام: «وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِى إِسْرَائِيلَ إِنِّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنْ بَعْدِى اسْمُهُ أَحْمَدُ» «۱»

، وكذا قوله تعالى فى قضية بنى إسرائيل:

«وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ» «۲»

، فبيّن تعالى أنّ اليهود كانوا قبل بعثة النبيّ صلى الله عليه و آله يستبشرون به ويستظهرون ببعثته وملكه على المشركين؛ لمعرفتهم ذلك فى توراتهم: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِى التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۳

وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِى أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» «۱».

النبوّة والولاية ... ص: ۱۴۳

وكما قد أُخذ نبوّة النبيّ صلى الله عليه و آله والإيمان بها على الأنبياء السابقين وأُممهم؛ لكونها قوام دين الإسلام الذى هو دين جميع الأنبياء، فكذلك قد أُخذت ولاية عليّ عليه السلام وإمامته على الأنبياء السابقين وأُممهم لأخذها فى قوام دين الإسلام الذى هو دين جميع الأنبياء والرسل السابقين. ولبيان ذلك لابدّ من الالتفات إلى نقطتين:

قاعدة أديانية: وحدة الدين وتعدّد الشرايع ... ص: ۱۴۳

الأُولى: إنّ هناك تعدّد بين معنى الدين والشريعة، فإنّ الدين واحد وهو الإسلام الذى قد بُعث به جميع الأنبياء والرسل ولا نسخ فيه، وهو مجموعة أُصول العقائد والمعارف وأركان الفروع وأُصول المحرّمات والواجبات فى الفروع، وهذا بخلاف الشريعة فإنّ لكل

رسول شريعة وهى ناسخة لشريعة النبىّ والرسول الذى قبله، والشريعة هى تفاصيل التشريعات فى الفروع.

ويشير إلى هذا التغاير قوله تعالى: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ» «۲»

، فالـدين عنـد اللّه واحد وهو الإسـلام، ولم يبعث الأنبياء بأديان مختلفة، وإنّما الذى أحدث اختلاف الأديان هم أتباعهم، حيث حرّفوا الدين

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۴

الواحد وهو دين الإسلام بغياً.

ويشـير إلى ذلـك أيضاً قوله تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا» «۱»

، فبيّن تعالى تعدّد شرائع ومناهج الأنبياء بخلاف الدين فإنّه واحد، وسيأتى تفصيل هذه النقطة وبسطها.

ونسـتخلص من هـذه النقطـة فى المقام أنّ الأُصول الاعتقاديـة وأُصول الإيمان هى من مساحـة الـدين، ومن مقوّمات دين الإسـلام غير القابلة للنسخ والتبدّل والتغيّر، فلا تكون من أجزاء الشريعة ولا من تفاصيل الفروع.

وهـذا المبحث والقاعـدة الأديانيـة ينبع منها مناهل عذبة فى بحوث المعرفة الدينية واختلاف المذاهب، وينبّه إلى هذا التغاير بين الدين والشريعة، ووحدة الدين وتعدّد الشرايع ما رواه الشيخ المفيد فى الاختصاص، من (مسائل عبد اللّه بن سلام) للنبىّ صلى الله عليه و آله:

...«قال: صدقت يامحمّد فأخبرنى إلى ما تدعو؟ قال صلى الله عليه و آله: إلى الإسلام والإيمان باللّه.

قال: ما الإسـلام؟ قال صـلى الله عليه و آله: شـهادة أن لا إله إلّااللّه وحـده لاشـريك له، وأنّ محمّـداً عبده ورسوله، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيهـا، وأنّ اللّه يبعث من فى القبور. قال: صـدقت يا محمّـد فاخبرنى كم دين لربّ العالمين؟ قال صـلى الله عليه و آله: دين واحد واللّه واحد لا شريك له. قال:

وما دين اللّه؟ قال صلى الله عليه و آله: الإسلام. قال: وبه دان النبيّون من قبلك؟ قال صلى الله عليه و آله: نعم. قال:

فالشرائع؟ قال صلى الله عليه و آله: كانت مختلفة وقد مضت سنّة الأوّلين. قال: صدقت يامحمّد..» «۲».

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۵

ولاية علىّ عليه السلام أصل فى الدين لا من فروع الشريعة ...: ص: ۱۴۵

النقطـة الثانيـة: إنّ جملـة مـا ورد من آيات قرآنيـة فى ولايـة علىّ وولـده عليهم السـلام وإمامتهم، وكـذلك ما ورد من أحاديث نبويّة متواترة ومسـتفيضة فى ذلـك، دالّ على أخـذ ولايتهم وإمـامتهم أصـلًا إيمانيـاً قوامياً فى الاعتقـاد، كمـا أشبع ذلـك علمـاء الإمـامية ومتكلّميهم فى كتبهم، وهذا يقتضـى أخذ ولايتهم وإمامتهم ركناً فى الدين الحنيف وهو الإسـلام، لا أنّها فريضة فى تفاصـيل الشـريعة بمقتضى ما تبين فى النقطة الأُولى السابقة.

ويعزّز هـذه الحقيقـة قـوله تعـالى فى آيـة الغـدير: «الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» «۱»

، وبيان الآية وإن كان له مقام آخر سيأتى، إلّاأنّ مفادها إجمالًا: إنّ الذى بلغه النبىّ صـلى الله عليه و آله فى ذلك اليوم من أخذ البيعة لعلىّ عليه السلام فى غدير خم من المسلمين، بها يتحقّق كمال الدين وهو الإسلام وهو الركن الركين لرضا الربّ لدين الإسلام، فبيّنت الآية أنّ ولايته وولاية ولده عليهم السلام مأخوذة ركناً فى الدين، لا فريضة فرعية فى تفاصيل الشريعة.

وسيأتى ثمّة وجه التعبير بأنّها (كمال الدين) ولم يعبّر أنّها (تمام الدين أى الفرق بين الكمال والتمام كما يعزّز هذه الحقيقة قوله تعالى

فى آية الغدير الثانية وهى: «يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَايَهْدِى الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ» «۲»

، حيث جعل البارى تعالى تبليغ النبىّ صلى الله عليه و آله لبقية أجزاء الدين وللشريعة فى طرف، وتبليغه لما أمر به فى يوم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۶

الغدير من حجّة الوداع فى سورة المائدة فى طرف آخر، وهذا ممّا يقضى بكون ولايته وإمامته هى بتلك المكانة فى الشأن والأهميّة فى الدين، أى من الأُصول الاعتقادية، فهى من الأركان فى الدين الحنيف، لا من التفاصيل الفرعية فى الشريعة.

وهذا هو مفاد آية المودّة أيضاً فى قوله تعالى: «قُلْ لَاأَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِى الْقُرْبَى» «۱»

، حيث جعل البارى تعالى مودّتهم فى كفّة والرسالة فى كفّة أُخرى، سواء رجع ضمير (عليه) إلى الدين أو إلى جهده صلى الله عليه و آله فى تبليغ الدين فإنّ المآل واحد، حيث إنّ قيمة العمل وأجرته هى بقيمة نتيجة العمل وهو الدين، فإذا قوبلت مودّتهم ببقية أجزاء الدين برمّتها اقتضى ذلك كون مودّتهم هى الركن الركين فى الدين، وعليه يظهر أنّ ولايته عليه السلام وولده المطهرين هى تتلو نبوّة خاتم الرسل فى الموقعية فهى من الأركان الثابتة فى الدين الحنيف وهو الإسلام.

وقد تبيّن ممن مضى ان الدين واحد وهو الذى بعث به جميع الأنبياء والرسل) وهو أمر لا نسخ فيه ولا تبديل، كما قال تعالى: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِى إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِى إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ* وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ» «۲»

، فبيّن تعالى أنّ الدين الذى بُعث به الأنبياء وأُولو العزم واحد، لم يتفرّقوا فيه، وإنّ تفرّق أتباعهم ليس من الدين فى شىء، وإنّما هو لبغى الأتباع والأقوام. ويتّضح من ذلك أنّ جميع الأنبياء والرسل بُعثوا على الإقرار برسالة خاتم النبيّين ومحبّة قرباه وولاية أهل بيته.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۷

القواعد الثلاث الأُمّ المحيطة فى معرفة مقاماتهم ... ص: ۱۴۷

اشارة

القاعدة الأولى:

من شرائط قبول التوبة التوسّل والتوجّه بهم إلى اللَّه بعد المعرفة والتصديق بولايتهم.

القاعدة الثانية:

إنّ شرط صحّة العبادة وقبولها بل صحّة الإيمان باللَّه وبرسوله وبولايتهم هو التوجّه بهم إلى اللَّه بعد التصديق بولايتهم.

القاعدة الثالثة:

إنّهم عليهم السلام باب اللَّه الأعظم الذى منه يُؤتى للقرب والزلفى ونيل كلّ مقام، وإنّ دعاء العبد والعباد لا يستجاب إلّابعد أن يطلب النبىّ صلى الله عليه و آله من اللَّه تعالى ويسأله إجابة طلبهم، وهو معنى شفاعته ووسيلته عند اللَّه تعالى كما سيتبين من الآيات.

أما القاعدة الأولى: وهى شرطية التوسّل والتوجّه بهم إلى اللَّه تعالى فى صحّة وقبول التوبة بعد التصديق بولايتهم، فقد ذكر جملة من المتكلّمين والمفسّرين والمحدّثين وفقهاء الإمامية: أنّ ولايتهم عليهم السلام من جملة شروط قبول وصحّة التوبة؛

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۸

لقوله تعالى: «وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى» «۱»

، حيث اشترطت الآية فى التوبة الهداية علاوة على أصل الإيمان والعمل الصالح، وهى المشار إليها فى آيات عديدة، كقوله تعالى:

«اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» «۲»

، وقوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» «۳»

، وقوله تعالى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ» «۴»

.وغيرها من الآيات فضلًا عن الروايات المستفيضة المشيرة إلى وجه دلالة الآيات على ذلك. إلّاأنّ مقتضى جملة من الآيات والروايات إضافة شرط آخر وهو التوسّل والتوجّه بهم عليهم السلام إليه تعالى، ويدلّ عليه جملة من الآيات:

منها: قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا» «۵»

، فذكرت الآية ثلاثة شروط لحصول التوبة:

الأوّل: مجيء مذنبي الأُمّة إلى الرسول. والمراد: الالتجاء والتوسّل والتوجّه به إلى اللَّه تعالى، فجعل تعالى ذكره التوجّه أوّلًا إلى نبيّه الذي هو الوسيلة، لكي يتمّ التوجّه من بعد إليه، كاستقبال المصلّي أوّلًا الكعبة متوجّهاً بها إلى اللَّه تعالى، فهذا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۴۹

الشرط الأوّل من ناموس أدب الدعاء في القرآن الكريم.

ودعوى السلفية بشركية التوجّه فيالدعاء إلى النبيّ وأهل بيته ردّ لهذه السنّة القرآنية العظيمة في أدب الدعاء، بل إنّ الآية ناصّة بكل وضوح على أنّ دعاء أي داعي لا يستجاب إلّابطلب النبيّ صلى الله عليه و آله من اللَّه تعالى، فلا بدّ من سؤال النبيّ صلى الله عليه و آله من ربّه كي يستجاب طلب الداعي

الثاني: إعلان التوبة والاستغفار من الذنب.

الثالث: استغفار الرسول صلى الله عليه و آله لهم بعد ذلك، وهو عبارة عن شفاعته لهم، فأيّ مذنب في هذه الأُمّة إلى يوم القيامة لا يغفر اللَّه له ذنبه إلّابشفاعة النبيّ صلى الله عليه و آله، فهذه الآية الكريمة هي من الآيات المتعرّضة لشرائط التوبة، حيث اشترطت لحصولها الشرائط الثلاثة الآنفة الذكر، وقد حكى الآلوسي في روح المعاني عن ابن عطاء في تفسير قوله تعالى: «لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا» «۱»

، أي: لو جعلوك الوسيلة لديّ لوصلوا إليّ «۲».

هذا وقد وردت عن أهل البيت عليهم السلام روايات مستفيضة تفيد أنّ الدعاء من الأوّلين والآخرين مطلقاً وبدون استثناء- محجوب حتّى يصلّي الداعي على محمّد وآل محمّد، كصحيح صفوان الجمال عن أبي عبد اللَّه عليه السلام، قال: «كلّ دعاء يُدعى اللَّه عزّ وجلّ به محجوب عن السماء حتّى يصلّي على محمّد وآل محمّد» «۳».

ومثلها: صحيح هشام بن سالم «۴»، ومثلها: رواية الخزار بسندٍ متّصل عن أبي ذر، عن النبيّ صلى الله عليه و آله، ومثلها: ما رواه الصدوق عن حارث الأعور عن أمير المؤمنين عليه السلام «۵».

وفي موثقة السكوني عن أبي عبد اللَّه عليه السلام، قال: «من دعا ولم يذكر النبيّ صلى الله عليه و آله رفرف الدعاء على رأسه، فإذا ذكر النبيّ صلى الله عليه و آله رُفع الدعاء» «۶». وغيرها من الروايات.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۰

ومن الواضح أنّ التوبة والاستغفار من الذنب دعاء، فلا يرفع ولا تفتح له أبواب السماء إلّابالتوجّه بالنبيّ وآله، وسيأتي أنّ هذه الروايات تشير إلى مضمون عدّة من الآيات، فلابدّ من الالتفات إلى ذلك.

ويصبّ في مضمون قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا» «۱»

قوله تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ» «۲»

، لكنّ الآية السابقة صريحة في الشرطية، وأمّا الآية الثانية فغاية دلالتها أنّ التوسّل والتوجّه بالنبيّ في التوبة والتسليم والخضوع والتعظيم

لرسول اللَّه من مفاتيح الوفادة على اللَّه تعالى، ومن علائم الإيمان، والاستكبار عن التوجّه بالنبىّ من صفاة النفاق والمنافقين.

التوجّه إلى النبىّ صلى الله عليه و آله بالدعاء ... ص: ۱۵۰

وهذه الآيات القرآنية هى الأُخرى تدلّل على أنّ من سنن ناموس الدعاء فى القرآن التوجّه أوّلًا إلى النبىّ صلى الله عليه و آله والطلب منه للتوسّط عند اللَّه لقضاء الحاجة، وليس من الأدب الإلهى فى دعاء العبد أن يتوجّه بالدعاء والطلب إلى اللَّه تعالى مباشرة ويصدّ عن التوجّه إلى النبىّ صلى الله عليه و آله تحت شعار الابتعاد عن الشرك والتفويض والغلوّ كما يدّعيه السلفية- فإنّ هذا عين الاستكبار والنفاق، كما صرحت به هذه الآية الكريمة، وهو عين المرض الذى ابتلى به إبليس؛ حيث أبى أن يتوجّه بآدم كالملائكة فى عبادته وسجوده حيث توجّهت لآدم لتتوجّه بعد به إلى اللَّه تعالى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۱

وكانت الملائكة بذلك موحّدين، بخلاف إبليس؛ فإنّه وصِفَ بالكفر، بل إنّ الآية تحصر استجابه دعاء كلّ داعى بأن يطلب النبىّ صلى الله عليه و آله من اللَّه تعالى حاجة العبيد كى يستجيب. وهو معنى إستغفاره صلى الله عليه و آله وسؤاله، أى لابدّ من طلب النبىّ صلى الله عليه و آله.

ومنها: قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَاتُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِى سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِى الْمُجْرِمِينَ» «۱»

، فاشترطت الآية لفتح أبواب السماء التصديق بآيات اللَّه والخضوع لها، والمراد من آياته تعالى حججه المصطفون، كما فى قوله تعالى: «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً» «۲»

؛ وذلك لأنّ التكذيب فى مقابل التصديق، وهما فى حقّ الحجّة المنصوب الذى يخبر عن اللَّه تعالى، خلاف الآيات التكوينية فى الآفاق مثلًا، فإنّه إليها يقال غافلون عنها ولا يسند التكذيب.

فاشترط فى الآية المباركة أمران:

الأوّل: التصديق والإيمان بالآيات.

والثانى: الخضوع لها والتوجّه إليها؛ لأن التعبير ب (استكبروا عنها) متضمّن لمعنى الصدّ، فمقابله الخضوع للآيات والتوجّه إليها.

وممّا يدلّل على أن المراد من الآيات الحجج المصطفون، ورود التعبير بنفس الشاكلة فى إباء إبليس عن التوجّه بآدم فى عبادة ربّه، كما فى قوله تعالى: «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» «۳»

.فشاكل التعبير بالإباء الاستكبار؛ إذ الإباء هو الجحود القلبى، والاستكبار هو فى جانب العمل والصد، فى مقابل الخضوع والتوجّه.

ومن الواضح أنّ فتح أبواب السماء لابدّ منه فى التوبة لقبول دعاء الاستغفار. ثمّ إنّ الآية جعلت هذين الشرطين من شروط دخول الجنّة، وأكّدت استحالة ذلك

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۲

أى فتح أبواب السماء ودخول الجنّة من دون الإيمان بآيات اللَّه الحجج المنصوبين من قبله تعالى، ومن دون الخضوع والتوجّه بهم إليه تعالى، أى أنّه وإن حصل الإيمان بحجج اللَّه المصطفين لا يُفتح باب السماء للدعاء ولا يُدخل الجنّة من دون التوجّه إليهم والتوسّل بهم؛ ليحصل بذلك التوجّه إلى اللَّه تعالى، ولا يخدعنّك استكبار إبليس حيث أبى أن يتوجّه لآدم ويجعله قبلة فى سجوده؛ ليحصل بذلك التوجّه إلى اللَّه تعالى كما فعلته كلّ الملائكة الموحّدين، بخلافه حيث أراد التوجّه مباشرة إلى اللَّه تعالى استكباراً وصدّاً عن خليفة اللَّه تعالى ووسيلة فما يقوله السلفية وتفويض وغلو هى مقوله إبليس وقد رد القرآن مقولته.

ثم إنّ هذه الآية لا تقتصر فى الدلالة على القاعدة الأُولى، بل هى تدلّ على القاعدة الثانية؛ حيث إنّ فتح أبواب السماء ليس فقط فى

مقام الاستغفار والتوبة، ولا يقتصر على مطلق الدعاء، بل هو في مطلق التوجّه والنية في مقام العبادة للإقبال والوفود على الحضرة الإلهية، وفي صعود الأعمال والعقائد وقبولها، كما في قوله تعالى: «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ» «۱»

، فإنّ صعود الكلم الطيب وهو المعتقد ورفع العمل الصالح لا يتمّ إلّابفتح أبواب السماء، ومفاتيح أبواب السماء هي أوّلًا: التصديق بحجج اللَّه المصطفون الذين اصطفاهم بالطهارة، وثانياً: الخضوع لهم بالتوجّه بهم إلى اللَّه تعالى، لا الاستكبار والصدّ عنهم.

ومعنى التوجّه بهم إليه تعالى: هو التوجّه إليهم لكي يحصل التوجّه إليه تعالى ولهذا أمر تعالى الملائكة بالتوجّه لآدم في السجود كي يحصل التوجّه إليه تعالى،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۳

وكما هو الحال في التوجّه في العبادة إلى الكعبة ليتوجّه إلى الباري تعالى ولهذا ابتدأت الآيتان السابقتان بذلك «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ» «۱» و «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ..» «۲»

، فالمجيء إلى الحضرة النبويّة أوّلًا هو التوجّه للنبيّ صلى الله عليه و آله أولًا ليطلب لهم من اللَّه تعالى وليحصل لهم التوجّه إليه تعالى مآلًا، بل إنّ هذه الآية تدلّ على القاعدة الثالثة، وتقريب دلالتها أنّ التعبير بأبواب السماء وفتحها وهو تعبير عن مسير الوفادة إلى الحضرة الإلهية، وبيان لمسافة القرب والزلفى إلى الساحة الربوبية، فهو بيان للاستقبال والتوجّه إلى الحضرة الربانية، فكما تُستقبل القبلة ويُتوجّه بها إلى اللَّه فكذلك لابدّ في الاستقبال والتوجّه القلبي من التصديق بآياته وحججه والخضوع لطاعتهم والتوجّه بهم إليه في مطلق المقامات القُربية والزلفية، فيمتنع على المستخفّين بحجج اللَّه والمستهينين بهم الصادّين عن التوجّه إليهم وبهم إلى اللَّه أن تفتح لهم أبواب القرب الإلهي.

كما طُرد إبليس من درجة القرب وحُرمت عليه الرحمة الإلهية، وأُسقط من مقام الزلفى إلى حضيض البعد وهاوية اليأس وقعر الحرمان واللعنة؛ لاستكباره على خليفة اللَّه وإباءه عن استقبال آدم في السجود والتوجّه به إلى اللَّه، فهو بذلك لم يقصّر في آداب العبودية مع الحضرة الربوبية فقط، بل امتنع عليه الوفود إليه تعالى، وإلى ذلك تشير الآية الكريمة: «قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ* قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ» «۳»

، فمن أُصول السنن الإلهية في أدب التوجّه واللقاء

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۴

والقرب هو الخضوع لآياته وأصفياءه الذين نصّبهم حججاً على خلقه، بالتوجّه إليهم ليتّخذهم وسيلة إلى اللَّه.

حقيقة ابتغاء الوسيلة هو قصدها ...: ص: ۱۵۴

ومنها: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» «۱»

والآية يمكن أن يذكر في إعرابها احتمالان:

الأوّل: أن يكون قوله (ابتغوا) قد أُسند إلى كلّ من (إليه) و (الوسيلة)، فيعمل فعل (ابتغوا) في كلّ من الجار والمجرور والاسم وهو الوسيلة، وعلى ضوء هذا التقدير في الإعراب يكون الابتغاء- وهو القصد والتوجّه- قد جعل متعلّقاً بكلّ من الجار والمجرور والوسيلة.

وحاصل المعنى حينئذٍ أنّه في مقام القصد يتوجّه إلى كلّ من الساحة الربوبية ويتوجّه إلى الوسيلة، غاية الأمر يكون التوجّه إلى الوسيلة مقدّمة للتوجّه إلى الساحة الربوبية.

الثاني: أن يكون فعل (ابتغوا) أُسند إلى (الوسيلة) فقط، أي أنّه يعمل في هذه اللفظة فقط، ويكون مفعول به للفعل، وأمّا الجار والمجرور فهو متعلّق بنفس الوسيلة، والذي يعمل في الجار والمجرور هو لفظ (الوسيلة) بما اشتمل من معنى الحذف، فيكون حاصل المعنى حينئذٍ- أنّ القصد والتوجّه والابتغاء هو إلى الوسيلة ابتداءً وحصراً، غاية الأمر أنّ الوسيلة التي يتوجّه إليها هي تلك التي بذاتها

تُوصِّل وتُسلك بالذى يتوجّه إليها وبها إلى الساحة الربوبية، ويعضد هذا المعنى وهو كون ابتغاء الوسيلة هو بالتوجّه إلى الوسيلة وقصدها ليحصل التوجّه إلى اللّه

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۵

تعالى مآلًا ومنتهىً جملة من الشواهد:

منها: إنّ اتّخاذ الوسيلة المأذون بها من قِبله تعالى مقتضاه أنّ مقام الإقبال والارتياد للقرب لا يُطوى إلّابالوسيلة؛ لأنّ الوسيلة هى ما يُتوسّل به ويُعالج به لبلوغ غاية. فإذاً كان القصد إليه تعالى والتوجّه إليه كمنتهى الغايات يتوقّف على الوسيلة، مع أنّ البارى تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد من جانبه، لكنّه ليس قرباً مكانياً كقرب جسم من جسم يستلزم قرب أحد الطرفين قرب الطرف الآخر، بل قربه تعالى منّا قرب قدرة وهيمنة وقيمومة، وهو كمال سيطرته وقاهريته على عباده.

وأمّا من طرف العباد، فمسيرهم إلى شاهق الساحة الربوبية ذو مسافة بعيدة؛ لبعدهم وقصورهم عن الكمال المطلق، فلا يتسنّى لكلّ وارد أن يهتك الحجب.

ومنه يظهر أنّ الآية فى بيان سنّة إلهية دائمة دائبة فى كلّ المخلوقات للتوجّه إلى الحضرة الإلهية.

ومنها: إنّ الآيات وسيلة لمعرفة الربّ عند القلب والعقل؛ فإنّ البارى تعالى من عظمته لا يُكتنه ولا يُكتنف ولا يُحاط به، كما لا يملس ولا- يجبه ولا- يمسّ ولا- يجسّ؛ إذ ليس هو بجسم وليس بروح وليس بعقل، فلا- يجسّم ولا- يشبّه بأحد من خلقه، إلّاأنّ نفى التشبيه بمراتبه لا يستلزم التعطيل، بل إنّ فعله دالّ عليه، ولا سيما عظائم خلقه وهى آياته الكبرى، ومنها يتعرّف العقل ويهتدى إليه تعالى وإلى عظيم صفاته، كما هو محرّر مبسوط فى مباحث المعرفة التوحيدية.

فبين نفى التشبيه ونفى التعطيل إقامة التوحيد، تتحقّق بدلالة الآيات، كما أشارت إلى ذلك الصدّيقة الزهراء فاطمة عليها السلام فى مستهل خطبتها، حيث قالت:

«وأحمد اللّه الذى لعظمته ونوره يبتغى من فى السموات والأرض إليه الوسيلة، ونحن

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۶

وسيلته فى خلقه، ونحن خاصّته ومحلّ قدسه، ونحن حجّته فى غيبه» «۱»

.فتعلّل سلام اللّه عليها– ضرورة الوسيلة وابتغاءها بشدّة عظمة اللّه، وحيث إنّ التعطيل مفروغ من بطلانه، فتحتّمت ضرورة الوسيلة فالبرهان المتقدّم مستفاد من كلامها عليها السلام.

ويُستفاد البرهان المتقدّم أيضاً من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «اللّه عزّ وجلّ حامل العرش والسماوات والأرض «... أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا» «۲»

...وبعظمته ونوره ابتغى من فى السماوات والأرض من جميع خلائقه إليه الوسيلة..» «۳»

ومثلها عن الإمام أبى الحسن موسى عليه السلام «۴».

فاذا كانت معرفة العقل هى بوسيلة الآيات والتوجّه إليها والتدبّر فيها يحصل التوجّه مآلا إليه تعالى، ومعرفة العقل والقلب هى الإيمان وهى عبادة العقل والقلب؛ لأنّ الإيمان إخبات وتسليم وإذعان وخضوع وانقياد وهو معنى العبادة، ومن ثمّ أُشير فى تفسير قوله تعالى:

«وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» «۵»

، أى (ليعرفون) ففُسِّرت العبادة بالمعرفة، كما فى النصوص المستفيضة وتفاسير الفريقين؛ لأنّ المعرفة والإيمان من العقل، يعنى عدم إباءه وعدم جحوده وعدم تمرّده وطوعانيته وخضوعه للحقّ، وهو حقيقة العبادة المتصوّرة من جوهر العقل، فإذا كانت معرفة التوحيد والعبادة التوحيدية فى العقل لا تقام إلّابالتوسّل

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۵۷

بالآيات والتوجّه إليها وقصدها ليحصل إليه تعالى فهى بابه الأعظم الذى منه يُؤتى، فبماذا يلهج هؤلاء السلفية وأنّى يُصرفون عن التوجّه إلى الوسيلة ويزعمون أنّهم يتوجّهون مباشرة إليه تعالى؟ وهل وجدوا من أنفسهم أنّهم أقرب الخلق إليه تعالى، وإذا كان هذا حال العقل فكيف بمن دونه؟

فالعبادة لا تقتصر على بدن الإنسان وحركاته، ولا على النفس وأفعالها الجانحية من النية والقصد، بل يعمّ عبادة أفعال العقل والقلب والروح، وإذا كانت هذه الثلاثة التى هى أقرب إلى اللّه تعالى تحتاج فى عبادتها بل مطلق قصدها وتوجهها إلى اللّه تعالى إلى التوجّه إلى الآيات وقصدها، فكيف بما دونها، وإذا كان للآيات أخطر دور فى علاقة العبد بالبارى وهو مقام المعرفة وأنّ معرفتها معرفته تعالى والتوجّه إليها توجّه إليه تعالى، يتّضح أنّ آياته الكبرى هى بابه الأعظم الذى منه يُؤتى ومنه الوفاد إلى الحضرة الإلهية.

وبذلك يتّضح ما ورد «بنا عُبد اللّه وبنا عُرف» «۱».

ومنها: تعاضد دلالة آية الوسيلة مع السابقة الدالّة على كون الآيات مفتاح أبواب السماء ومفتاح دخول الجنّة، حيث دلّت على أنّ الآيات الإلهية ممّا يتوجّه بها إليه تعالى، وأنّها مفتاح التوجّه والسير إليه عزّ شأنه، والآية هى العلامة الدالّة، فيتطابق معناها مع الاسم؛ لأنّ الاسم من الوسم وهو العلامة أيضاً.

فتكون الآيات الإلهية هى أسماءه الحُسنى التى قال عنها تعالى: «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» «۲»

فأتى فى الآية بلفظ الجمع، ممّا يدلّ على كثرتها، مع أنّ اللّه هو الواحد الأحد، فالأسماء كثرة لكن المسمّى هو الواحد الأحد، فهى دوال عليه.

وهذه الدلالة هى حقيقة الآيات؛ إذ العبادة للمسمّى الواحد الأحد، لا للكثرة ولا للأسماء ولا للآيات الدالّة عليه، كما يستفاد هذا البيان العقلى من قول الإمام الصادق عليه السلام، من صحيحة هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن أسماء اللّه

واشتقاقها: «اللّه ممّا هو مشتقّ؟ فقال: يا هشام، اللّه مشتقّ من إله وإله يقتضى مألوهاً، والاسم غير المسمّى، فمن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ولم يعبد شيئاً، ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك وعبد اثنين، ومن عبد المعنى دون الاسم فذاك التوحيد، أفهمت ياهشام؟

قال: قلت: زدنى. قال: للّه‌تسع وتسعون اسماً، فلو كان الاسم هو المسمّى لكان كلّ اسم منها إلهاً، ولكن اللّه معنى يدلّ عليه بهذه الأسماء وكلها غيره. يا هشام، الخبز اسم للمأكول، والماء اسم للمشروب، والثوب اسم للملبوس، والنار اسم للمحرق، أفهمت يا هشام فهماً تدفع به وتناضل به أعدائنا المتّخذين مع اللّه غيره؟ قلت: نعم. فقال: نفعك اللّه به وثبّتك يا هشام.

قال: فواللّه ما قهرنى أحد فى التوحيد حتّى قمت مقامى هذا» «۱».

فإذاً، تبيّن أنّ الأسماء الحُسنى التى يُدعى بها الربّ ويُتوجّه إليها وبها إليه، وهى الأبواب التى منها يُقصد وهى الآيات الكبرى التى اُمر العباد بتصديقها والخضوع لها والتوجّه بها، واُنذروا عن التكذيب بها والاستكبار عنها، وهى حججه المصطفين، وهى كلماته التامّات.

كما اُطلق لفظ الآية والكلمة على عيسى، فى قوله تعالى: «وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا» «۲»

وكما فى قوله تعالى فى وصف يحيى أنّه مصدّق بعيسى، خطاباً لزكريا: «أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ» «۳»

، فأطلق على عيسى أنّه الكلمة التى يُصدق بها، نظير الأمر بتصديق آيات اللّه وعدم التكذيب بها، كما ورد فى وصف مريم: «وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ» «۴»

،

فغاير بين الكلمات والكتب، فجعلت الكلمات مقابل الكتب، وأنّها عليها السلام صدّقت بالكلمات.

فيظهر من ذلك: إنّ الكلمات التى يُصدّق بها وكذا الآيات التى لا يصدق بها ولا يكذّب بها، لأنّ التكذيب والتصديق للخبر، فالآية التى توصف بذلك هى ذات مؤدّى خبرى وهو الحجّة المنصوب من قبله تعالى يخبر عنه، فالحجج المصطفون هم الآيات التى لا يُكذّب بها ولا يُستكبر عنها، كما قد أطلقت على النبىّ عيسى ليتبين أنّ المراد بها هم الحجج الذين اصطفاهم اللَّه، كما أنّهم هم الأسماء الحسنى التى يُتوسّل بها ويتوجّه، ويُدعى الربّ بها، بعد ما تبين تطابق معنى الاسم والآية والكلمة فى أصل المعنى لغةً بمعنى العلامة الدالّة.

ثمّ إنّ الآية الأُولى، وهى قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا» «۱»

، دالّة على القاعدة الثانية والثالثة، ولا تقتصر دلالتها على القاعدة الأُولى.

إنحصار إجابة الدعاء بطلب النبىّ صلى الله عليه و آله منه تعالى ...: ص: ۱۵۹

وذلك لأنّه إذا كان التوسّل والتوجّه بالنبىّ شرط فى التوبة لكلّ من أذنب من هذه الأُمّة، بل اشترط علاوة على ذلك فى قبول التوبة تشفّع وشفاعة الرسول ووساطته، والتوبة من العبد هى الأوبة والإياب والرجوع إلىالساحة الإلهية بتوطين النفس على الطاعة والانقياد وترك التمرّد والإعراض، فماهية التوبة ذاتياً الخضوع العبادى والانقياد القربى، وبالتالى فهذان الشرطان، وهما: التوجّه بالنبىّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۰

وشفاعة النبىّ صلى الله عليه و آله دخيلان فى قبول هذه العبادة؛ إذ توبة اللَّه على العبد التى هى معنى (لوجدوا اللَّه تواباً رحيماً) هو قبول البارى لهذه العبادة وإقباله على العبد بالرحمة وفيض الكمالات والعطاء بالمنح والهبات والفضل العميم والمنّ الكثير.

والأوبة من العبد فى حقيقتها هى حالة وصفة الانقياد السارية فى حقيقة كلّ العبادات؛ لأنّ كلّ عبادة هى نمط من الانقياد والخضوع وقوامها بذلك، فإذا كانت السنّة الإلهية فى الانقياد هى اشتراطه بالتوجّه والتوسّل بالنبىّ صلى الله عليه و آله وليس مجرّد ذلك فقط، بل لابدّ من قيام النبىّ صلى الله عليه و آله بالشفاعة والتشفّع لدى اللَّه فى قبول عبادات أُمّته كى يقبلها البارى.

فلا يكفى الحُسن الذاتى لعبادة العبد وهو ما يعرف بالحسن الفعلى- ولا يكفى ضمّ الحُسن الفاعلى أيضاً وهو انقياد العبد إلى اللَّه وإلى نبيه بالتوجّه إليهما والتوسّل برسوله- بل لابدّ من ضمّ وساطة الرسول وشفاعته وتشفّعه لدى اللَّه فى قبول عبادات أُمّته، والعبادات أعظم أعمال الأُمّة، ولابدّ من تشفّعه صلى الله عليه و آله لدى البارى كى يقبل عبادات وأعمال الأُمّة، وهذا وجه قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ» «۱»

.فوصف تعالى نبيه بالرحمة الواسعة العظيمة الشاملة لكلّ العالمين والعوالم؛ إذ العالم هو اسم جمع، فكيف بجمع الجمع؟ وكيف مع دخول (ال) للاستغراق؟

فمن ثمّ كان صاحب الشفاعة الكبرى والوسيلة العظمى، كما ورد فى روايات الفريقين.

وهو وجه قوله تعالى: «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» «۲»

، وصلاته على الأُمّة دعاءه وتشفّعه لدى اللَّه فى حق أمته ومثله قوله تعالى: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۱

أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ» «۱»

، فخلع تعالى عليه خلعة ربانية عظيمة، وهى وصفين من الأسماء الحُسنى: الرؤوف والرحيم «۲»، وقال تعالى فى وصفه صلى الله عليه و آله: «أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ» «۳»

.فکرّر تعالی فی وصفه صلی الله علیه و آله بأنّه: الرحمهٔ الإلهیهٔ والأمان للمؤمنین. وقال: «قُلْ إِنْ کُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِی یُحْبِبْکَمُ اللَّهُ» «۴»

، فاشترط تعالی لحصول محبّته لعباده اتّباع نبیّه.

حقیقهٔ التوسّل والتوجّه بالنبیّ صلی الله علیه و آله تقدیمه أمام التوجّه والطلب من اللَّه تعالی، وهو معنی الوفادهٔ به علی اللَّه ...: ص: ۱۶۱

فیُعلم من ذلک أنّ الأُمّهٔ فی وفودها علی باریها بعباداتها وأعمالها لابدّ علیها من أن تأتی إلی باب اللَّه الأعظم الذی منه یُؤتی، وهو سیّد أنبیاءه، ومع کلّ ذلک لابدّ لکی یعود الربّ تعالی بالرحمهٔ علی هذه الأُمّهٔ، ولکی یقبل وفادتها إلیه، أن تفد بنبیّها وتقدّمه بین یدی اللَّه، وبعبارهٔ أُخری: إنّ التوجّه بالشیء لغهً عبارهٔ عن جعله وجهاً وأماما وإماماً، فالتوجّه بالنبیّ عبارهٔ عن جعله الوجه المتقدّم للوفود علی

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۱۶۲

الساحهٔ الربوبیهٔ، وکذلک معنی التوسّل بالنبیّ صلی الله علیه و آله لغهً فان معنی الوسیلهٔ هو بالتوجّه إلیها أوّلًا لیمهّد ویوطّد ویهیّئ له الوصول إلی الشیء الآخر، ولیس معنی التوسّل بالوسیلهٔ الإعراض عن التوجّه إلیها بالتوجّه مباشرهٔ إلی الغایهٔ والمنتهی؛ فإنّ هذا ترک للأخذ بالوسیلهٔ.

ولابدّ فی کلّ ذلک من أن یشفع لهم النبیّ صلی الله علیه و آله لدی الباری تعالی، ویطلب منه ویسأله فی قضاء حوائجهم، وشفاعته وبابیته ووساطته لا تقتصر علی محو ذنوب الأُمّهٔ، بل وکذلک تشمل فی نیل الدرجات والمقامات، بل لا یقتصر ذلک علی هذه الأُمّهٔ، بل تعم جمیع الأُمم من الأوّلین والآخرین.

وساطهٔ النبیّ وشفاعته فی نیل جمیع الأنبیاء والمرسلین للنبوّهٔ والمقامات ...: ص: ۱۶۲

بل تعم جمیع الأنبیاء والمرسلین، کیف لا؟ ولم یعطِ الباری تعالی نبوّهٔ لنبیّ من الأنبیاء إلّابعد تسلیمهم لولایهٔ النبیّ وطاعته والخضوع له، وأخذ فی ذلک علیهم العهد المغلظ الشدید، ولم یکتفِ بذلک، بل أشهدهم علی ذلک، وأشهد علیهم ذاته الأزلیهٔ، وهذا مفاد قوله تعالی: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِیثَاقَ النَّبِیِّینَ لَمَا آتَیْتُکُمْ مِنْ کِتَابٍ وَحِکْمَهٍْ ثُمَّ جَاءَکُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَکُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَی ذَلِکُمْ إِصْرِی قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَکُمْ مِنَ الشَّاهِدِینَ» «۱»

، فالمیثاق الذی أخذه اللَّه علی النبیّین هو علی ولما أتاهم من نبوّهٔ وحکمهٔ، وفی مقابل ذلک شرط علیهم وأخذ العهد علی أن یؤمنوا ویتدینوا بنبوّهٔ سید الرسل، وبأن یلتزموا بمناصرته وطاعته وموالاته، ثمّ أخذ تعالی بعد ذلک المیثاق، أخذ الإقرار والالتزام والتعهّد منهم بتلک المشارطهٔ والمعاوضهٔ، ثمّ فیالمرتبهٔ الثالثهٔ شدّد علیهم عهده، وغلّظ، وبیّن عظمته، ثمّ فی المرتبهٔ الرابعهٔ أشهد علیهم.

فلم یستحصل الأنبیاء علی النبوّهٔ والکتاب والحکمهٔ فضلًا عن بقیهٔ المقامات الغیبیهٔ إلّابالموالاهٔ والطاعهٔ والخضوع لسید الأنبیاء، والتوجّه به إلی اللَّه، فشفاعته صلی الله علیه و آله یضطرّ إلیها جمیع الأنبیاء والمرسلین فضلًا عن جمیع الأُمم، فنیل

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۱۶۳

کلّ مقام للأصفیاء المصطفین لا یتمّ لهم إلّابالتوجّه إلی باب اللَّه الأعظم، وهو سید الأنبیاء.

ویشیر إلی توسّل الأُمم السابقهٔ بسید الأنبیاء ما فی قوله تعالی: «وَلَمَّا جَاءَهُمْ کِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَکَانُوا مِنْ قَبْلُ یَسْتَفْتِحُونَ عَلَی الَّذِینَ کَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا کَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُٔ اللَّهِ عَلَی الْکَافِرِینَ» «۱»

، والآیهٔ نازلهٔ فی الیهود، حیث کانوا یؤمنون بمجیء خاتم الأنبیاء من قبل، وکانوا فی حروبهم مع الکفّار یستفتحون بالنبیّ ویتوسّلون

به إلى اللَّه؛ لكى ينزل النصر عليهم، فلمّا جاءهم النبيّ صلى الله عليه و آله الـذى يعرفونه وكانوا يتوسّـلون به كفروا به، فمفاد الآية أنّ مقتضى الإيمان بخاتم الأنبياء هو الاستفتاح به.

والاستفتاح هو طلب الفتح لكلّ باب من أبواب البركة والنصر والخير والسعادة والنعيم والنصر، وكلّ فوز عظيم وغنم جزيل، فالاستفتاح ينطوى على معنى طلب الفتح والمفتاح، وقد تقدّم قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَاتُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِى سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِى الْمُجْرِمِينَ» «۲»

، حيث بينت هذه الآية أنّ الإيمان بآيات اللَّه والتصديق والإقبال والتوجّه إليها وتعظيمها هو المفتاح الذى تُفتح به أبواب السموات، أى أنّه الباب الـذى يفتح منه كلّ باب، فهو باب الأبواب وباب اللَّه الأعظم، وقد أقرّ البارى تعالى استفتاح أهل الكتاب بالنبىّ، وأنّ ذلك من تشريع اللَّه لهم فى الديانة التى بعث بها أنبيائهم فى جميع الشرائع السماوية السابقة، أى أنّ التوسّل والتوجّه بسيد الرسل صلى الله عليه و آله كان من الدين الواحد المتّفق الذى بُعث به جميع الأنبياء على اختلاف شرائعهم.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۴

كيف لا يكون سيد الأنبياء استفتاح لكلّ شىء بعد اسم اللَّه مع أنّ كلّ شىء يستفتح ب (بسم اللَّه الرحمن الرحيم)، إلّاأنّ فتح هذا الاستفتاح لابدّ أن يقرن باسم الحبيب المصطفى، فهو صلى الله عليه و آله استفتاح لكلّ خير ولنيل كلّ مقام وفضل وكمال وإسعاد، كيف لا يكون ذلك وقد تقدّم قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ..» «۱»

، إن جميع الأنبياء استأهلوا النبوّة بشرف الإقرار بولاية النبىّ صلى الله عليه و آله وولاية علىّ عليه السلام كما سيأتى.

وقد روى الفريقان: أنّ آدم لمّا اقترف الخطيئة ما كان اللَّه ليغفر له لولا توسّله وتوجّهه إليه تعالى بسيد الأنبياء وأهل بيته «۲»، وهى الكلمات التى تلقّاها فى قوله تعالى: «فَتَلَقَّى ءادَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ» «۳»

، بل ورد أنّ هذه الكلمات هى الكلمات التى امتحن بها إبراهيم فأُعطى مقام الإمامة، كما فى قوله تعالى: «وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ..» «۴»

، ويُشاهد أنّ التعبير ورد (بكلمات) لا بكلمه، أى بصيغة الجمع.

وقد تقدّم أنّ الكلمة أُطلقت على النبىّ عيسى، وتصديق مريم بالكلمات أُطلقت على أولياء اللَّه الحجج فى مقابل التصديق بكتبه، وأنّ (الكلمة) متطابقة مع (الآية)، وقد أطلقت (الآية) على النبىّ عيسى. فظاهر التعبير بالجمع فى الكلمات التى تلقّاها آدم، والتى قد رويت فى طرق أهل سنّة الجماعة أنّه النبىّ صلى الله عليه و آله-

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۵

والجمع يقتضى أنّه سيد الأنبياء، وكذا أهل بيته الذين قُرنوا معه فى آية التطهير وأُشركوا معه فى إرادة الربّ بتطهيرهم، كما قُرنوا معه صلى الله عليه و آله فى احتجاج اللَّه بهم على أهل الكتاب، أى أنّهم حجّة للَّهعلى أهل الكتاب والأُمم إلى يوم القيامة، كما شهد لهم القرآن بأنّهم يعلمون الكتاب المكنون فى اللوح المحفوظ الذى لا يمسّه إلّا المطهّرون كما ورد فى سورة الواقعة- فهم أصحاب وصف التطهير فى هذه الأمة بتخصيص القرآن.

كما يعطى امتحان إبراهيم بتلك الكلمات أنّ أُولئك الحجج الذين امتُحن بهم النبىّ إبراهيم هم ممّن نال مقام الإمامة بالتوجه بهم إلى اللَّه والتصديق والإقرار والتسليم بولايتهم.

وقد مرّت دلالة آية الميثاق على النبيّين أنّهم لم ينالوا مقام النبوّة إلّابالتصديق والتسليم لولاية سيد الأنبياء، كما قد تقدّم فى المقالات السابقة من هذا الفصل أنّ جملة من الآيات القرآنية فى السور المتعدّدة دلّت على أخذ ولاية علىّ عليه السلام فى أُصول الدين الواحد، وهو الإسلام الذى بُعث به جميع الأنبياء من آدم إلى النبىّ عيسى، وإن اختلفت شرائعهم.

ومنها: قوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» «۱»

وهذه الآية وإن خصّيها جمع من مفسّرى الفريقين فى الشأن العام السياسى، ولكنّ الصحيح كما بسطنا الكلام فيه فى ما تقدّم- أنّها فى مطلق شؤون الدين؛ إذ طاعة اللّه لا تُحدّ بحدود، بل هى بسعة الدين كلّه، فكذلك طاعة الرسول وأُولى الأمر، لا سيما أنّ الأمر المراد منه هو الأمر المتنزّل فى ليلة القدر، كما فى سورة القدر والدخان والنحل وغافر، وغيرها من السور.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۶

معنى شرطية الولاية فى صحّة العبادات ...: ص: ۱۶۶

فالأمر فى (أولى الأمر) عالم الأمر من الملكوت، وكما فى سورة الشورى:

«رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا» «۱»

، فأصحاب وأولياء الأمر هم أصحاب روح القدس الأمرى، هؤلاء طاعتهم بتبع طاعة الرسول، وطاعته صلى الله عليه و آله بتبع طاعة اللّه تعالى، وهى فى كلّ دائرة الدين، ومنها أبواب العبادات، فكما يتعلّق الأمر الإلهى بالعبادات كالصلاة وغيرها، فكذلك الأمر النبوّى والأمر الولوى قد تعلّق برسم حدود العبادات وأجزاءها وشرائطها، ولذلك فقد اشتملت العبادات على فرائض إلهية وسنن نبوية وسنن ولوية، والقرب العبادى للّهتعالى فى العبادة وإن لم يذكر فى علم أُصول الفقه لا يتمّ إلّابطاعة الأصناف الثلاثة من الأوامر فى العبادات، فالطاعات الثلاث هى التى تحقّق القرب العبادى للّهتعالى، وهذا بيان آخر لكون التوجّه بهم يحقّق القرب إلى البارى تعالى وبدونه لا يتحقق.

وبعبارة أُخرى، أنّه قد حُرّر فى مبحث التعبّدى والتوصّلى فى علم أُصول الفقه: قوام العبادية فى العبادات بنية القربى، وأنّ نية القربى هى قصد للمسبّب لا تحصل إلّابنية وقصد السبب، وهو قصد امتثال الأمر الإلهى المتعلّق بالصلاة والصوم والحجّ وغيرها من العبادات، حيث إنّ قصد المكلّف كونه ماثلًا أمام الإرادة الإلهية وخاضعاً وطائعاً للأمر الإلهى، يوجب الزلفى والاقتراب من الساحة الإلهية.

وما ذكره علماء الأُصول وإن كان متيناً، إلّاأنّهم لم يستوفوا تمام أطراف البحث، فإنّ العبادات كما قد تعلّق بها الأمر الإلهى ك: (أقيموا الصلاة) و (آتوا الزكاة) و (كتب عليكم الصيام) و (قاتلوا فى سبيل اللّه) وغيرها من الأوامر الإلهية

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۷

المتعلّقة بالعبادات، فكذلك قد تعلّق الأمر النبوىّ بتلك العبادات؛ فإنّ جملة عديدة من أجزاء العبادات إنّما هى سنن نبويّة بأمر منه صلى الله عليه و آله، نظير السبع الركعات التى أمر بها صلى الله عليه و آله فى الفرائض، كما روى ذلك الفريقان، ومن الواضح حينئذٍ، أنّ صحّة الصلاة اليومية مثلًا متوقّفة على امتثال أمر الرسول صلى الله عليه و آله أيضاً.

فقصد امتثال الأمر يعمّ كلّ من أمر اللّه تعالى وأمر رسوله فى العبادات، والامتثال والطاعة هى شاملة لكلّ من امتثال وطاعة أمر اللّه وأمر رسوله.

وكذلك الحال لأُولى الأمر المتنزّل فى ليلة القدر، فإنّ جملة غفيرة من الشرائط والموانع وتفاصيل الأجزاء إنّما هى بأوامر أئمّة أهل البيت عليه السلام ومنهاجهم وهديهم، فالعبادة والصلاة والصوم والزكاة وغيرها لابدّ أن يؤتى بها على صورة منهاجهم وهديهم وطريقتهم، وذلك بامتثال أوامرهم المتعلّقة بالعبادات.

فيتّضح بذلك أنّ قصد الأمر المحقّق لنية القربى فى العبادات الذى ذكره علماء الفقه والأُصول لابدّ أن يعمّ الأوامر الثلاثة، وأنّ الامتثال والطاعة فى عبادية العبادة هى لكلّ من أمر اللّه وأمر رسوله وأمر أولياء أمره.

وبذلك تتحقّق العبادة الخالصة للّهتعالى وحده من دون استكبار النفس، وهو الذى أخفق فيه إبليس اللعين حينما ترك التوجّه بآدم فى العبادة. ويتّضح عموم آية الطاعة للعبادات ولدائرة الدين، وأنّ هذا المعنى قراءة جديدة لمعنى أخذ ولايتهم عليهم السلام فى صحّة العبادات.

ثمّ إنّه قد اتّفقت كلمات فقهاء الإمامية على رجحان دعاء التوجّه قبل تكبيرة الإحرام في الصلاة، بل جملة كلمات المتقدّمين والمتأخّرين على رجحانه بعد تكبيرة الإحرام قبل قراءة الحمد، وهي فتوى بالنصّ المأثور «وجّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض، على ملّة إبراهيم ودين محمّد صلى الله عليه و آله ومنهاج عليّ، حنيفاً مسلماً

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۸

وما أنا من المشركين» «۱»

.وفي النصّ الآخر بعد ومنهاج عليّ «والائتمام بآل محمّد حنيفاً مسلماً» «۲»

.وفي بعض النصوص «وهدى عليّ أمير المؤمنين عليه السلام» «۳»

.وفي مصباح المتهجّد للشيخ الطوسي: «اللهمّ ربّ هذه الدعوة التامّة والصلاة القائمة بلّغ محمّداً صلى الله عليه و آله الدرجة والوسيلة والفضل والفضيلة، باللَّه استفتح وباللَّه أستنجح، وبمحمّد رسول اللَّه صلى الله عليه و آله أتوجّه، اللهم صلّي على محمّد وآل محمّد، واجعلني بهم عندك وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقرّبين» «۴».

وقد اتّفقت أيضاً- كلمة جمهور مذاهب المسلمين على رجحان التسليم على النبيّ صلى الله عليه و آله بلفظ: «السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة اللَّه وبركاته» وذلك قبل التسليم المُخرِج من الصلاة، أي أنّ التسليم على النبيّ صلى الله عليه و آله يأتي به المصلّي ولمّا يخرج بعد من الصلاة.

ومؤدّى هذا التسليم من المصلّي وهو في صلاته أنّه زيارة من المصلّي إلى النبيّ صلى الله عليه و آله من كلّ الأُمّة، من كلّ مؤمن ومسلم، في اليوم خمس مرّات، بل في كلّ صلاة يأتي بها، كما أنّ هذه الزيارة والتسليم للنبيّ ينطوي على مخاطبة النبيّ ب (كاف) الخطاب، كما ينطوي على نداء النبيّ ومخاطبته صلى الله عليه و آله ب (ياء) النداء القريب:

«أيّها».

وهذا كلّه من التسليم والزيارة للنبيّ صلى الله عليه و آله ومخاطبته بالنداء القريب والمصلّي في صلاته ونجواه لربّه وخطابه مع بارئه، ففي محضر الوفادة الربانية والضيافة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۶۹

الإلهية يتوجّه المصلّي بالالتفات لنبيّه؛ إذ هو باب اللَّه الأعظم، فكما بدأ صلاته بالإقرار بالرسالة للنبيّ صلى الله عليه و آله بعد الإقرار بالتوحيد في الأذان والإقامة وتوجّه به في بدو الصلاة، عاود التوجّه إليه وبه إلى اللَّه، فهذه الصلاة التي هي عمود الدين ومعراج المؤمن إلى ربّه ونجواه مع خالقه يزدلف إلى ربّه بالولاية لنبيّه والتعظيم له وتوقيره.

«الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» «۱»

، وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَاتَشْعُرُونَ* إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ* إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَايَعْقِلُونَ» «۲»

.فترى ما أوجب تعالى من التعظيم والمهابة لنبيّه أن افترض عدّة من السنن والآداب والخضوع في محضر النبيّ، جعل جزاء الإختلال بها ولو كرفع الصوت- حبط جميع الأعمال، وأنّ تعظيم النبيّ وإجلاله هو من تقوى القلوب، وأنّ الذين يستخفّون بمقام النبيّ ليس لهم شعور ولا عقل، أي من زمرة البهائم.

وكلّ هذا التعظيم الإلهى بمراسم ورسوم فى سنن الآداب الإلهية لنبيّه لم يرد فى حقّ نبيّ من الأنبياء، فهذا المحلّ من القدس من البارى هداية منه تعالى إلى الباب الذى منه يُؤتى، وجعل تعالى الصدّ عن هذا الباب الأعظم وعن الالتجاء إليه

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۰

من صفات المنافقين، حيث قال: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ» «۱»

.كما قرن تعالى رضاه برضى رسوله، فقال: «يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ» «۲»

، فجعل باب رضاه رضى رسوله، كما قرن حبّه بحبّ رسوله، فقال: «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَايَهْدِى الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» «۳»

، فجعل محبّة الرسول باب لمحبّته، فلم يقتصر تعالى على حبّ العبد له، ولا على مجرّد حبّ الأعمال الصالحة، بل اشترط أن يُقرن بحبّ الرسول، كما اشترط فى الهجرة إلى اللَّه الهجرة إلى الرسول، فقال تعالى: «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» «۴»

، فجعل باب الهجرة إليه تعالى بابها الهجرة إلى الرسول والهجرة سفر وقصد وتوجّه.

والتوجّه بالنبيّ صلى الله عليه و آله شرط زائد على شرطية الإيمان به، كما مرّ فى قوله تعالى:

«إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا» «... ۵»

، هو الإقرار بولاية النبيّ والإخبات والخضوع لها، إذ الولاية مجموع كلّ من التصديق والطاعة، حيث تضمن الميثاق على النبيّين، «لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ» «۶»

، وقد عُبّر عن الاستفتاح به صلى الله عليه و آله أيضاً بقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ» «۷»

أى أنّه صلى الله عليه و آله يستمطر به كلّ رحمة لكلّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۱

عالم من العوالم والنشآت، فهو باب اللَّه الأعظم الذى تجرى منه الرحمة الإلهية، وقد قرن اللَّه تعالى ولايته بولايته، فقيّد جلّ آيات الأمر بطاعة اللَّه بطاعة النبيّ صلى الله عليه و آله، فجعل التمرّد على ولاية النبيّ صلى الله عليه و آله عين التمرّد على ولاية اللَّه وطاعته.

كما قرن طاعته وطاعة رسوله بطاعة أُولى الأمر، حيث قال تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» «۱»

، فجعل باب النبيّ هو أهل بيته، وباب طاعة النبيّ طاعة أهل بيته، وباب حبّ النبيّ صلى الله عليه و آله حبّ أهل بيته، وباب الهجرة إلى النبيّ الهجرة إلى أهل بيته، وباب رضا النبيّ رضا أهل بيته، وقد أوضح أصحاب هذا الأمر أنّهم الذين يتنزّل عليهم الأمر فى ليلة القدر فى كلّ عام إلى يوم القيامة، حيث قال تعالى: «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» «۲»

وقال تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ* فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ* أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ* رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» «۳»

، وقال تعالى: «يُلْقِى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ» «۴»

.فالأمر هذا هو روح القدس، وأصحابه هم الذين يتنزّل عليهم هذا الروح فى ليلة القدر، كما سيأتى تفصيله فى الفصل السابع. وأنّهم أصحاب علم الكتاب المطهّرون فى هذه الأُمّة بشهادة آية التطهير وهم أهل البيت عليهم السلام.

فقرن طاعتهم عليهم السلام بطاعته صلى الله عليه و آله، وولايتهم عليهم السلام بولايته صلى الله عليه و آله، يقتضى إرادتهم من لفظ الآيات فى قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَاتُفَتَّحُ لَهُمْ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۲

أَبْوَابُ السَّمَاءِ» «... ۱»

.تبيّن ممّا مرّ أنّ التصديق بالآيات والتوجّه والخضوع لها عبارة عن التسليم لولايتهم؛ لأنّ مقتضى كلّ من كون التسليم لولاية الآيات مفتاح أبواب السماء، مع جعل النبيّ استفتاحاً فى شرائع الأنبياء يُستفتح به، وإطلاق الآية على النبيّ عيسى هذه الأُمور الثلاثة وغيرها من الشواهد المتقدمة نظير ما مرّ من أن الآية التى يصدق بها هو صاحب المنصب الإلهى الذى يخبر عن اللّه تعالى، لا الآية التكوينية فإنّه التعبير عنها ورد وهم عنها غافلون، وكذا ما تقدّم من اطلاق الكلمات على النبيّ وأهل بيته، كلّ ذلك يقتضى إرادة سيد الأنبياء من تلك الآيات وولاية أهل بيته الذين قرنت ولايتهم بولايته، وأنّ أهل البيت هم الباب لسيد الأنبياء.

وقد ورد فى أحاديث الفريقين أنّ علياً باب مدينة الرسول: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها» «۲»

، وقد نزّلت آية المباهلة علياً بمنزلة نفس النبيّ صلى الله عليه و آله، ذلك فى قوله تعالى: «وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ» «۳»

.فحقيقة الطاعة للرسول وأُولى الأمر الخضوع والتسليم والانقياد والتعظيم له ولهم سلام اللّه عليهم، وقد تقدّم أنّ الكلمات التى تلقّاها آدم من نصوص الفريقين منها اسم النبيّ صلى الله عليه و آله.

فيتبيّن من ذلك أنّ هناك أسماء أُخرى توجّه بها آدم ليتوب اللّه بها عليه، كذلك فى الكلمات التى امتحن بها إبراهيم لنيل مقام الإمامة، الامتحان كان بكلمات، لا بكلمة واحدة، وأنّ هناك جناس فى لفظ (الكلمات) فى قصّة آدم وإبراهيم عليهما السلام، فهناك أسماء مقرونة مع اسم النبيّ، وولايتها مقرونة بولاية النبيّ صلى الله عليه و آله، فعسى من تكون تلك الأسماء غير أهل بيته الذين قُرنوا به فى جملة المقامات الإلهية، كآية

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۳

الطاعة والولاية، وآية التطهير، وآية الاحتجاج فى المباهلة، وآية شهادة الأعمال فى قوله تعالى: «هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» «۱»

، فهؤلاء الشهداء على جميع الناس هم من نسل إبراهيم وعلى ملّة أبيهم إبراهيم، وقُرنوا مع النبيّ فى الشهادة، إلّاأنّ النبيّ شاهد عليهم.

وهم الذرّية كما دعا إبراهيم ربّه أن تكون الإمامة فى ذرّيته: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» «۲»

، فهم المقصودون من قوله تعالى: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» «۳»

، فيتوجّه بهم إلى رسول اللّه وإلى اللّه تعالى، كما يتوجّه بالرسول إلى اللّه، وقد قال تعالى: «قُلْ لَا أَسْئَلُكُم عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» «۴»

، وقال تعالى: «قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ» «۵»

، وقال تعالى: «قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا» «۶»

.فبيّن تعالى أنّ مودّتهم وتولّيهم وولايتهم نفعها عائد إلى الأُمّة نفسها؛ وذلك لأنّ مودّة وولاية أهل البيت السبيل والوسيلة إلى اللّه تعالى، فهذه الآيات بمنزلة مفاد آية الوسيلة مع تعيين لهوية الوسيلة، ومن ثمّ ورد فى الزيارة الجامعة: «ومن وحّده قبل عنكم، ومن قصده توجّه بكم» «۷»

وهذه الفقرة إشارة إلى القواعد الثلاثة.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۵

بقاء جميع الكتب السماوية بهم عليهم السلام دعاته تعالى إلى كتبه ... ص: ۱۷۵

إنّ إحدى مقاماتهم عليهم السلام فى الديانة الإلهية هو كونهم دعاة اللّه إلى جميع كتبه وصحفه السماوية المُنزّلة، وهم حفظة تلك الودائع؛ إذ قد تبيّن من المقالة السابقة «۱»: إنّ الدين عند اللّه واحد وهو الإسلام «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» «۲»

، وهو الذى بُعث به جميع الأنبياء والرسل من آدم عليه السلام إلى النبىّ الخاتم صلى الله عليه و آله، وإنّ الاختلاف بين بعثات الأنبياء إنّما هو فى الشرائع، حيث قال تعالى: «لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا» «۳».

والدين عبارة عن مجموعة من العقائد الحقّة وأركان الفروع وأُصول الواجبات والمحرّمات. وأمّا الشريعة، فهى تفاصيل التشريعات الفرعية. وإذا تبيّنت هذه النقطة تبيّن لك أنّ الصحف والكتب السماوية المنزّلة بما أنّ جملة وعمدة ما اشتملت عليه هو فى العقائد وأركان الفروع وشطر يسير منها فى الشريعة وتفاصيل الفروع.

فيتبيّن من ذلك أنّ الجملة الغالبة ممّا اشتملت عليه تلك الكتب غير منسوخ بل ثابت وماضٍ إلى يوم القيامة؛ لأنّه لا نسخ فى الدين ودائرته وهو الإسلام، وإنّما

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۶

النسخ فى شرائع الأنبياء السابقين، وبالتالى يلزم الإيمان والتصديق بتلك الكتب والتقيّد بما فيها ممّا كان من دائرة الدين، لا من دائرة الشريعة المنسوخة، كما قال تعالى: «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَانُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ» «۱»

، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِى نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِى أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا» «۲».

لكن لا النُّسَخ المحرّفة عند أتباع وأُمم الأنبياء، بل النُّسَخ المصونة عن التحريف المُودعة كمواريث عند الأوصياء وهم أهل بيت النبوّة عليهم السلام، كما سيتبيّن من الآيات الآتية، ومن ثمّ يتجلّى بقاء قدسية الكتب والصحف السماوية غير المحرّفة لوحدة الدين عند أصحاب الكتب، وهم الأنبياء والرسل المبعوثون بها.

غاية الأمر أنّ بين الكتب السماوية تمايز من جهة أُخرى، وهو أنّ المعارف العقائدية فى كلّ كتاب دائرتها بحسب مقام ودرجة ذلك النبىّ، قال تعالى: «تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ» «۳»

، وقال تعالى: «وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ» «۴»

، وقال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ» «۵»

، فالعقائد والمعارف الواردة فى الكتب الإلهية وإن لم يكن فيها تبدّل أو تغيير، ولا هى قابلة للنسخ، إلّاأنّ كلّ نبىّ وكلّ كتاب يُبعث به يمتاز عن الآخر فى سعة ما يُنبئُهُ وضيقه وعمقه وتوسّطه، بحسب مقام ذلك النبىّ ودرجة كتابه الذى تلقّاه عن اللّه تعالى.

فخاتم الأنبياء حيث كان سيدهم كان كتابه أُمّ الكتب الإلهية والجامع لما فيها

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۷

والمهيمن عليها، إلّاأنّ كلّ ذلك لا يسلب ولا يفقد الكتب الإلهية غير المحرّفة الأُخرى قدسيتها وحقانيتها ولا درجات مواقعها التى هى فيها، ومن ثمّ نجد إشادة القرآن الكريم ومديحه لها، كما قال تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى* بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا* وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى* إِنَّ هَذَا لَفِى الصُّحُفِ الْأُولَى* صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى» «۱»

، وقال تعالى: «وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ* إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» «۲»

، وقال تعالى فى سياق ما سبق: «وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ* وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ* وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ

عَمَّا جاءَکَ مِنَ الْحَقِّ لِکَلٍّ جَعَلْنَا مِنْکَمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا» «۳»
، وقال تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَکَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ» «... ۴»
، «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّکَ» «۵»
، وقال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِی سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِی التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۸

وَالْقُرْآنِ» «۱»

...وغيرها من الآيات.

ومع هذه الموقعية للكتب والصحف المنزلة السابقة، وتأكيد البارى تعالى على الإيمان بها، فلا يمكن أن تذهب سدى أدراج الرياح، بل لابدَّ أن تكون محفوظة مودعة عند من أودع علم القرآن عندهم، حيث إنّ الكتب والصحف المنزلة السابقة كلّها كأجزاء متنزّلة من الكتاب المبين الذى هو أصل حقيقة القرآن، وقد أسند القرآن الكريم علم الكتاب كلّه والكتاب المبين إلى أهل البيت المطهّرين.

فها هنا نقطتان لابدّ من بيانهما:

الأُولى: كون الكتب والصحف المنزلة السابقة هى أبعاض وأجزاء متنزّلة من الكتاب المبين المكنون، فقد قال تعالى فى شأن موسى عليه السلام: «وَإِذْ ءاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ» «۲»
، وقال تعالى فى شأن عيسى عليه السلام: «وَإِذْ عَلَّمْتُکَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ» «۳»
، وقال تعالى فى شأن عموم الأنبياء: «مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِی مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ» «۴»
، فجعل الكتاب مقابل الفرقان والتوراة والإنجيل، وكذلك فى مقابل الحُكْم والنبوّة، مع أنّ عنوان الكتاب قد أُطلق على التوراة والإنجيل وغيرها من الكتب المنزلة، كما قال تعالى: «ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِی أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ» «۵»
، وقال تعالى:

«ولقد آتينا موسى الكتاب فاختلف فيه» «۶».

ولقد أُطلق على أتباع موسى وعيسى عنوان أهل الكتاب وعنوان الذين أُوتوا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۷۹

الكتاب كراراً فى مواضع كثيرة فى السور القرآنية، والذى أوتوه هو التوراة والإنجيل، فأُطلق اسم الكتاب عليهما، نظير ذلک قوله تعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِی إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ» «۱»
، وفى مواضع أُخرى من القرآن قد وصف الفرقان أو التوراة أو الإنجيل بأنّه بعض الكتاب لا ـ كلّه، كما فى قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا» «۲».

وكرّر هذا التعبير فى سورة النساء مرّتين «۳»، ووصفت التوراة فى قوله تعالى:

«وَكَتَبْنَا لَهُ فِی الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ» «۴»
، فلم يكتب فيها كلّ شىء، بل من كلّ شىء، وقال تعالى عن وصى سليمان آصف بن برخيا: «قَالَ الَّذِی عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيکَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْکَ طَرْفُکَ» «۵»

، فوصف علمه الذى ورثه من سليمان بأنّه علم من بعض الكتاب.

وقال تعالى فى شأن الإنجيل وعيسى عليه السلام: «قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ» «۶»

، أنّ فيه بيان بعض ما يختلف فيه بنو إسرائيل، لا بيان كلّ ما يختلفون فيه، مع أنّ القرآن قد وصف بأنّه بيان لكلّ شىء، فقال تعالى: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ» «۷».

فتحصّل أنّ الكتب والصحف المتنزّلة السابقة وإن كانت هى من الكتاب، إلّا أنّها أبعاض وأجزاء له لاتمامه، بخلاف القرآن الكريم حيث يقول البارى:

«وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَىْءٍ»، وقال تعالى: «وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۰

الْعَالَمِينَ» «۱».

والكتاب والكتاب المبين والكتاب المكنون هو وجود علوى غيبى قد وصف بأوصاف عديدة، كما فى قوله: «حم* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ* إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ» «۲»

، فالقرآن النازل هو تنزيل للكتاب المبين، وقال تعالى: «حم* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ* إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ* وَإِنَّهُ فِى أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ» «۳»

، فالقرآن المتنزّل فى الصورة العربية هو إنزال للكتاب المبين، والقرآن له وجود علوى الذى هو أُمّ الكتاب.

قال تعالى: «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِى كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَايَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» «۴»

، فوصف القرآن بوجود علوى فى الكتاب المكنون، وأنّ القرآن النازل هو تنزيل لذلك الوجود العلوى، وقال تعالى: «طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ» «۵»

، وقال تعالى: «الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ» «۶»

، وقال تعالى ...: «وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا فِى السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۷»

، وقال تعالى: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ» «۸».

النقطة الثانية: بيّن تعالى فى القرآن الكريم أنّ أهل البيت عليهم السلام يمسُّون الكتاب المكنون كما مرّ فى الآية فى سورة الواقعة؛ إذ هم أهل آية التطهير المطهّرون دون سائر الأُمّة، وفرقٌ بين المطهّر ذاتاً وخلقةً والمتطهّر بالوضوء

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۱

والغسل. وكذا أشار إليه تعالى فى سورة الرعد: «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» «۱»

، وهى السورة المكّية التى نزلت فى علىّ، وكذا قوله تعالى:

«بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِى صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» «۲»

، وقال تعالى: «هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ» «۳»

، فبيّن تعالى أنّ فى هذه الأُمّة ثلّة تعلم تأويل الكتاب كلّه؛ لعلمهم بمحكمات الكتاب التى هى أُمّ الكتاب، فيعلمون أُمّ الكتاب فضلًا عن الكتاب المبين، والقرآن بتمامه آيات بيّنات فى صدورهم، فلا يشكل عليهم شىء منه، ولا يكون شىء منه متشابهاً عليهم، ولأجل ذلك يعلمون الذى تشابه على غيرهم من الكتاب، وهو لديهم بيّن.

وقد دلّت سور الرعد والأحزاب والواقعة على أنّ أهل بيت النبوّة هم المطهّرون الذين يمسّون الكتاب المكنون الذى هو حقيقة القرآن العلوية، وهو الكتاب المبين، فمن ثمّ لـديهم علم الكتاب كلّه لا علم بعض من الكتاب، كما أشارت إلى ذلك سورة الرعد النازلة فى على عليه السلام، وغيرها.

وإذا تبيّنت هاتان النقطتان، يتبيّن أنّ أهل بيت النبوّة حيث يحيطون بالكتاب والكتاب المبين علماً، فهم يحيطون علماً بكلّ الكتب والصحف المنزلة السابقة، وهم حفظتها، فهم الدعاة إلى كتب اللّه المنزلة، كما جاء فى الزيارة الجامعة التى رواها ابن طاووس فى مصباح الزائر: «أشهدُ أنكم أبواب اللّه ومفاتيح رحمته ومقاليد مغفرته وسحائب رضوانه ومصابيح جنانه وحملة فرقانه وخزنة علمه وحفظة سرّه

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۲

ومهبط وحيه، وعندكم أمانات النبوّة وودائع الرسالة، أنتم أُمناء اللّه وأحبّاؤه وعباده وأصفياءه، وأنصار توحيده، وأركان تمجيده، ودعاته إلى كتبه، وحرسة خلائقه وحفظة ودائعه».

وفى زيارة الإمام الكاظم عليه السلام ...: «وحامل التوراة والإنجيل»....

وقال أمير المؤمنين عليه السلام فى نهج البلاغة فى صفة آل محمّد: «هم موضع سرّه ولجأ أمره وعيبة علمه وموئل حكمه وكهف كتبه وجبال دينه».

وفى صحيح هشام بن الحكم فى حديث بريه: «أنّه لمّا جاء معه إلى أبى عبداللّه عليه السلام فلقى أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، فحكى له هشام الحكاية، فلمّا فرغ قال أبو الحسن عليه السلام لبريه: يا بريه كيف علمك بكتاب اللّه؟ قال: أنا به عالم. ثمّ قال: كيف ثقتك بتأويله؟ قال: ما أوثقنى بعلمى فيه. قال: فابتدأ أبو الحسن عليه السلام يقرأ الإنجيل. فقال بريه:

إياك كنت أطلب منذ خمسين سنة أو مثلك ... قال أبو عبداللّه عليه السلام: ذرّية بعضها من بعض واللّه سميع عليم. فقال بريه: أنّى لكم التوراة والإنجيل وكتب الأنبياء؟ قال: هى عندنا وراثة من عندهم نقرؤها كما قرؤوها ونقولها كما قالوا، إنّ اللّه لا يجعل حجّة فى أرضه يُسئل عن شىء فيقول لا أعلم» «۱».

وينبّهنا إلى ما تقدّم من الآيات ونسق الارتباط فى دلالتها الموصل إلى تلك النتيجة ما رواه الشيخ المفيد فى الاختصاص، من مسائل عبداللّه بن سلام للنبىّ صلى الله عليه و آله ...: «صدقت يا محمّد فاخبرنى إلى ما تدعو؟ قال: إلى الإسلام والإيمان باللّه.

قال: وما الإسلام؟ قال: شهادة أن لا إله إلّااللّه وحده لا شريك له ... قال: وما دين اللّه؟ قال:

الإسلام. قال: وبه دان النبيّون من قبلك؟ قال: نعم. قال: فالشرائع؟ قال: كانت مختلفة وقد مضت سنّة الأوّلين. قال: صدقت» «۲».

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۳

والرواية صريحة بأنّ الدين واحد، من آدم عليه السلام إلى النبىّ الخاتم صلى الله عليه و آله، وأنّما التغاير فى الشرائع والمنهاج وهى تفاصيل الفروع، كما أنّها تشير إلى أنّ الشهادتين هما من أُمّهات أُصول الديانة الإسلامية التى بُعث بها الأنبياء، وأنّ الإقرار بخاتم النبيّين يتلو التوحيد فى أُصول الديانة الواحدة بين النبيّين، والترتيب فى أُصول الدين لا يختلف ولا يتخلّف بين نبىّ وآخر؛ لأنّ الدين واحد كمااتّضح.

وأُصول المعرفة الدينية ليست إلّاحقائق واقعية يؤمن بها الإنسان، بل يجب أن يؤمن بها؛ فسلسلة مراتب أُصول الديانة تنبئ عن موقعية كلّ أصل وأهمّيته وخطورته فى الدين الواحد. فمن ثمّ الترتيب فى أُصول دين الإسلام الذى بُعث به خاتم النبيّين هو بعينه قد بُعث به جميع الأنبياء والمرسلين، ومن ثمّ فسيادة خاتم النبيّين على الرسل أصل إيمانى فى الدين الواحد قد أُخذ الإقرار به فى الدين الذى بُعث به جميع الأنبياء، كما يشير إلى هذه الحقيقة قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِى قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ»

«۱».

وفى رواية عبد الحميد بن أبى الديلم، عن أبى عبداللَّه عليه السلام قال: «أوصى موسى عليه السلام إلى يوشع بن نون، وأوصى يوشع بن نون إلى ولد هارون، ولم يوصِ إلى ولده، ولا إلى ولد موسى؛ إنّ اللَّه تعالى له الخيرة يختار من يشاء ممّن يشاء. وبشّر موسى ويوشع بالمسيح عليهم السلام.

فلمّا أن بعث اللَّه عزّوجلّ المسيح عليه السلام قال المسيح لهم: إنّه سوف يأتى من بعدى نبىّ اسمه أحمد، من ولد إسماعيل عليه السلام، يجيء بتصديقى وتصديقكم وعذرى وعذركم،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۴

وجرت من بعده فى الحواريين فى المستحفظين، وإنّما سمّاهم اللَّه المستحفظين؛ لأنّهم استحفظوا الاسم الأكبر، وهو الكتاب الذى يُعلم به علم كلّ شىء، الذى كان مع الأنبياء صلوات اللَّه عليهم، يقول اللَّه تعالى: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ» «... ۱ ...»، «وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ» «۲».

الكتاب: الاسم الأكبر، وإنّما عُرف ممّا يُدعى الكتاب التوراة والإنجيل والفرقان، فيها كتاب نوح وفيها كتاب صالح وشعيب وإبراهيم عليهم السلام، فأخبر اللَّه عزّوجلّ: «إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى* صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى» «۳»

، فأين صحف إبراهيم؟ إنّما صحف إبراهيم الاسم الأكبر، وصحف موسى الاسم الأكبر، فلم تزل الوصية فى عالم بعد عالم حتّى دفعوها إلى محمّد صلى الله عليه و آله..» «۴».

وفى الرواية دلالة واضحة على أنّ الكتاب العلوى ذا الوجود الغيبى الذى هو الاسم الأكبر، يتوفّر على جميع الكتب السماوية المنزلة، وأنّها متنزّلة منه، غاية الأمر أنّ إحاطة كلّ نبى وأوصيائه تختلف عن إحاطة النبىّ الآخر وأوصيائه، ومن ثمّ اختلفت الكتب المنزلة عليهم، وحيث كانت إحاطة الرسول الخاتم صلى الله عليه و آله أتمّ إحاطة بالكتاب المبين والكتاب المكنون، كان الكتاب المنزل على النبىّ صلى الله عليه و آله هو الكتاب المهيمن على جميع الكتب، ففى جملة من الروايات عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنّ عيسى بن مريم عليه السلام أُعطى حرفين كان يعمل بهما، وأُعطى موسى أربعة أحرف، وأُعطى إبراهيم ثمانية أحرف، وأُعطى نوح خمسة عشر حرفاً، وأُعطى آدم عليه السلام خمسة وعشرين حرفاً، وإنّ اللَّه تعالى جمع ذلك كلّه لمحمّد صلى الله عليه و آله، وإنّ اسم اللَّه الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، أُعطى لمحمّد صلى الله عليه و آله اثنين وسبعين حرفاً وحُجب عنه حرف

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۵

واحد» «۱».

ومن كلّ ما تقدّم يظهر: شطط ما قيل: «كان مذهب جماهير السلف والأئمّة أنّ شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، ومن حكم بالشرع المنسوخ فلم يحكم بما أنزل اللَّه فى القرآن وفيه الناسخ والمنسوخ، فهكذا القول فى جنس الكتب، قال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ... مُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا» «۲»» «۳».

حيث لم يفرّق بين دائرة الدين الواحد الذى بُعث به جميع الأنبياء والذى لا نسخ فيه بل تكامل وزيادة بيان، وبين الشريعة والمنهاج الذى هو محلّ النسخ، وتخيل أنّ ما تضمّنته الكتب السماوية المنزلة يقتصر على الشريعة، فهل التوحيد الذى تضمّنته الكتب السماوية قابل للنسخ؟ وكيف حال المعاد كذلك، وكذلك نبوّة الأنبياء؟ مضافاً إلى ما بشّرت به بنبوّة الخاتم صلى الله عليه و آله، وما أنبئت به من الآخرة والجنّة والنار والعوالم ومطلق المعارف الاعتقادية، هل هو قابل للنسخ؟!

لكن لا عجب فى الوقوع فى مثل هذا الخلط لمن ترك التمسّك بالثقلين اللذين أمر بهما النبىّ صلى الله عليه و آله، ولا يخفى أنّ هذا القائل قد أسقط فى استشهاده تمام الآية؛ لأنّه مناقض لدعواه، إذ لفظها: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ

وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا»، فأسقط وصف «مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ»، وليس فى الآية لكلّ منكم جعلنا ديناً، بل قال تعالى: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» «۴»

، فلاحظ ما تقدّم فى صدر المقالة.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۷

العصمة النوعية الولاية والإمامة النوعية ... ص: ۱۸۷

اشارة

المعروف لدى مذاهب الصوفية القول بالإمامة النوعية، سواء على صعيد المقام الباطنى وهى الإمامة الملكوتية، أو على صعيد الإمامة فى مقام الظاهر وهى الإمامة السياسية، ويستدلّون لكون الولاية المطلقة نوعية لعموم أفراد الحقيقة الإنسانية، وكون الباب مفتوحاً لكلّ سالك واصل، أنّه يؤهّل لمقام الخلافة العظمى الإلهية إذا طوى منازل السائرين إلى اللَّه، ويستدلّون لذلك بوجوه نقلية وعقلية وكشفية:

أمّا النقلية فبالعمومات الواردة فى الكتاب والسنّة، مثل قوله تعالى: «وَاتَّقُوا اللَّهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ» «۱»

، وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا» «۲»

، وقوله تعالى: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا» «۳»

، وقوله تعالى: «وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِى الْمُحْسِنِينَ» «۴»

، وقوله تعالى: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» «۵».

ومن السنّة قوله صلى الله عليه و آله: «اتّقوا فراسة المؤمن؛ فإنّه ينظر بنور اللَّه» «۶»

. وما ورد فى الحديث: «إنّ اللَّه جلّ جلاله قال: ما يتقرّب إلىّ عبد من عبادى بشىء أحبّ إلىّ ممّا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۸

افترضتُ عليه، وأنّه ليتقرّب إلىّ بالنافلة حتّى أحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ولسانه الذى ينطق به ويده التى يبطش بها، إن دعانى أجبته وإن سألنى أعطيته» «۱».

وكذلك حديث قرب الفرائض..

وكذلك قوله صلى الله عليه و آله: «من أخلص للَّهأربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه» «۲».

فكلّ هذه الآيات والأحاديث دالّة على أنّ أبواب السلوك والسير والمقامات مفتوحة لجميع أفراد البشرية، كمقام الإحسان ومقام التقوى وباب الحكمة والعلم والفرقان، وغيرها من أبواب ولاية اللَّه، فمن أدّى الفرائض وأقامها بحدّها كان عين اللَّه وسمع اللَّه وجنب اللَّه ولسان اللَّه ... فضلًا عن مقام قرب النوافل، بل يستطيع الوصول إلى مقام الخلافة الإلهية العظمى فيكون خليفة اللَّه فى أرضه وصاحب الولاية المطلقة.

أمّا الدليل العقلى: فلأنّ العقل لا يحيل وقوع الكمالات الممكنة للماهية الإنسانية فى أىّ فرد من أفرادها بعد إمكان توفّر الشرائط الحاصلة بالإرادة الاختيارية، وأنّ فيض الذات الأزلية على استواء مع الذوات القابلة الإمكانية.

أمّا دليل الكشف فيُقرّر بوجوه:

منها: فلأنّ الأسماء الإلهية تطلب الظهور من خلال مظاهر ومجالى، وقد قُرّر فى محلّه أنّ مجمع الأسماء هو الحقيقة الإنسانية، وهو مظهر الاسم الجامع وصراط الحقيقة الإنسانية، هو السبيل لظهور جميع الكمالات الأسمائية، ومن ثمّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۸۹

استحقّ أن يكون خليفة دون بقية الممكنات.

ومنها: إنّ كلّ موجود له إضافة من الجهة التى تلى الربّ، كما قيل إنّ الطرق إلى اللَّه بعدد أنفاس الخلائق، فكلّ ممكن وإن كان فى سلسلة التجلّيات والظهورات والصدور والإفاضة يتوسّط بينه وبين الذات الربوبية الوسائط الإمكانية، إلّاأنّ هذا من الجهة التى تلى الخلق، لا- من الجهة التى تلى الربّ، فلكلّ موجود ظهر وبطن، وظهره وإن كان محجوباً بوسائط إلّاأنّ بطنه لا- حجاب بينه وبين الواجب.

وأمّا مذهب الإمامية فإنّ عقيدتهم أنّ الإمامة محصورة فى العدد الاثنى عشر، والولاية المطلقة محصورة بهم بعد خاتم النبيّين، وكذلك الخلافة الإلهية، استدلّوا على ذلك بالنصوص المتظافرة القرآنية والأحاديث النبوية، وملأوا فى ذلك أسفاراً من الكتب.

إلّا أنّنا نذكر نبذة ممّا له صلة خاصّة فى المقام ممّا نُصّ فيه على أنّ هذه المقامات الخاصّة الإلهية ليست كسبية فى دار الدنيا وغيرها من النشآت، بل هى وهبية اصطفائية فى هذه الدار، وأنّها محصورة بذلك العدد.

أمّا الدليل النقلى، كقوله تعالى: «وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِى قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ» «۱»

، فدلّت الآية كما بسّط ذلك علماء الإمامية فى كتب التفسير والكلام- أنّ الذى تقع منه المعصية ظالم لنفسه فى بدء كتابة التكليف عليه أو فى طول عمره ونهايته، لا يتأهّل لإعطاء الإمامة ولا تكون له قابلية لنيل هذا العهد الإلهى، فلابدّ أن تكون ذاته مطهّرة معصومة من البدو إلى الختم، وهذه القابلية فى الذات لا تكون كسبية.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۰

وكقوله تعالى: «مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِى مِنْ دُونِ اللَّهِ» «۱»

، فتنفى الآية قابلية الفرد البشرى لحمل النبوة أو الإمامة أو الحجّية على الخلق إذا لم تكن ذاته مأمونة عن الوقوع فى الزيغ والانحراف. فالتعبير فى الآية الكريمة ليس ما كان ليؤتيه النبوّة، أى ليست فى صدد نفى السنّة الإلهية والإفاضة منه تعالى، بل التعبير فى صدد نفى الإمكانية والقابلية (ما كان لبشر).

وكذلك هنا طائفة من الآيات تُدلّل على أنّ الإمامة فى نسل إبراهيم وذرّيته وعقبه باقية إلى يوم القيامة، كقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ* ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» «۲»

، وقوله تعالى: «وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِى قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ* وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ* وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ* وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ* رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ* رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ* وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِى الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِى الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ* إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ* وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِىَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۱

الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ* أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِى قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» «۱».

فمجموع هذه الآيات تدلّ على دعاء إبراهيم فى أن تكون الإمامة فى ذرّيته، وعلى استجابة ذلك الدعاء، وبقاء أَمّة مسلمة فى ذرّيته لم تنجسّهم الجاهلية بأنجاسها وأرجاسها، ولم تلبسهم من مدلهمات ثيابها، وأنّ إمامتهم هى وصية إبراهيم فى بنيه وهى اصطفاء اللَّه لهم.

وممّا يشير إلى توارث الإمامة بالإرث الإلهى فى خصوص نسل وعقب إبراهيم فى هذه الأُمّة دون غيرهم قوله تعالى: «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ» «۲»

، فتشير الآية إلى أنّ من نسل إبراهيم عليه السلام أُمّة تكون شهداء على الناس والرسول عليهم شهيداً، ومقام الشهادة على الناس أجمعين لا- يمكن أن يرقى إليه إلّامن تحلّى بالعصمة علماً وعملًا؛ وإلّا فغير المعصوم من الزلل والخطل والجهل والضلال حقيقٌ أن يُشهد عليه لا أن يشهد على الناس.

فهذه الأُمّة المسلمة الموحّدة المعصومة الشاهدة على الناس، أبوها إبراهيم وهى من ذرّيته، وهى المشار إليها فى قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» «۳»

، أى أُخرجت من عقب إبراهيم عليه السلام،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۲

وكذلك قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا» «۱».

وليس المراد بالأُمّة الوسط الأُمّة الإسلامية جمعاء؛ فإنّ فيها من لا تُقبل شهادته على بقلة خضار، فكيف يشهد على جميع أعمال الناس يوم يقوم الأشهاد؟ ومن أين له العلم والإحاطة بأعمال الناس كى يقوم بأداء الشهادة يوم الحساب؟ فهذه الأُمّة الوسط هى التى أُشير إليها فى آخر سورة الحجّ فى قوله تعالى: «مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» «۲»

، وهى الذرّية التى دعى إبراهيم بأن تكون مسلمة فى قوله:

«رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً» «۳»

، والتى دعى ربّه أن يجعل الإمامة فيها فى قوله تعالى: «قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» «۴»

، وهى التى دعى إليها إبراهيم فى قوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ* رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ* رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ* رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ* الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ* رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ» «۵»

، وهذه الذرّية هى التى سلّم اللَّه عليها فى قوله تعالى: «سَلَامٌ عَلَى إِلْ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۳

يَاسِينَ» «۱»

، أى آل محمّد صلى الله عليه و آله؛ لأنّ ياسين اسم للنبىّ صلى الله عليه و آله سمّاه به القرآن الكريم فى سورة يس، وهم الذين نزلت فيهم آية التطهير فى قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيراً» «۲».

وقوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ* وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ» «۳»

، والآية باتّفاق جمهور المفسّرين ونصوص الفريقين «۴» نزلت فى علىّ عليه السلام، وهى نصّ فى حصر الولاية المطلقة فى اللَّه تعالى،

ثمّ الرسول صلى الله عليه و آله، ثمّ علىّ عليه السلام.

وهـذا ينافى أو يتنافى مع نظرية الصوفية من دعوى الولاية والإمامة النوعية، فإنّه على وفق تلك النظرية لا وجه للحصـر فى أىّ زمن من الأزمان، حتّى زمن النبىّ صـلى الله عليه و آله والزمن الـذى يليه. وبعبارة أُخرى: إنّه على نظرية الإمامة النوعية لا حصـر لها على صـعيد النظريـة والتنظير، وإن كان القطب أو قطب الأقطاب ذو الولاية العامّة يتعاقب على هذا المقام واحد تلو آخر، وأمّا على صـعيد الإمكان والتنظير أو التعاقب الزمنى فلا حصر بل هو شرعة لكلّ وارد، واحد بعد آخر.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۴

وكـذلك قوله تعـالى: «وَاعْلَمُوا أَنَّمـا غَنِمْتُمْ مِنْ شَـىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِـذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ» «۱».

وكـذا قوله تعـالى: «مَـا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِـذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَىْ لَايَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» «۲».

فإنّ تخصـيص الفىء وضـريبة الخمس بـذوى القربى أى ملكيـة التدبير والتصـرّف لهم؛ لموضع اللام فى الآية، حيث أُضـيفت إلى اللَّه ورسـوله وذوى القربى دون الموارد الثلاثـة الأُـخرى؛ لبيـان أنّ ملكيـة ولايـة التـدبير لهم عليهم السـلام خاصّـة إلى يوم الإشـهاد، وأنّ الموارد الثلاثة الأخيرية موارد للصرف، وهذا الحكم ثابت إلى يوم القيامة. ولا يخفى أنّ ذلك يعنى أنّ القدرة المالية المطلقة فى دين الإسـلام وأُمّـة المسـلمين إلى يوم القيامـة هى لـذوى القربى؛ لأنّ الفىء كما مرّ هو مطلق المنابع الماليـة والخمس الذى يعنى ۲۰٪ من مجموع أموال المسـلمين، كلّ ذلك يشـكّل سـلطة وأُسـطول مالى لا نظير له، وقد علّل هذه الصلاحية لهم عليهم السلام؛ لأجل إرساء العدالـة فى الأُمّة الإسـلامية «كَىْ لَايَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»؛ لأنّ سـلطة المال يتمكّن بها من إرساء العدالة، ليس فقط فى المجال المالى، بل كذلك فى المجال السياسى والقضائى والحقوقى والأمنى، وغيرها من الحقول.

الوجه النقلى فى الأحاديث النبويّة ...: ص: ۱۹۴

هم الذين قال فيهم النبىّ صلى الله عليه و آله فى الحديث المتواتر: «إنّى تارك فيكم الثقلين:

كتاب اللَّه وعترتى أهل بيتى، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدى أبداً؛ فإنّهما لن يفترقا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۵

حتّى يردا علىّ الحوض» «۱»

، فبيّن صلى الله عليه و آله بهذا الحديث أنّ وراثة حقيقة القرآن إلى يوم القيامة والإمامة هى فى العترة دون غيرها.

ومثله حديث السفينة: «مثل أهل بيتى فيكم كسفينة نوح من ركبها نجى، ومن تخلّف عنها هلك» «۲»

، ومفاده حصر النجاة بولايتهم، كما كان حصر طريق النجاة من الطوفان منحصراً بركوب سفينة نوح.

وكـذلك قول النبىّ صـلى الله عليه و آله فى الحـديث المتواتر: «لن يزال هـذا الـدين عزيزاً منيعاً ظاهراً على من ناواه حتّى يملك اثنى عشر كلّهم من قريش» «۳»

، وكذا قوله صلى الله عليه و آله:

«النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبت ذهبوا، وأهل بيتى أمان للأرض، فإذا ذهب أهل بيتى ذهب أهل الأرض» «۴».

وهذا الحديث مفاده انحصار النجاة والولاية العامّة بأهل البيت عليهم السلام، كما أنّ الحديث يشير إلى تأبيد حصر الأمان بهم إلى يوم القيامة؛ لمكان تشبيههم بالنجوم لأهل السماء، فإنّ أمان أهل السماء دوامه بدوام النجوم، وهذا موضع آخر لوجه التشبيه.

وكـذا قوله صـلى الله عليه و آله فى حـديث النور الـذى تقـدّم: «كنت أنا وعلىّ نوراً بين يدى اللَّه تعالى من قبل أن يُخلق الخلق بأربعة

عشر ألف عام، فلمّا خلق اللَّه تعالى آدم سلك ذلك

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۶

النور فى صلبه، فلم يزل اللَّه تعالى ينقله من صلب إلى صلب حتّى أقرّه فى صلب عبد المطّلب، ثمّ أخرجه من صلب عبد المطّلب فقسّمه قسمين، فجعل نورى فى صلب عبد اللَّه، ونور علىّ فى صلب أبى طالب، فعلىّ منّى وأنا منه، لحمه لحمى ودمه دمى، فمن أحبّه فيحبّنى أحبّه فمن أبغضه فيبغضنى أبغضه» «۱»

والحديث الشريف يدلّ على تخصيص الولاية العامّة والإمامة بالذوات النورية المخلوقة بخلق النبىّ صلى الله عليه و آله، وهم أهل بيت النبىّ صلى الله عليه و آله، وأنّ هذا المقام لابدّ أن يسبقه اصطفاء فى العوالم السابقة من عالم النور والميثاق والذرّ والأصلاب والأرحام، فليس يُنال بالكسب الدنيوى المجرّد.

وكذا قوله صلى الله عليه و آله: «أنا مدينة العلم وعلىّ بابها، فمن أراد المدينة فليقصد الباب» «۲».

الحديث السابع فى قوله صلى الله عليه و آله ضمن حديث تبليغ سورة البراءة: «لا يؤدّى عنّى إلّا أنا أو علىّ» «۳»

، وتقريب الدلالة فى مفاد هذا الحديث والحديث الذى سبقه هو ما تقدّم فى آية حصر الولاية: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۷

الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» «۱»

من حصر هذه المقامات بعلىّ والعترة، ولا ينسجم مع الولاية والإمامة النوعية فى جميع الأزمان.

أمّا الدليل العقلى والكشفى:

فنقول:

إنّ مسألة كون العصمة وهبية إلهية أو كسبية اختيارية أو جبرية هى من المسائل والقواعد المعرفية الحسّاسة الهامّة، إلّاأنّه بعد إلقاء الضوء على هذه المسألة يتّضح عدم كون العصمة المعهودة للمقامات المتقدّمة ممّا يمكن أن تُكتسب فى دار الدنيا، فلا تكون كسبية دنيوية.

وتوضيح ذلك: إنّ العصمة لها جهات اختيارية وإن كان لها أيضاً جهات غير اختيارية. فمن تلك الجهات الاختيارية الأفعال الصادرة عن العصمة، فإنّها اختيارية؛ حيث إنّها تصدر عن علم وقدرة؛ إذ العلم اللدنى الخاصّ الاصطفائى والقدرة المتولّدة منه تستتبع صدور الأفعال عنها، وكلّ فعل يصدر عن علم وقدرة فهو اختيارى.

ومن الجهات الاختيارية فى العصمة هى أصل العصمة كملكة أو جوهر نورانى من سنخ العلم فى الذوات المطهّرة، ومعنى الاختيارية فى أصل العصمة ليس بمعنى إمكان اكتسابها فى دار الدنيا بعد أن لم تكن، بل بمعانٍ أُخرى:

منها: ما أُشير إليه فى صدر دعاء الندبة الشريف، عند قوله عليه السلام: «اللّهمّ لك الحمد على ما جرى به قضاؤك فى أوليائك الذين استخلصتهم لنفسك ودينك، إذ اخترت لهم جزيل ما عندك من النعيم المقيم الذى لا زوالَ له ولا اضمحلال، بعد أن شرطت عليهم الزهد فى درجات هذه الدنيا الدنية وزخرفها وزبرجها، فشرطوا لك ذلك، وعلمت منهم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۱۹۸

الوفاء فقبلتهم وقرّبتهم وقدّمت لهم الذكر العلىّ والثناء الجلىّ، وأهبطت عليهم ملائكتك وكرّمتهم بوحيك ورفدتهم بعلمك، وجعلتهم الذريعة إليك والوسيلة إلى رضوانك» «۱».

فبيّن عليه السلام أنّ العصمة المعطاة لهم والتى عبّر عنها عليه السلام بقوله: «فقبلتهم..

وجعلتهم»، أى إهباط الوحى والملائكة عليهم، والإرفاد بالوحى اللدنى وتقديم الذكر العلى، وغيرها من شؤون العصمة الوهبية، إنّما

أعطاها الباری لهم منذ بدو نشأتهم؛ لعلمه تعالی بخصوصیة فی ذواتهم، وهی اشتراطهم وتعهّدهم بطاعة اللَّه من بدو تولّدهم إلی منتهی عمرهم فی دار الدنیا، وزهدهم فی کلّ درجات الدنیا وزخرفها وزبرجها.

وهذا نظیر المعلّم الذی یتفرّس فی بعض تلامیذه النبوغ والأهلیة والقابلیة والجدّ والاجتهاد منذ أوائل حقبة التعلیم، فیولّیه عنایة خاصّة تزید علی بقیة الطلاب؛ لاستحقاق ذلک التلمیذ وتأهّله بقابلیة تفوق البقیة، فیکون من الحکمة والجود أن یولّی المعلّم مزید اهتمام ورعایة وتفقّد وتعلیم لذلک التلمیذ دون الآخرین، وذلک مثل الزارع إذا کانت له أنواع من قطع الأرضین، فواحدة خصبة حیّة منتعشة طیبة، وأُخری متوسّطة معتادة الأوصاف، وثالثة سبخة أقرب إلی المیتة، فإنّه والحال هذه یخصّ الأرض الخصبة بالبذر الثمین المنتج والمثمر ویولّیها مزید من الخصائص، کالماء العذب وتقلیب التربة ونحو ذلک، دون القطعتین الأُخرتین، بل الثالثة لا یُزرع فیها إلّاالعشب وما تقتاده الحیوانات.

ومنها: من الجهات الاختیاریة فی أصل وجود صفة العصمة ما أُشیر إلیه فی خطبة الصدّیقة وزیارتها علیها السلام:

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۱۹۹

...«وأشهد أنّ أبی محمّداً عبده ورسوله، اختاره قبل أن یجتبله، واصطفاه قبل أن یبتعثه، وسمّاه قبل أن ینتجبه، إذ الخلائق بالغیب مکنونة وبستر الأهاویل مصونة وبنهایة العدم مقرونة، علماً منه بمآل الأُمور وإحاطة بحوادث الدهور ومعرفة منه بمواقع المقدور، وابتعثه إتماماً لعلمه وعزیمة علی إمضاء حکمه وإنفاذاً لمقادیر حقّه» «۱».

وکذلک ما ورد فی زیارتها: «یا ممتحنة امتحنک اللَّه الذی خلقکِ قبل أن یخلقکِ، فوجدکِ لما امتحنکِ صابرة» «۲»

، فإنّ الامتحان فی رتبة العلم الربوبی والاصطفاء والاختیار والانتجاب فی أُفق العلم الإلهی قبل خلق النبیّ صلی الله علیه و آله وقبل خلق الزهراء علیها السلام، یدلّ علی وقوع العلم الإلهی علی خصوصیة فی تلک الذوات المطهّرة التی حباها اللَّه بختم النبوّة والحجّیة علی الخلق.

ونظیر ذلک ما یصنعه الزارع، فإنّه یرجع فی انتخاب البذر والزرع إلی علمه بخصائص البذور وأنواع ثمارها وصالحها من طالحها، ثمّ یختار أَنفَسها جودةً وطیبة، ویُسمّی هذا بالامتحان فی مقام العلم قبل الإیجاد والوجود الخارجی.

ومنها: ما وقع من امتحانات فی العوالم السابقة، کعالم الذرّ المشار إلیه بقوله تعالی: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّکَ مِنْ بَنِی آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّیَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَی أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّکُمْ قَالُوا بَلَی شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا یَوْمَ الْقِیَامَةِ إِنَّا کُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِینَ» «۳»

، ومثله: عالم المیثاق، وخلق الطینة، وعالم الأصلاب والأرحام والنطفة، وغیرها من العوالم السابقة علی نشأة الإنسان فی دار الدنیا، فإن فی تلک العوالم سنخ امتحان واختبار یختلف عن سنخ الامتحان والاختبار فی دار الدنیا، ولا یُؤهّل للمقام الخاصّ من

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۲۰۰

النبوّة والإمامة والحجّیة علی الخلق إلّامن قد فاز فی تلک الامتحانات وانتُجب واصطُفی هاهناک. فمن ثمّ لا تکون کسبیة فی دار الدنیا.

ومنها: لا یمکن أن تتحقّق فیمن یفترض فیه إمکان الزلل، أی فیمن یفترض فیه عدم الأمان من الوقوع فی المعصیة، ولأجل خفاء تلک الامتحانات فی تلک العوالم عن الخلق وخفاء قابلیات البشر وخفاء معادنهم وطینتهم، کان من الضروری فی البدیهة التکوینیة والعقلیة أن یکون تعین صاحب مقام النبوّة أو الرسالة أوالإمامة والولایة المطلقة والحجّیة علی الخلق هو باطّلاع اللَّه تعالی معرفة ذلک بالنصّ الإلهی الوحیانی والمعجزة، وإلی ذلک یشیر تعالی: «وَرَبُّکَ یَخْلُقُ مَا یَشَاءُ وَیَخْتَارُ مَا کَانَ لَهُمُ الْخِیَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَی عَمَّا یُشْرِکُونَ* وَرَبُّکَ یَعْلَمُ مَا تُکِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا یُعْلِنُونَ» «۱».

ولأجل ذلک، أطبقت الإمامیة علی ضرورة المعجزة والنصّ الإلهی علی صاحب الإمامة والولایة المطلقة والحجّیة علی الخلق، وأنّها تستحیل أن تکون کسبیة فی دار الدنیا. وهذا بخلاف نظریة الصوفیة وبعض العرفاء؛ حیث زعموا أنّ مقام الولایة المطلقة مفتوح بابه

لكلّ وارد وسالك للطريقة، ويتحقّق بالحقيقة.

وقد عرفت أنّ الوجوه التى تشبّثوا بها من الآيات والأحاديث غاية مفادها هو إمكان الوصول إلى المقامات المعنوية العامّة، كمقام استجابة الدعوة بنحوٍ محدود، أو نيل شىء من الحكمة وبعض درجات التقى والصدق والإحسان والعبودية وغيرها، لا بنحو الاستيفاء التامّ بكلّ درجاتها لتبلغ المقامات الخاصّة كالولاية المطلقة والإمامة والحجّية على الخلق.

ومن ثمّ لم يتجرّوا على دعوى بلوغ النبوّة التشريعية أو مقام إبلاغ الرسالة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰۱

الإلهية، مع أنّ التفرقة لا وجه لها، إلّاقاعدة الاصطفاء والاختيار الإلهى التى هى مفاد نظرية النصّ الإلهى على أصحاب هذه المقامات الخاصّة، من دون فارق بين النبوّة والرسالة والإمامة والولاية المطلقة والحجّية على الخلق والخلافة الإلهية الكبرى.

وخير شاهد على بطلان زعمهم: ما يلاحظه المتتبع المدقّق المحقّق فى كتبهم وكلمات روادهم فى تفسير الآيات والمعارف، وباب التأويل للآيات التنزيلية والتكوينية، وباب الآداب والسنن، وغيرها من أبواب المعارف ... فيلاحظ كم لهم من رأى ونظر قد تبيّن- فى التحقيقات العلمية والحكمية والمشاهدات- بطلانها وقصورها عن الإحاطة بتمام الواقع، وضحالة نابعة من البيئة العلمية والمذهبية التى ترعرع ونشأ فيها ذلك الصوفى والعارف.

فبون بين ما يفسّرونه من معارف وتأويلات، وبين ما يشاهده المحقّق الحكيم السالك فى المعارف المأثورة عن بيت النبوّة، وأين الثرى من الثريا؟

حتّى أنّ بعض الأكابر من الصوفية يعتقد بالهيئة البطليموسية ويرتّب عليها مزاعم من المكاشفات، أو تراه يبنى على الجبر الأشعرى والمسلك الأشعرى فى الحسن والقبح، أو يقول أنّ الولى وإن كان تابعاً فى علم التشريع والأحكام للنبىّ، إلّا أنّ النبىّ قد يكون تابعاً له فى المعارف والعلوم الحقيقية، ثمّ اعتمد فى ذلك على قصّة أُسارى بدر المُختلَفة، وحديث تأبيرالنخيل الموضوع.

وقد ردّ عليه السيد حيدر الآملى بقوله: فكيف يخطئ فيها من هو موصوف بأنّه «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» «۱»

، وكذلك من هو موصف ب:

«مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى» «۲»

. فالشيخ ابن عربى والشارح

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰۲

الكاشانى لو كانا عالمين بأُصول أهل البيت عليهم السلام لما قالا هذا، ولما نسبا الرسول المعصوم من الخطأ إلى الخطأ، ولما نسبا غيره إلى الصواب «۱».

ثمّ قال: فنسبة مثل هذا من الشيخ الحاتمى إلى النبىّ والشراح- سوء أدب وإهمال من جانبه صلى الله عليه و آله.

وأما الشارح الثالث، وهو داود القيصرى وكان تلميذ لعبد الرزّاق الكاشانى المذكور فهو قد أخذ بطرف النقيض والتعصّب وقال:.. وأمثال هذه المهملات من غير تمسّك إلّابقول الشيخ- لا يُعتد بها. ثمّ نقل قول ابن عربى فى كون علماء الظاهر من الأئمّة الأربعة لهم الوراثة فى التشريع، وأنّ الوراثة لباطن الشرع مخصوصة لعلماء الباطن العالمين بأسرار الحقيقة.

فردّ عليه السيد حيدر بقوله: وقط ما التفت فى ذلك إلى ذكر أهل البيت عليهم السلام وعترة النبىّ صلى الله عليه و آله وأمير المؤمنين والمهدى عليهم السلام، الذين هم ورثته حقيقةً من غير خلاف كما سبق ذكره من قول اللّه وقول النبىّ، والحال أنّ الأئمّة الأربعة ليسوا بقائلين لأنفسهم العلوم الإرثية بل الاجتهادية الكسبية، كما أشار إليه الشيخ (الحاتمى) أيضاً. وبناءً على هذا كيف يصدق اسم الإرث على الكسب، وبالعكس؟

هذا بحسب العلوم الظاهرة ونسبتها إلى الأئمّة الأربعة. وأمّا بحسب العلوم الباطنة ونسبتها إلى العارفين، فهم أهل البيت عليهم السلام

أولى وأقـدم وأليق وأنسب كما بيّنا انتساب جميع العلوم إليهم قبل هـذا، وكـذلك المشايخ والعارفون فإنّهم بأسرهم- منسوبون إليهم صورةً ومعنى. وبالجملة، فكل من يكون علمه حاصلًا بالكسب من الأُستاذ والشيخ بطريق التعليم والتعلّم فليس بإرثٍ أصلًا، وكلّ من

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰۳

يكون علمه حاصلًا بالكشف والشهود.

والعجب كلّ العجب أنّ أمثال هؤلاء يدّعون الكشف والعرفان ويحصل منهم مثل هذا الكلام. أمّا القيصرى فقد عرفت خبطه ومهملاته، وأمّا الشيخ (الحاتمى) فإنّه حيث كان يعرف أنّ عيسى عليه السلام ينزل فى آخر الزمان ويحضر عند المهدى، ويكون تابعاً له ولجدّه فى النبوّة والولاية، فنقول: كيف حكم أنّه خاتم الولاية المطلقة مع وجود علىّ عليه السلام بما ثبت (أى الذى ثبت) له استحقاق هذه الصورة نقلًا وعقلًا وكشفاً وبقوله أيضاً؟ وحيث كان عارفاً بحال المهدى عليه السلام إلى هذه الغاية التى ذكرها وخصّ به الختمية للولاية المقيّدة المحمّدية، كيف كان ينسبها إلى نفسه ويجزم بذلك بعقله. والعجب أنّه يثبت هذا المقام لنفسه بحكم النوم، وقد ثبت هذا لغيره بحكم اليقظة بمساعدة النقل والعقل والكشف، وأين النوم من اليقظة، و (أين) القياس من الدلائل العقلية والشواهد النقلية التى تطابق الكشف الصحيح «۱»؟!

وقال السيد حيدر فى الكتاب المتقدّم فى معرض الردّ على دعوى بعض العُرفاء بأنّه خاتم الولاية المطلقة-: وهذا أمر جليل وشأن عظيم لا يستحقّه إلّا الخاتم للولاية المطلقة الذى هو علىّ بن أبى طالب صلوات اللّه عليه فلينظر العاقل إلى هذا المنصب الرفيع ويحكم بما يرى فيه، والحقّ جلّ ذكره ما اكتفى بهذا حتّى قال: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» «۲»

؛ لأنّ «أُولِى الْأَمْرِ» فى الدين لا يجوز (إلّا) أن يكون (من) الأولياء قائماً بأوامر دين اللّه وإجراء أحكام نبيّه شريعةً وطريقةً وحقيقةً، ولا يجوز أن يكون (مثل هذا الولى) إلّا معصوماً فى نفسه منصوصاً (عليه) من عند اللّه؛ لأنّ متابعته ومطاوعته كمطاوعة

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰۴

اللّه تعالى ومطاوعة رسوله، ومطاوعتهما واجبة شرعاً وعقلًا، فتكون مطاوعة أولى الأمر كذلك، وكلّ من يأمر الحقّ بمطاوعته على سبيل الوجوب لو لم يكن فى نفسه معصوماً ومنصوصاً (عليه) من عند اللّه سبحانه يلزم أن يكون هو سبحانه آمراً بمطاوعة من يكون جائز الخطأ، وهذا غير جائز عقلًا؛ لأنّ الأمر بالقبيح قبيح «۱».

وقال: فلم يبق إلّاأن يكون المراد (بأولى الأمر) الإمام المعصوم الذى لا تصدر عنه صغيرة ولا كبيرة من الصغر إلى الكبر؛ لئلّا يلزم الإخلال منه تعالى بالواجب ومن نبيّه صلى الله عليه و آله. ومع ذلك، فمعنا تقسيم عقلى وقانون كلىّ نرجع إليهما.

ثمّ استدلّ على لزوم كونه معصوماً معلوماً معيناً أى منصوصاً عليه. «۲» وقال:

وأعظم الدليل على ذلك علمه (أى المهدى) بالقرآن على ما هو عليه، وليس للشيخ (ابن عربى) ولا لغيره هذا، حتّى قالوا (إنّه) لا يقرأ القرآن على ما هو عليه إلّا المهدى إذا ظهر، وقوله صلى الله عليه و آله: «كتاب اللّه وعترتى» يشهد بذلك، لأنّه جعلهما توأمين، وقال: «لا يفترقا حتّى يردا علىّ الحوض»، وقال بعبارة أُخرى: «إنّ أولى الناس بكتاب اللّه: أنا وأهل بيتى من عترتى»، وعند التحقيق: «وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ» «۳»

إشارة إليه (أى إلى المهدى عليه السلام) وإلى أجداده المعصومين عليهم السلام.

وقول النبىّ صلى الله عليه و آله: «من أراد علوم الأوّلين والآخرين فعليه بالقرآن» يشهد بصدق هذا كلّه، وليس الشيخ (ابن العربى) وإن كان عالماً عارفاً فى هذا المقام، أعنى بأن يكون له الاطّلاع على أسرار القرآن على ما هو عليه فى نفس الأمر، وإن قال أنا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰۵

القرآن والسبع المثانى وروح الروح لا روح الأوانى «۱».

وقال بعض العلماء فى قوله تعالى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ

بِإِذْنِ اللَّهِ» «۲»

الآية، فالظالم هاهنا من العباد هو الذى ما أعطى حقّ كتاب اللّه تعالى وما حكم به، والمقتصد هو الذى أعطى حقّه وأقرّ به وقام بما فيه بقدر وسعه، والسابق بالخيرات هو الإمام المعصوم المنصوص (عليه) المخصوص بهذا المقام، فافهم جيداً واسمع قوله جلّ ذكره: «وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِك هُمُ الْفَاسِقُونَ» «۳»

، ومن جملة ما أنزل اللّه قوله تعالى: «قُلْ لَاأَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِى الْقُرْبَى» «۴»

، وأنت لا تعطى عوض المودة إلّاالمبَغْضَة، فكيف حكمت بالقرآن؟ وأقلّ المبغضة أنّك تنسب مرتبتهم وإمامتهم إلى الغير بغير حقّ، لا جرم صرت مستحقّ أن يُقال فيك:

«وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِك هُمُ الظَّالِمُونَ» «۵»

، وأن يقال: «أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ» «۶»

، ويقال: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ* خَالِدِينَ فِيهَا لَايُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ» «۷»

، هذا مضى وتلك شقشقة هدرت ثمّ قرّت «۸» أمراً.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰۷

القراءة الجديدة الثالثة فى حديث الغدير ولايتهم السياسية المدنية ... ص: ۲۰۷

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِى شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِك خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا* أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْك وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِك يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا» «۱».

فبيّن تعالى أن الانقياد والطاعة والتبعية السياسية فى النظام الاجتماعى السياسى لا تجوز ولا تحلّ لغير الرسول صلى الله عليه و آله وأولى الأمر المعصومين عليهم السلام، وكلّ مُطاع ومُنقاد له فى النظام السياسى دونهم- بحيث لا يؤول إليهم- فهو طاغوت أُمر بالكفر به، وإن كانت الآية غير خاصّة بالنظام السياسى، بل تعمّه وغيره كما مرّ أنّه الصحيح من عموم مفاد الآية.

فالانتماء السياسى إلى أىّ جهة لا تنتسب إليهم عليهم السلام، يُعد ذلك انتماءً إلى الطاغوت، فعلى صعيد الولاء السياسى واتّخاذ الهوية فى الانتساب إلى أى نظام سياسى دونهم عليهم السلام غير منتسب إليهم، يُعدّ ذلك الانتماء ركون إلى حاكم الجور وتحاكم إلى الطاغوت، وقد قال تعالى: «فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۰۸

اسْتَمْسَك بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى» «۱».

وإلى ذلك يشير قوله تعالى: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» «۲»

، فإنّ الولوج فى الانتماء السياسى إلى غير جماعة الحقّ التابعين لولاء اللّه تعالى وولاء رسوله وولاء المؤمنين وهم أولى الأمر الذين أُمرنا بطاعتهم أصحاب الأمر المتنزّل ليلة القدر، وهم الذى يرون أعمال العباد ويشهدونها كما فى قوله تعالى: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» «۳»

، وهذه الآية قد ذُكرت فى سياق نفس الآية فى سورة البراءة. ومن الظاهر أنّهم ليسوا عموم المؤمنين، بل خصوص أئمّة المؤمنين.

ومن ثمّ قُرّر فى النصوص المستفيضة والمتواترة الواردة فى الفقه وكذا فى الفتوى باباً بعنوان البغى والبغاة، المستمد من التشريع

القرآنی والسنّة القطعیة، وعُنون فی الفقه لدی کافّة المذاهب، فهو من الأبواب المتأصّلة فی الفروع، وقد اتّفقوا علی تعریفه بأنّه: الخروج عن طاعة الإمام العادل وهذه مرتبة من مراتب ولایة إمام الحقّ.

وقد روی الفریقان بطرق عدیدة: «إن من مات ولم یبایع إمام زمانه مات میتةً جاهلیة»، وفی بعض الروایات «من مات ولیس فی عنقه بیعة إمام مات میتةً جاهلیة»، وقد روی بألفاظ أُخری أیضاً.

ولا ـ ریب أنّ مفاده لا ینطبق إلّاعلی إمام الأصل وهو المعصوم علماً وعملًا؛ لأنّه لا یُتصوّر أن یکون شخصاً غیر المعصوم له من الطاعة السیاسیة وغیرها ذات هذا

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۲۰۹

الشأن بحیث لا یموت المسلم والمؤمن علی صفة الإسلام ویکون موته میتةً جاهلیة، فطاعته هی الحدّ الفاصل بین الإسلام والکفر بلحاظ الأثر الأخروی، فهذا الشأن لا ـ یکون إلّالمن اصطفاه اللّه وطهّره من الأرجاس والذنوب، لا ـ من یکون فی معرض اقتراف المعاصی والکبائر ولا یؤمن من الوقوع فی سخط اللّه وغضبه.

فمفاد الحدیث النبویّ یقرّر أنّ تولّی الإمام سیاسیاً وطاعته فی الحکم والانتماء إلیه فی الهویة السیاسیة دخیل فی الإیمان وصحّته والخروج عن حدّ الکفر القلبی الأُخروی، هذا فضلًا عن معرفة ذلک الإمام والاعتقاد والإیمان بإمامته فالطاعة والولاء لحاکمیته هی بهذا الشأن، فأیّ انتماء وتحرّک وحرکة وهویة سیاسیة لا تستند إلی إذن الإمام وأمره یکون خروج عن طاعته وتدبیره وبغیاً علی ولایته السیاسیة. وهذا المفاد للحدیث النبویّ یطابق مفاد الآیة السابقة من لزوم إطاعة أُولی الأمر وحرمة التحاکم إلی غیرهم من الطواغیت.

وقد وردت الروایات المستفیضة بهذا المضمون، الدالّة علی أنّ المسلم والمؤمن یجب علیه أن ینتمی ویعیش فی ظلّ النظام السیاسی المدبَّر من قبل المعصوم، سواء کان ذلک النظام السیاسی بصورة الحکومة المعلنة رسمیاً، کما فی عهده صلی الله علیه و آله وعهد وصیّه علیه السلام وسبطه المجتبی علیه السلام، أو بصورة الحکومة غیر الرسمیة فی ظل النظام الإیمانی، وهو نظام الطائفة الإمامیة الاثنی عشریة الاجتماعی الذی بُنی بیدهم علیه السلام.

ویندرج فی هذا المقام عدّة أبواب فی النظام السیاسی، کباب الجهاد من:

حرمة الجهاد مع إمام لا یُؤمّن علی الحکم ولا ینفذ فی الفیء أمر اللّه عزّوجلّ، وکباب القضاء من: حرمة التحاکم إلی حکام الجور، وهو کلّ حاکم لم یستمد صلاحیة قضائه من المعصوم، وکباب الفتوی أیضاً؛ وذلک لأنّ التقاضی والقضاء وصلاحیة بیان القوانین الشرعیة هما من شُعب سلطات النظام السیاسی، واللازم

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۲۱۰

فیه هو الانتظام فی المنظومة التابعة والمنقادة للمعصوم وتدبیره، وبالتالی یتحقّق العیش فی ظلّ حکومته وحاکمیته ولو بصورة نظام اجتماعی للطائفة والمذهب، وإن لم یکن بصورة نظام الدولة الرسمیة.

وحینئذٍ یکون ذلک تمسّکاً وأخذاً بحجزتهم وعیشاً فی کنفهم ومکثاً فی ظلّهم السیاسی وتأدیةً لحقوقهم، ومن ثمّ أشارت الآیة السابقة إلی التناقض والتهافت بین دعوی الإیمان بما أنزل اللّه، وبین العیش والانتماء السیاسی فی ظلّ الکیانات الجائرة التی لا ـ تستمدّ مشروعیتها من اللّه ورسوله صلی الله علیه و آله.

وکذلک قوله تعالی: «أَلَمْ تَرَ إِلَی الَّذِینَ یَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَیْکَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِکَ یُرِیدُونَ أَنْ یَتَحَاکَمُوا إِلَی الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ یَکْفُرُوا بِهِ» «۱»

، وقوله تعالی: «أَفَحُکْمَ الْجَاهِلِیَّةِ یَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُکْمًا لِقَوْمٍ یُوقِنُونَ» «۲»

، وقوله تعالی: «فَلَا وَرَبِّکَ لَایُؤْمِنُونَ حَتَّی یُحَکِّمُوکَ فِیما شَجَرَ بَیْنَهُمْ ثُمَّ لَایَجِدُوا فِی أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَیْتَ وَیُسَلِّمُوا تَسْلِیمًا» «۳»

، وهذه الآیة فی ذیل الآیة الأُولی.

فتبین الآیات الکریمـة أنّ الإیمـان لا ـ یتمّ إلّابالولاـء السیاسـی فی کـلّ شـعبه، من القضاء والتشـریع والتـدبیر إلی من أعطت السـماء له الصلاحیهٔ، ولا یکفی مجرّد المعرفهٔ والإقرار بالقلب.

وهـذا مقامٌ خطیر من مقامات ولایـهٔ اللّه وولایـهٔ رسوله وأُولی الأمر المطهّرین الذین أُمرنا بطاعتهم. ویتّضح بذلک أنّه یحتمل فی قوله تعالی فی آیهٔ الغدیر:

«الْیَوْمَ أَکْمَلْتُ لَکُمْ دِینَکُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَیْکُمْ نِعْمَتِی وَرَضِیتُ لَکُمُ الْإِسْلَامَ دِینًا» «۴»

أنّ إکمال الدین حصل بالبیعهٔ السیاسیهٔ لأمیر المؤمنین علیه السلام فی غدیر خمّ؛ وإلّا ففرض

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۱۱

الإقرار بإمامته ومعرفته بالإمامـهٔ وأخـذ ذلک فی حصول الإیمان القلبی قـد حصل فی یوم الدار عند نزول هذه الآیهٔ: «وَأَنْذِرْ عَشِیرَتَکَ الْأَقْرَبِینَ» «۱»

المعروف بحـدیث الـدار فی الآیات والسور المکّیهٔ «۲» فضـلًا عن المدنیـهٔ. فالتدرّج هو فی بیان رسول اللّه صـلی الله علیه و آله لشـعب الولایـهٔ ومراتبها؛ وإلّا فأصل الولایـهٔ قـد أُخـذ رکناً فی الإیمان والـدین منذ أوائل البعثهٔ، کما فی سورهٔ الشـعراء، وجعل آدم خلیفهٔ أی إماماً، ومقام الإمامهٔ فی السور المکّیهٔ.

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۱۳

تلوّن الفقه بولایتهم علیهم السلام موقعیهٔ الإمامهٔ فی بقیهٔ أرکان الدین ... ص: ۲۱۳

اشارهٔ

قراءهٔ جدیدهٔ فی حدیث:

«من مات ولم یعرف إمام زمانه مات میتهً جاهلیهٔ»

قد روی الفریقان بنحوٍ مستفیض أو متواتر حدیث النبی صلی الله علیه و آله: «من مات ولم یعرف إمام زمانه مات میتهٔ جاهلیهٔ» «۱»

. وألفاظ الحدیث فی بعض الطرق:

«من مات ولیس فی عنقه بیعهٔ لإمام مات میتهٔ جاهلیهٔ» «۲».

والمتبادر من فقه هـذا الحـدیث وجود أئمّـهٔ فی هـذه الأُمّـهٔ ولهـذا الدین، بهم یتقوّم الإیمان، وبمعرفتهم النجاهٔ، وأنّ معرفتهم علی حدّ معرفـهٔ بقیـهٔ أُصول الدین فی کونها موجبهٔ لحصول حقیقهٔ الدین والدیانهٔ، وعدم تلک المعرفهٔ موجب الخروج من حدّ الإیمان وحقیقهٔ الإسلام إلی حدّ الکفر الأُخروی.

وأمّـا مفـاد الحـدیث علی اللفـظ الآـخر وهو البیعـهٔ والتی بمعنی الطاعـهٔ السیاسـیهٔ، فله معنی یتنـاول المعنی السـابق وزیـادهٔ، حیث یبیّن الحدیث علی اللفظ الثانی (البیعهٔ): أنّ الطاعهٔ السیاسیهٔ والقانونیهٔ للإمام دخیلهٔ فی تحقّق الإیمان، ومن ثمّ

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۱۴

ینفتـح مسار آخر لقراءهٔ الحـدیث بنحو أعمق، ألا وهو البحث فی العلاقـهٔ بین الإمامهٔ وبقیهٔ أرکان الدین، ولکی أن تعبّر موقعیهٔ الإمامهٔ فی الأبواب الفقهیهٔ وفصول التشریع، کی نلاحظ ونتتبع لون الولاء السیاسی والقانونی للمعصوم علیه السلام.

فلو أراد الباحث تصفّح التشریع فی الأبواب:

فأوّلًا: فی باب الاجتهاد والتقلید، فإنّ منصب الإفتاء والفُتیا للمجتهد والفقیه منشـعبهٔ صـلاحیته من إذن وتخویل الإمام المعصوم، ویرشد إلی هذه الحقیقهٔ أنّ الفُتیا لیست مجرّد إخبار محض کما هو الحال فی نقل الراوی للروایهٔ، بل هی سـلطهٔ تشـریعیهٔ لا بمعنی الصـلاحیهٔ

فى تشريع الأحكام، بل بمعنى أنّ الفهم التخصّصى لاستنباط واستنتاج الأحكام هو قدرة فى معرفة الأحكام وبيانها، وبالتالى فهى قدرة فى الخطاب القانونى المؤثّر فى المجتمع.

ومن ثمّ اعتُبرت السلطة القانونية إحدى سلطات الحكم السياسى الاجتماعى، ذات نفوذ وامتداد فى المجتمع. ومن ثمّ كان منصب الفتوى والذى هو أحد المناصب المرجعية الدينية- هو مسند ولاية نيابية ينوب فيها الفقيه والمجتهد عن المعصوم، ضمن مجال محدود بالقياس إلى علم المعصوم اللدنى، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» «۱»

، حيث جعلت الآية موقعية الفقيه فى طول بنيابته عن المعصوم فى حدود ما يتلقّاه عنه، فلا يُعقل إسناد هذا المنصب لغير المؤمن وغير العادل، وليس هو وزان الرواية حيث يُقبل فيها خبر الموثّق وإن لم يكن عادلًا، وبعبارة أُخرى لا يستنيب الإمام المعصوم من لا يأتمّ به ولا يعتمد إمامته فى هذا الدور من المنصب الخطير

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۱۵

فى الدين.

وكذلك الحال فى منصب القضاء والمناصب الأُخرى التى يقوم بها نيابة عن المعصوم فى ضمن مجال محدود، بالقياس إلى صلاحيات المعصوم بسبب العصمة العلمية والعملية، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» «۱»

، حيث جعل الأحبار وهم العلماء، فى‌طول الربانيين وهم الأوصياء المستحفظون ينوبون عنهم فى بعض حدود الصلاحيات.

فيُعلم من ذلك أنّ صلاحيات نيابة الفقيه أو المجتهد كلّها منشعبة ومتعلّقة بالمعصوم وإمامته، فهذا الباب مرتبط عضوياً بشؤون الإمام المعصوم، فمن الغفلة بمكان بتر صلة هذا الباب الذى هو باب الفتوى والقضاء وباب الحكم وباب الحدود ونحوها، عن الصلة بشؤون المعصوم، بدعوى أنّ الفتوى إخبار محض.

أو أنّ القضاء ليس بتنصيب نيابى بل هو عبارة عن قاضى التحكيم، أى بتراضٍ من الخصمين، وأنّ صلاحية نفوذ القضاء ناشئة من التزام وتوافق طرفى النزاع فى الخصومة، أو أنّه ناشٍ من قاعدة الحسبة التى مؤدّاها استكشاف الجواز وإن لم يكن إذناً ولائياً ونيابة، بل هو جواز تكليفى محض وليس مؤدّىً حقوقياً، وبالتالى يكون التمسّك بقاعدة الحسبة تجاوز على ضرورة امتداد ولاية المعصوم إلى هذه المواقع، والحدّ من أياديه وشؤون تصرّفه وصلاحيات تصرّفه.

وكذلك ما يقال من تفسير صلاحية الحكم للفقيه والمجتهد الناشئة من

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۱۶

انتخاب الأُمّة بمقتضى قاعدة الشورى بالمعنى المقلوب لها، بمعنى سلطة الأكثرية؛ لأنّ المعنى الأوّل الصحيح لها هو بمعنى المداولة الفكرية والاطّلاع والفحص المعلوماتى، واتّباع منهج الفحص العلمى الخبروى والفرق الاستشارية التخصّصية فى كلّ مجال، وكذلك ما يقال من تفسير صلاحية الفقيه والحاكم من أنّها ناشئة من العقد والتعاقد بين الأُمّة والحاكم المسمّى بالبيعة. وكلّ هذه المبانى تصبّ فى بتر الصلة مع المعصوم، وتحديد صلاحياته وولايته أو تجميدها، وبالتالى هذه التنظيرات الفقهية تؤول إلى حسر المعصوم عن ولايته الفعلية وتجميدها، وتصوير المبنى على تصوّر خاطئ، وهو عدم التصدّى الفعلى من قبل المعصوم للأمور، وبالتالى يؤول الأمر إلى تصوّرات اعتقادية خاطئة خطيرة فى معرفة الإمام والإمامة، وإن كان هذا التلازم بين هذا التنظير الفقهى وهذه اللوازم الأُخرى هو تلازم نظرى خفى مغفول عنه.

وقال الشيخ المفيد فى المقنعة «۱» فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر:

(فأمّا إقامة الحدود: فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل اللَّه تعالى، وهم أئمّة الهدى من آل محمّد عليهم السلام، ومن نصّبوه لذلك من الأمراء والحكّام، وقد فوّضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان، فمن تمكّن من إقامتها ... ويجب على إخوانه من المؤمنين معونته على ذلك إذا استعان بهم، ما لم يتجاوز حدّاً من حدود الإيمان، أو يكون مطيعاً فى معصية اللَّه تعالى به، لم يجز لأحد من المؤمنين معونته فيه، وجاز لهم معونته بما يكون به مطيعاً للَّه‌تعالى من إقامة حدّ وإنفاذ حكم على حسب ما تقتضيه الشريعة، دون ما خالفها من أحكام أهل الضلال ... وليس لأحد من فقهاء الحقّ ولا من نصّبه سلطان الجور منهم للحكم أن

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۱۷

يقضى فى الناس، بخلاف الحكم الثابت من آل محمّد عليهم السلام، إلّاأن يضطرّ لذلك للتقية والخوف على الدين والنفس ... ومن لم يصلح للولاية على الناس لجهلٍ بالأحكام أو عجز عن القيام بما يُسند إليه من أُمور الناس، فلا يحلّ له التعرّض لذلك والتكلّف، فإن تكلّفه فهو عاصٍ غير مأذون له من جهة صاحب الأمر الذى إليه الولايات، ومهما فعله فى تلك الولاية فإنّه مأخوذ به محاسب عليه ومطالب فيه بما جناه، إلّاأن يتّفق له عفو من اللَّه تعالى، وصفح عمّا ارتكبه من الخلاف له، وغفران لما أتاه). انتهى.

ثانياً: فى باب العبادات، فإنّ مشهور علماء الإمامية بنوا على شرطية الإيمان والمعرفة بالأئمّة فى صحّة العبادات، وقد ساقوا فى ذلك أدلّة قرآنية وروائية «۱»، وهى الآيات التى تدلّ على حبط العمل من دون الإيمان، نظير ما وقع فى قصّة إبليس اللعين، حيث حبطت عبادته الطويلة الأمد بتركه ولاية ولىّ اللَّه وخليفته.

وكذا قوله تعالى: «وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى» «۲»

، وقوله تعالى: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» «۳»

، وقوله تعالى: «وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» «۴»

، وقوله تعالى فى وصف حال الذين فى قلوبهم مرض: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ» «۵»

، وقد فسّر البارى المرض فى القلوب بالضغينة حينما قال: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ» «۶»

، وهى فى قبال مودّة القربى المفترضة، إلّاأنّ بعض متأخّرى هذا العصر احتملوا أنّ غاية مفاد تلك الأدلّة هى نفى القبول والثواب

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۱۸

الأُخروى، لا صحّة العمل بلحاظ سقوط العقوبة، وإن لم يعتمدوا على مجرّد هذا الاحتمال فى صحّة نيابة غير المؤمن فى‌العبادة

ولا يخفى أنّ هذا البحث شامل للاعتقاديات أيضاً، من الأيمان بالتوحيد والنبوّة والمعاد، كما أشرنا إليه فى مقالة سابقة.

فيتأتّى القولان فى ذلك أيضاً، وإن كان فى تسمية الاحتمال الثانى قولًا مسامحةً، فعلى قول المشهور لا يكون ذلك الاعتقاد بأُصول الدين من دون الولاية لخليفة اللَّه سالماً صحيحاً، بل منطوياً على نمط من الشرك والكفر، كالذى حصل لإبليس مع إقراره بالربوبية والمعاد، حيث طلب الإنظار إلى يوم البعث، وكذلك كان مقرّاً بنبوّة آدم وتفضيله عليه إلّاأنّه حيث كان غير منقاد لولاية خليفة اللَّه، لم يكن إيمانه صحيحاً، ولم ينجه من مصير الخلود فى النار.

وأمّا على القول الآخر، فيكون الإقرار متحقّقاً، ولا يُعاقب على التوحيد والنبوّة والمعاد، وإن عوقب على ترك الإقرار والإيمان بالولاية، لكنّه لا يُثاب على ما قد أقرّ به من التوحيد والنبوّة والمعاد من أُصول الدين.

ومحصّل الفرق بين القولين: إنّه على قول المشهور يبطل جميع أعمال التارك للولاية والإيمان، سواء البدنية أو القلبية الاعتقادية، فيعاقب على تركها، لأنّه قد أتى بها بنحو فاسد خاطئ، وبالعكس على القول الآخر، فإنّه لا يعاقب على ما أقرّ به من أُصول الدين، بل غايته أنّه لا يثاب عليها، وغاية ما يعاقب عليه على هذا القول يقتصر على ترك ولاية ولىّ اللَّه.

فبين القولين جهات من الفرق واضحة، فعلى القول الثانى تضعف شدّة لون ولاية الإمام فى الأعمال، بخلافه على القول الأوّل؛ فإنّ التركيز فيه واضح، وباب العبادات أحد الأقسام الأربعة لمجموع الفقه.

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۲۱۹

الضريبة المالية ...: ص: ۲۱۹

ثالثاً: الخمس، وهو وإن کان من العبادات، إلّاأنّ الکلام فیه من حیثیة أُخری، وهی جواز التصـرّف فیه بإیصاله إلی المصارف الشرعیة. وقـد اختلفت التخریجات فی ذلک، فمن تخریـج أنّه من باب مجهول المالک، ومن ثمّ یحتاط بالتصـدّق به عنه (عج) عند صـرفها فی المصارف الشرعیة.

فیکون مستند جواز التصرّف حکم مجهول المالک، لا المأذونیة المنشعبة من ولایة الإمام علیه السلام.

وقیـل: بجواز التصـرّف والإیصـال إلی المصـارف الشـرعیة من بـاب أنّ الخمس هو لمقام الحاکم والحکومـة، وإن کان بعض مصارفه الذرّیة من بنی هاشم زادهم اللَّه شرفاً- وعلی ذلک فکلّ من یتصدّی للحکم الشرعی یسوغ له التصرّف، وإن کانت صلاحیة حکمه قد انبثقت من ولایـة الأُمّـة علی نفسـها، وبالتالی فلا یکون التصـرّف فی الخمس بأذنٍ منه علیه السـلام، بل ولا تکون ولایته علی الخمس فعلیة حینئذٍ.

وقیل: تخریـج الجواز المزبور من باب الحسبة؛ إذ الأصل عدم ثبوت ولایة نیابیة للمجتهد من قبل المعصوم. إلی غیرها من التخریجات التی تبتنی علی عدم استفادة الجواز من المأذونیة منه (عج) باعتبار ولایته علی الخمس.

فهی إمّـا تعطّـل ذات الولایـة التی له (عـج)، أو تعطّـل آثار الولایـة، مع أنّ جعل الخمس بنصّ الآیـة وکـذلک الفیء هو لـذی القربی المعصومین؛ لمکان التعلیل فی آیة الفیء بإقامة العدالة المالیة فی المجتمع، قال تعالی: «کی لا یکون دولة بین الأغنیاء منکم» «۱»

حیث إن إرساء العدالـة یتوقّف علی العلم اللدنی التامّ المحیط بنظم المال والنقد والاقتصاد، وغیرها من المنابع والحقول المالیة وموارد البیئة

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۲۲۰

الأُخری لتداول المال، کما یتوقّف علی علوم الإدارة والتدبیر الثاقبة، وعلی الأمانة البالغة لدرجة العصمة العملیة.

فالولایـة للخمس والفیء خاصّـة به (عـج)، وولایته فعلیة غیر معطّلة إلی أن یرث اللَّه الأرض ومن علیها، وکلّ صـلاحیة ومأذونیة یجب أن تکـون من قبـل شـخصه الشـریف، نظیر التوقیع الشـریف: «أمّـا الحوادث الواقعـة فـارجعوا فیهـا إلی رواة حـدیثنا»، ونحو ذلـک مما یستشفّ منه المأذونیة.

وقـد یُظنّ أنّ قاعـدة الحسـبة أوفق بالاحتیاط، حیث إنّها مبتنیـة علی عـدم ثبوت النیابـة للمجتهـد من قبل المعصوم، وإنّ ما یتصـدی له المجتهـد من الأُمور العامّـة إنّما هو من باب الجواز التکلیفی المحض، لا المأذونیـة النیابیـة، وفی الحقیقة فإنّ قاعدة الحسـبة فی أصـلها مبنیـة- کما هی لـدی جمهور أهل سـنّة الجماعـة- علی عـدم وجود المنصوب للولایة العامّة بالنصّ الإلهی، فیتمسّک لجواز التصـرّف بتقریر مقدّمات الحسبة، فمؤدّی الحسبة فی الحقیقة مبنیة علی عدم لزوم تولّد الجواز من قبل إذنه (عج)، وبالتالی عدم انحصار انشعاب المأذونیة من ولایته.

السلطة فی النظام العالمی ...: ص: ۲۲۰

رابعاً: الجهاد الابتـدائی فإنّه قـد أطبقت الإمامیة علی اختصاص هذا المقام بالإمام المعصوم علیه السـلام، حیث إنّ الجهاد الابتدائی فی لغة القانون الوضـعی الحدیث یوازی ویعادل الوصایة علی المجتمعات البشریة، والنظام المدنی العالمی الموحّد لإرساء العدالة العالمیة فی جمیع أرجاء الکرة الأرضـیة، فی نظام موحّد عالمی، ویکون بیده القرار الأوّل فی مصیر البشریة. وهذا مقام حسّاس خطیر لا یتأهّل

له غير المعصوم، فمن الغريب بعد ذلك التمسّک بذيل قاعدة الحسبة وتقرير مقدّمات لتصوير جواز التصدّی لغير المعصوم لهذا الشأن والمقام الخطير.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۲۱

النظام الإيماني فی‌النظام المدنی ...: ص: ۲۲۱

خامساً: باب النكاح مع أهل الخلاف. فقد ذهب كثير من المتقدّمين إلى عدم جواز نكاح المؤمنة من غير المؤمن لا- سيما غير المستضعف، كالمعاند. وذهب المتأخّرون إلى الكراهة أو إلى تقيّد المنع إذا خِيف على إيمانها، وفی بعض ما ورد فی ألسن الروايات كراهة تزويج المؤمن بغير المستضعفة، ونظير ذلک ورد فی باب الذبائح من التفصيل بين ذبيحة المستضعف وبين ذبيحة المعاند.

المشاركة فی الأنظمة الوضعية ...: ص: ۲۲۱

سادساً: باب الولايات فی الأنظمة الوضعية. فقد ورد أنّ تسلّم أحد المناصب فی الأنظمة المزبورة مشروط إمّا بالإكراه، وإمّا بغرض خدمة المؤمنين وقضاء حوائجهم.

وفی الحقيقة أنّ هذا الجواز ليس تكليفاً محضاً، وأنّما هو مأذونية منه عليه السلام وبماله من الولاية.

الإمامة والنظام المالی ...: ص: ۲۲۱

ونظير ذلک باب إحياء الموات، من أحيا أرضاً فهی له، فإنّ الجواز هنا مأذونية منهم عليهم السلام لولايتهم. وكذلک باب التعامل المالی فی أشكاله المختلفة من المداولات المالية مع الأنظمة الوضعية، كما فی شراء المقاسمات والخراج وإجارة الأراضی وقبول المنح، وغيرها، فهو إذن تسهيلی منهم عليهم السلام؛ لكونهم الحكّام الأصليين فی الحقيقة، وبيدهم شرعاً زمام الأمور، فلا يكون من مجهول المالک ونحو ذلک. كما ورد عنهم عليهم السلام «لک المهنا وعليهم الوزر»، ومن ثمّ قال الشيخ المفيد فی المقنعة: (.. ومن تأمّر على الناس من أهل الحقّ بتمكين ظالم له

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۲۲

وكان أميراً من قبله فی ظاهر الحال، فإنّما هو أمير فی الحقيقة من قبل صاحب الأمر الذی سوّغه ذلک وأذن له فيه، دون المتغلّب من أهل الضلال) «۱».

وقد تقدّم أنّ الصلاحية فی باب القضاء وإقامة الحدود والقصاص وغيرها من أبواب إقامة الحكم، هی نيابية لا بالأصالة، ناشئة من المأذونية منه (عج)، لا من تراضی المتنازعين فی باب الخصومات، ولا من تولية الناس والأُمّة، ولا من باب قاعدة الحسبة التی مؤدّاها جواز التكليف المحض وتطاول على ولايته فی هذه الأبواب من الحكم والحكومة، كما ورد قول أمير المؤمنين لشريح القاضی: «قد جلست مجلساً لا يجلسه إلّانبیّ أو وصیّ نبیّ أو شقی» «۲».

والمراد من الحصر فی كلامه عليه السلام: الحصر فی مقام الصلاحية التی هی بالأصالة، فلا تنافی الصلاحية التی هی بالنيابة بالإذن من قبلهم عليهم السلام، حيث يكون فيها الفقيه تابعاً لنظام القضاء عندهم عليهم السلام.

والحاصل، إنّ أزمّة وزمام عقال الأبواب الفقهية تتناهى إلى ولايتهم عليهم السلام، التی هی تابعة إلى ولاية الرسول، وبالتالی إلى ولاية اللَّه، والتركيز على هذا اللون والحيثية والجهة فی الأبواب الفقهية، يضبط سلامة النتائج فی التفاصيل؛ بسبب استقامة البنية الأصلية فی قواعد الأبواب المحكّمة فيها.

هذا فضلًا عن حجّية أقوال وفعل وتقرير المعصوم عليه السلام كمصدر فى الأدلّة الشرعية الأصلية، فالحجّية فى إبلاغ الشريعة والأخذ بالأحكام الشرعية عنهم عليهم السلام؛ لدورهم وصلاحيتهم التشريعية التابعة لسنن النبى صلى الله عليه و آله التابعة لفرائض اللّه تعالى، حيثية تغاير حيثية ولايتهم عليهم السلام فى نظام القانون والفقه بما هم ولاة أمر

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۲۳

وحكّام من قبل الرسول صلى الله عليه و آله، ومن قبله تعالى عزّ اسمه، فلا يكفى فى البحث الفقهى الالتفات إلى إحدى الحيثيتين وهى الحجّية مع الغفلة عن الحيثية الأُخرى وهى ولايتهم فى الحكم والحكومة، بل اللازم الالتفات إلى تمام الحيثيات التى لهم عليهم السلام فى الأبواب الفقهية، لا الاقتصار على الاثنتين فضلًا عن الاقتصار على الواحدة منهما.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۲۵

حرمة طاعة حكام الجور والطواغيت ... ص: ۲۲۵

قال بعض: إنّ مثل معاوية ويزيد والحجّاج طاعتهم لازمة، وتولّى الجائرين واجب بالعنوان الثانوى، ويستدلّ على ذلك بضرورة حفظ النظام وأنّه لابدّ للناس من أمير برّ أو فاجر، والدليل أجنبى عمّا يتديّن به القائل من طاعة حكّام الجور وتولّيهم، وبيان ذلك بوجوه:

الأوّل: إنّ ضرورة الفعل وهو النظم لا تدلّ على مشروعية فاعلية الفاعل، نظير السجّان الذى يسقى المحبوس لديه المشرف على الهلاك ماءً غصبياً لا يدلّ على إباحة الماء؛ لأنّ شرب الماء للسجين المظلوم لا يوجب حسناً فاعلياً للفاعل، بل يوجب سوءً فى فاعلية الفاعل. ولهذا الأمر أمثلة عديدة ذكرها علماء الأُصول، نظير من يتوسّط الدار الغصبية فإن خروجه ضرورة بحكم العقل، ولكنّ ذلك لا يعنى عدم العقاب للفاعل على الخروج مع كونه بضرورة العقل. ونظير ذلك قوله تعالى: «فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ» «۱»

، فإنّه تعالى أحلّ الميتة عند الضرورة لأكلها، واستثنى من يتعمّد إلقاء نفسه فى الهلكة، كأن يسلك طريقاً صحراوياً من دون مؤونة فيضطرّ إلى أكل الميتة، فإنّ مثل هذا الشخص الذى يوقع نفسه فى هذا الاضطرار أكله ضرورى بحكم العقل، ولكن تلك الضرورة لا ترفع عنه العقاب وسوء فاعليته.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۲۶

وكذلك من يذهب بنفسه إلى مجلس يعلم بأنّه سيُكره على الفعل الحرام كالزنا والفاحشة وشرب الخمر، فإنّه بعد ذهابه إلى ذلك المجلس يكون إتيانه للفعل ضرورة؛ لوقوعه فى الإكراه، ولكنّ ذلك لا يكون عنواناً ثانوياً رافعاً لحرمة الفعل.

ومن ثمّ قال علماء الأُصول: إنّ التسبّب للوقوع فى الاضطرار للضرورات لا يرفع الحرمة، وإن كان رافعاً لفاعلية (خطاب الحكم) ومحرّكية حرمة الفعل المسمّاة بخطاب الحرمة.

الثانى: إنّه بمقتضى تمسّكه بوجوب حفظ النظام المدنى من الأموال والأعراض والنفوس، يجب تولّى الحاكم الكافر والاستعمار الأجنبى على حسب كلام هذا القائل- وإطاعته، ويلزم مشروعية حكومته؛ للضرورة المزبورة حسب ذلك الزعم.

الثالث: إنّ ضرورة حفظ النظام أىّ علاقة لها مع مشروعية حكم الحاكم الجائر ومشروعية تولّيه والركون إليه قلباً وقالباً، بل غاية لزوم حفظ النظام هو لزوم الكفّ عمّا يسبّب المزيد من الفساد والهرج والمرج إذا كان أهل الحقّ لا قدرة لهم على إزالة الجائر، ولزوم إعتماد جانب التقية (سياسة الأمن)، لا الموالاة للظالم الجائر، وكم البون بعيد بين الأمرين.

الرابع: إنّ حفظ النظام هو الذى يوجب إزالة النظام الجائر فى جملة من الصور والموارد، كما إنّ حفظ النظام يقتضى دوام إنكار المنكر، وهو على درجات: بدءاً من القلب وهو لا يسقط بحال، ثمّ اللسان (المعارضة الإعلامية)، فاليد (المعارضة التغييرية)؛ وذلك لأنّ الجور يتعدّى على أوّليات الحقوق الأوّلية فى النظام الاجتماعى، فكيف يُتوهّم أنّ حفظ النظام يقتضى ترك إنكار المنكر فضلًا عن اقتضائه التولّى والذوبان فى الجور وولاء الظلم.

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۲۷

الخامس: قوله تعالی: «وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ» «۱»

و:

«يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ» «۲»

و: «فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَاانْفِصَامَ لَهَا» «۳»

، تبین هذه الآیات حرمهٔ الرکون إلی الظالم الجائر والطاغوت بل یجب الکفر به والتمرّد علیه، کما قال رسول اللَّه صلی الله علیه و آله: «من رأی سلطاناً جائراً مستحلّاً لحرام أو تارکاً لعهد اللَّه ومخالفاً لسنّهٔ رسول اللَّه صلی الله علیه و آله، فعمل فی عباد اللَّه بالإثم والعدوان، ثمّ لم یغیّر علیه بفعل ولا قول کان حقّاً علی اللَّه أن یدخله مدخله» «۴».

السادس: إنّ ملف سیرهٔ الغاصبین لخلافهٔ أهل البیت علیهم السلام، وبدعهم وضلالاتهم، یبرهن إمتناع مشروعیهٔ خلافتهم تظلّ مع منکر أفعالهم؟ فهل مع هذا الملف من الضلالات تبقی مشروعیهٔ خلافتهم تحت عنوان ضرورهٔ حفظ النظام؟

وهل ضرورهٔ حفظ النظام تستلزم الضلالات والبدعهٔ والظلم فی الحکم؟

السابع: إنّ العنوان الثانوی کما حُرّر فی علم الأُصول لا- یرفع واقع الحکم وملاکه من المصلحهٔ أو المفسدهٔ فی الفعل، وإنّما یرفع العقوبهٔ والمؤاخذهٔ، بشرط أن لا یکون الإقدام علی الاضطرار بسوء الاختیار، وإلّا فلا ترتفع العقوبهٔ أیضاً.

الثامن: ما قام به أمیر المؤمنین علیه السلام من الامتناع علی أصحاب السقیفهٔ فی

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۲۸

مؤامرتهم، وکذلک مواجههٔ الصدّیقهٔ الزهراء لأبی بکر، وکذلک مقاطعهٔ الحسن لمعاویهٔ ومواجههٔ الحسین علیه السلام لیزید، وهم أهل بیت التطهیر الذین أذهب اللَّه عنهم الرجس وطهّرهم تطهیراً، وهم الثقل الثانی الذین أُمرنا بالتمسّک بهم، بل کلّ أئمّهٔ أهل البیت من الحسن المجتبی والسجّاد وبقیهٔ الأئمّهٔ علیهم السلام، کانوا علی حرب مقاطعهٔ مع سلطات بنی أُمیهٔ وبنی العبّاس، ومجانبهٔ للحکم الجائر، ولذلک قُتلوا وسُبوا وشُرّدوا عن أوطانهم.

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۲۹

أبواب المعرفهٔ

الفصل السادس: أقسام الصلاحیات المفوّضهٔ لهم علیهم السلام ... ص: ۲۲۹

اشارهٔ

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۳۱

أقسام الصلاحیات المفوَّضهٔ لهم علیهم السلام

والغرض من الخوض فی بحث التفویض (الصلاحیات المفوّضهٔ) لیس بسط الکلام فیه ولا استعراض أدلّهٔ وجوه البطلان فی أقسامه أو الصحیحهٔ منه، بل الغایهٔ من ذلک التنبیه علی تعدّد أقسامه وتکثّرها وتباینها عن بعضها البعض، وأنّ جملهٔ من أقسام الصلاحیات المفوّضهٔ لیست تفویضاً عُزْلیاً بعزل قدرهٔ وهیمنهٔ الباری تعالی، کما یتوهّمه غیر المتضلّع فی علوم المعارف، بل هی من باب إقداره تعالی، وهو أقدر فیما أقدر غیره علی ذلک الشیء.

الأقوال فی التفویض ...: ص: ۲۳۱

قال الشيخ المفيد قدس سره: (التفويض: هو القول برفع الحظر عن الخلق فى الأفعال والإباحة بما شاؤا من الأعمال، وهذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات، والواسطة بين هذين القولين أنّ اللّه أقدر الخلق على أفعالهم، ومكّنهم من أعمالهم، وحدّ لهم الحدود فى ذلك، ورسم لهم الرسوم، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف والوعد والوعيد، فلم يكن بتمكينهم من الأعمال مجبراً لهم عليها، ولم يفوّض لهم الأعمال لمنعهم من أكثرها، ووضع الحدود لهم فيها وأمرهم بحسنها ونهاهم

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۳۲

عن قبيحها، فهذا هو الفصل بين الجبر والتفويض) «۱».

قال المجلسى فى البحار: (وأمّا التفويض: فيطلق على معانى بعضها منفى عنهم عليهما السلام وبعضها مثبت لهم.

فالأوّل: التفويض فى الخلق والرزق والتربية والإماتة والإحياء، فإنّ قوماً قالوا إنّ اللّه تعالى خلقهم وفوّض إليهم أمر الخلق فهم يخلقون ويرزقون ويميتون ويحيون...

ثمّ ذكر لهذا القول وجهين، حكم بأنّ أحدهما كفر صريح، والآخر دلّت الأخبار على المنع عنه، ثمّ قال:

الثانى: التفويض فى أمر الدين وهذا أيضاً يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون اللّه فوّض إلى النبىّ والأئمّة عليهم السلام عموماً أن يحلّوا ما شاؤا ويحرّموا ما شاؤا من غير وحى وإلهام، أو يغيّروا ما أُوحى إليهم بآرائهم، وهذا باطل لا- يقول به عاقل؛ فإنّ النبىّ صلى الله عليه و آله كان ينتظر الوحى أياماً كثيرة لجواب سائل ولا يجيبه من عنده وقد قال تعالى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَى» «۲».

وثانيهما: أنّه تعالى لمّا أكمل نبيّه صلى الله عليه و آله بحيث لم يكن يختار من الأُمور شيئاً إلّا ما يوافق الحقّ والصواب ولا يحلّ بباله ما يخالف مشيئته تعالى فى كلّ باب، فوّض إليه تعيين بعض الأُمور، كالزيادة فى الصلاة، وتعيين بعض النوافل فى الصلاة والصوم وطعمة الجدّ، وغير ذلك ممّا مضى، وسيأتى إظهاراً لشرفه وكرامته عنده، ولم يكن أصل التعيين إلّابالوحى، ولم يكن الاختيار إلّابالإلهام،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۳۳

ثمّ كان يؤكّد ما اختاره صلى الله عليه و آله بالوحى، ولا فساد فى ذلك عقلًا، وقد دلّت النصوص المستفيضة عليه ممّا تقدّم فى هذا الباب وفى أبواب فضائل نبيّنا صلى الله عليه و آله.

ولعلّ الصدوق إنّما نفى المعنى الأوّل حيث قال فى الفقيه: وقد فوّض اللّه عزّوجلّ إلى نبيه صلى الله عليه و آله أمر دينه ولم يفوّض إليه تعدّى حدوده وأيضاً هو رحمه اللّه قد روى كثيراً من أخبار التفويض فى كتبه ولم يتعرّض لتأويلها.

الثالث: تفويض أُمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم، وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهوا وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما يعلموا، وهذا حقّ لقوله تعالى: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» «۱»

وغير ذلك من الآيات والأخبار، وعليه يحمل قولهم عليهم السلام: «نحن المحلّلون حلاله والمحرّمون حرامه»، أى بيانهما علينا ويجب على الناس الرجوع فيهما إلينا، وبهذا الوجه ورد خبر أبى إسحاق والميثمى.

الرابع: تفويض بيان العلوم والأحكام بما رأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم أى عقول الناس- أو بسبب التقية، فيفتون بعض الناس بالواقع من الأحكام وبعضهم بالتقية، ويبيّنون تفسير الآيات وتأويلها، وبيان المعارف بحسب ما يحتمل عقل كلّ سائل، ولهم أن يبيّنوا ولهم أن يسكتوا، كما ورد فى أخبار كثيرة «عليكم المسألة وليس علينا الجواب»، كلّ ذلك بحسب ما يريهم اللّه من مصالح الوقت، كما ورد فى خبر ابن أشيم «۲» وغيره.

وهو أحد معانى خبر محمّد بن سنان فى تأويل قوله تعالى: «لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» «۳»

، ولعلّ تخصيصه بالنبىّ صلى الله عليه و آله والأئمّة عليهم السلام لعدم تيسّر هذه التوسعة لسائر الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، بل كانوا مكلّفين بعدم التقية فى بعض الموارد، وإن

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۳۴

أصابهم الضرر والتفويض بهذا المعنى أيضاً ثابت وحقّ بالأخبار المستفيضة.

الخامس: الاختيار فى أن يحكموا بظاهر الشريعة أو بعلمهم وبما يلهمهم اللّه من الواقع ومخّ الحقّ فى كلّ واقعة، وهذا أظهر محامل خبر ابن سنان، وعليه أيضاً دلّت الأخبار.

السادس: التفويض فى العطاء فإن اللّه تعالى خلق لهم الأرض وما فيها وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها، فلهم أن يعطوا ما شاؤوا ويمنعوا ما شاؤوا كما مرّ فى خبر الثمالى وسيأتى فى مواضعه. وإذا أحطت خبراً بما ذكرنا من معانى التفويض سهل عليك فهم الأخبار الواردة فيه وعرفت ضعف قول من نفى التفويض مطلقاً ولمّا يحط بمعانيه. «۱»

وقال الحكيم الفقيه الشاه آبادى فى كتابه رشحات البحار:

(المطلب الثالث عشر فى الولاية التشريعية، وهى قسمان:

الأوّل: معرفة النبىّ والولىّ بأنّهم المقرّبون الواقعون فى مرتبة الإطلاق والمشيئة، بحيث لم يكن بينهم وبين اللّه أحد، وهى من العقائد اللازمة فى الشريعة، ومعرفتهم بالنورانية؛ لأنّهم أولياء النعم، حيث إنّ نعمة الوجود وكمالاته تحصل بمشيئته وهم صاروا مشيئته، والفرق بينهم وبين الوجود المطلق هو المشيئة، إنّ النقطة قد أخذت القرب من غير اختيار وهم أخذوها.. بالاختيار والامتحان وليست الحقيقة الإطلاقية إلّاأمراً واحداً، والأفراد عين الطبيعة المطلقة، فتدبّر فيه.

الثانى: الاعتقاد بأنّهم ولاة الأمر وأنّهم أولى بالأنفس، كما قال صلى الله عليه و آله فى الغدير:

«ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى. فقال صلى الله عليه و آله: من كنت مولاه فهذا على مولاه»، كما

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۳۵

رواه العامّة فى أزيد من ثمانين طريقاً، والخاصّة أزيد من أربعين طريقاً واصلًا إلى النبىّ صلى الله عليه و آله، بداهة أنّ الولىّ فى المقام لا يمكن أن يكون معناه إلّاالسيد والأولى بالأمر؛ لعدم مناسبة سائر المعانى من استنطاقه صلى الله عليه و آله وإقرارهم له صلى الله عليه و آله بأولويّته على الأنفس، كما لا يخفى على المنصف غير المتعصّب.

مضافاً إلى أن هذه الولاية والأولويّة من توابع الولاية الأوّلية فالتشريع على طبق التكوين، يعنى فكما أنّهم توابع لهم وجوداً وتحقّقاً فى الواقع، وهم تحت لوائهم ذاتاً واصلًا، فلابدّ وأن يكونوا لهم طوعاً وتبعاً فى الظاهر حتّى يطابق الظاهر الباطن، اللّهمّ اجعلنا ممّن اعتقد بولايتهم ظاهراً وباطناً وممّن يواليهم ظاهراً وباطناً..) انتهى كلامه قدس سره.

أقسام التفويض ...: ص: ۲۳۵

ولنبسّط الكلام فى أقسام صلاحياتهم وما خُوّل إليهم فى شؤون الدين الحنيف بترتيب آخر، سواء فى التبليغ أو التشريع أو إقامة الشرع الحنيف:

القسم الأوّل: فى كونه صلى الله عليه و آله وأهل بيته عليهم السلام هم الباب والدلائل على شرع اللّه تعالى، وهو ما يعبّر عنه فى علم القانون الحديث بالناطق الرسمى لإمضاء ونفوذ القانون، فلا يؤدّى عن اللّه تعالى إلّاهو صلى الله عليه و آله، وأهل بيته عليهم السلام عنه.

وبعبارة أُخرى: إنّ التشريع فى مرحلته الإنشائية لا يكون نافذاً ولا مدوّناً وثابتاً فى منظومة التشريع إلّابعد أن يُصوّب انفاذه، فما لم يبرز إنشاء التشريع عبر القناة المخوّلة لذلك لا يكون ذلك التشريع إلّافى مرحلة الأطوار البدائية للحكم غير الواصل إلى مرحلة البلوغ التامّ.

وهذه المراحل فى الحكم الإنشائى وأطواره مغايرة لمرحلة تطبيق التشريع فى الخارج على الموضوعات، أى ما يسمى بالحكم الفعلى الجزئى.

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۳۶

فقناهٔ التبلیغ والمبلّغ لهما تمام الموضوعیهٔ فی رسمیهٔ القانون والتشریع المبرم المحکم، وفی الحقیقهٔ مقتضی ما حُقّق فی علم الأُصول من أنّه لیس هناک إنشاء محض خالی عن الإخبار، بل کلّ من الإنشاء والإخبار ممتزج ومتداخل مع الآخر غایهٔ الأمر أحدهما بالمطابقهٔ والآخر بالدلالهٔ الالتزامیهٔ. ففی الإخبار المُخبِر وإن لم یکن یُنشئ المخبر به بل یحکیه ویدلّ علیه، إلّاأنّ الحکایهٔ والدلالهٔ أمر ینشأ فیُوجد، فالمخبر به وإن لم یکن إنشائیاً إلّاأنّ الإخبار نفسه کفعل أمر إنشائی بضرب من ضروب الإنشاء، بل هناک دلالهٔ إنشائیهٔ أُخری فی الإخبار أیضاً وهی إنشاء المخبر للشهادهٔ بمضمون الإخبار، ویتعهّد ویلتزم بصدق ما یخبر به هذا فی الإخبار.

أما فی الإنشاء فهو وإن کان بالمطابقهٔ إیجاد اعتباری للمعنی المُنشأ، إلّاأنّ فیه مدالیل خبریهٔ أیضاً، منها: إخبار عن وجود إرادهٔ جدّیهٔ له بمضمون الإنشاء. ومنها:

الإخبار عن وجود مصلحهٔ أو مفسدهٔ فیما یأمر به أو ینهی عنه فی موارد إنشاء الطلب والتشریع والتقنین. ومنها: الإخبار عن وجود داعی للإنشاء، وهذا فی جمیع الأقسام الثمانیهٔ أو التسعهٔ من أبواب الإنشاء، وغیر ذلک من المدالیل الأُخری.

وإذا اتّضحت هذه المقدّمهٔ، یتبیّن عدم وجود إخبار محض فی بیان الأحکام عن اللَّه تعالی، بل هو مندمج ومشوب بضرب من الإنشاء، ومن ثمّ کان النطق الرسمی فی القنوات الوضعیهٔ فی الأنظمهٔ السیاسیهٔ فی الدول إنشاء تفعیلی للتشریع، فإبراز وإیصال الأحکام من قبل الناطق عن السماء منصبٌ تشریعیّ یرسم فعلیهٔ التشریع، ومن ذلک یتبین الغفلهٔ السطحیهٔ فی حسبان أنّ الائمّهٔ علیهم السلام قناهٔ تبلیغیهٔ معتادهٔ کالرواهٔ، أو عملیهٔ خبرویهٔ معتادهٔ کالفقهاء والقانونیین فی إیصال الأحکام.

الامامهٔ الالهیهٔ(۵)، ج۲، ص: ۲۳۷

وفی ظلّ هذا القسم یتبیّن دخالهٔ موقعیهٔ الرسول صلی الله علیه و آله فی التشریعات الصادرهٔ من الباری تعالی، عطیهٔ منه لنبیّه صلی الله علیه و آله، فالمخبر بالقرآن والمبلّغ لکلّ ما فیه عن اللَّه إنّما هو النبیّ صلی الله علیه و آله. وکذلک الحال فی بقیهٔ فرائض اللَّه فی الأحادیث القدسیهٔ، وهذه المرتبهٔ الخطیرهٔ فی شؤون التشریع من المصادقهٔ علی تشریعات السماء، فضیلهٔ منه تعالی حباها لنبیّه صلی الله علیه و آله، وهذا الموقع فی شؤون الدین ثابت فی الجملهٔ للأئمّهٔ علیهم السلام فیما یبلّغونه عن الرسول عن اللَّه تعالی، فی تلک الموارد التی لم یتلقّاها الناس عن النبیّ صلی الله علیه و آله وإنّما أدّاها النبیّ صلی الله علیه و آله ولا زال یؤدّیها إلی خاصّهٔ عترته، بحسب ما لدیه ولدیهم من ارتباط لدنی غیر مقصور علی حال الحیاهٔ.

ومن أمثلهٔ هذا القسم: تبلیغ سورهٔ البراءهٔ، ویشیر إلی هذا القسم قوله تعالی:

«وَأَنْزَلْنا إِلَیْکَ الذِّکْرَ لِتُبَیِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَیْهِمْ» «۱»

، وقوله تعالی: «هُوَ الَّذِی بَعَثَ فِی الْأُمِّیِّینَ رَسُولًا مِنْهُمْ یَتْلُواْ عَلَیْهِمْ آیَاتِهِ وَیُزَکِّیهِمْ وَیُعَلِّمُهُمُ الْکِتَابَ وَالْحِکْمَهَ وَإِنْ کَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِی ضَلَالٍ مُبِینٍ» «۲»

، وغیرها من الآیات المتضافرهٔ فی هذا الشأن له صلی الله علیه و آله.

وأما الآیات المتعرّضهٔ لإثبات هذا الشأن لهم علیهم السلام، فقوله تعالی: «وَنَزَّلْنَا عَلَیْکَ الْکِتَابَ تِبْیَانًا لِکُلِّ شَیْءٍ وَهُدًی وَرَحْمَهً وَبُشْرَی لِلْمُسْلِمِینَ» «۳»

، بضمیمهٔ قوله الآخر:

«وَمَا کُنْتَ تَتْلُواْ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ کِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِیَمِینِکَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ* بَلْ هُوَ آیَاتٌ بَیِّنَاتٌ فِی صُدُورِ الَّذِینَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا یَجْحَدُ بِآیَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ» «۴»

، فدلّت الآیتان علی وجود مجموعهٔ فی هذه الأُمّهٔ قد أُودعوا الکتاب مُبیّناً کله فی صدورهم، ومع دوام وأبدیهٔ حاجهٔ الناس إلی الکتاب الذی لا تنفذ کلماته وبحور

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۳۸

علومه فتدوم الحاجة لوجود هذه المجموعة الذين شهد لهم القرآن بالقدرة على بيان الكتاب كلّه إلى يوم القيامة، ونظيره قوله تعالى: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَايَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» «۱»

، بضميمة قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» «۲»

وغيرها من الآيات التى سنستعرضها فى الأبحاث اللاحقة.

أما الروايات فهى ما رواه الفريقان عن النبيّ صلى الله عليه و آله أنّه قال: «لا يبلّغ عنّى إلّاأنا أو رجل منّى أو قال من أهل بيتى» «۳»

، وهذا الحديث النبوىّ أصله حديث قدسىّ جاء به جبرئيل للنبىّ صلى الله عليه و آله: «لا يبلّغ عنك إلّاأنت أو رجل منك»، ونقل أيضاً فى حديث..

قال ثمّ بعث أبا بكر بسورة التوبة فبعث عليّاً عليه السلام خلفه فأخذها منه، قال: «لا يذهب بها إلّارجل منّى وأنا منه» «۴».

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۳۹

والظاهر أنّ مفاد صدور هذا الحديث فى عدّة مواطن، منها: إبلاغ سورة البراءة كما تقدّم، ومنها: فى عام حجّة الوداع حيث قال صلى الله عليه و آله: «إنّ عليّاً منّى وأنا من على، وهو ولىّ كلّ مؤمن بعدى، لا يؤدّى عنّى إلّاأنا أو علىّ» «۱».

ومفاد هذا الحديث وحديث البراءة وإن كان سيأتى بسط دراية معناه لاحقاً، إلّا أنّه تجدر الإشارة إلى المعنى الظريف فى مفاده، وهو تعبيره تعالى: «لا- يؤدّى عنك إلّا أنت أو رجل منك»، لا يخلو من ظرافة بلاغية ومعرفية استعمل فيها التجريد، حيث افترض فى الحديث القدسىّ والنبوىّ أداء النبىّ صلى الله عليه و آله عن نفسه، وهو لا يتمّ تصوّره إلّابتجريد مرتبة ومقام عالى للنبىّ صلى الله عليه و آله يؤدّى عنه، أى عن تلك المرتبة منه تؤدّى المرتبة النازلة منه، أى يؤدّى المرتبة الجسمانية النفسانية منه عن المرتبة النورية منه القلبية، وهذا يقتضى أنّ علياً عليه السلام يتحمّل عن المرتبة النورية من النبىّ صلى الله عليه و آله ويبلّغ عنه بلحاظ ذلك المقام النورى، لا عن الجسمانى فقط، لا سيّما وأن أحد مواطن صدور الحديث هو فى إبلاغ سورة من القرآن إلى أسماع

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۰

البشرية تبليغاً عن السماء فى أوّل نطق رسمى بهذه السورة.

القسم الثانى: التفويض فى بيان تأويل الكتاب وبطونه قال تعالى: «هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الْأَلْبَابِ» «۱»

، فأجزاء الشريعة جلّها فى بطون الكتاب وتأويله، وإن كانت أُصولها فى ظاهر الكتاب، سواء ذلك فى المعارف والأُصول الاعتقادية، أو فى الأحكام والفروع، ومن ثمّ كان بطون الكتاب سبعين بطناً وظاهره واحد، مع أنّ السبعين كناية عن الكثرة التى لا تُحصى، كقوله تعالى: «إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» «۲».

وكذلك الحال فى التأويل فإن التأويل للكتاب لا يقف على موارد النزول، بل يدور مدار العصور والدهور، بل يعمّ النشأتين والنشآت وما فوقها من العالم الربوبى، وقد قال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» «۳»

، وقال تعالى: «وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى اخْتَلَفُوا فِيهِ» «۴»

، وقال تعالى:

«لَاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ* إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ» «۵»

، وقال تعالى: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ» «۶»

، وقال تعالى: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» «۷».

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۱

أمّا الروايات «۱» فقد عقد في ملحقات إحقاق الحقّ «۲» باباً بعنوان: أنّ عليّاً يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل رسول اللَّه صلى الله عليه و آله على تنزيله، وأورد في الباب ما يقرب من ستّة أحاديث وأخرج لكلّ حديث عدّة طرق من مصادر العامة.

منها: ما رواه الحافظ أحمد بن حنبل في مسنده «۳»، قال: «حدّثنا عبد اللَّه، حدّثني أبي، حدّثني وكيع، حدّثني قطر عن إسماعيل بن رجاء، عن أبيه، عن أبي سعيد، قال: قال رسول اللَّه صلى الله عليه و آله: إنّ منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله قال: فقام أبو بكر وعمر «۴»، فقال: لا، ولكن خاصف النعل، وعليّ يخصف نعله».

ومنها: ما رواه النسائي في الخصائص بسنده إلى أبي سعيد الخدري، قال:

«كنّا جلوساً ننتظر رسول اللَّه صلى الله عليه و آله، فخرج إلينا قد انقطع شسع نعله، فرمى به إلى عليّ عليه السلام فقال: «إنّ منكم رجلًا يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. قال أبو بكر: أنا. قال: لا. قال عمر: أنا. قال: لا. ولكن خاصف النعل» «۵».

ومنها: ورواه الحاكم النيسابوري في المستدرك «۶» «ألا أنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. واستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر ... الخ».

وبسط الكلام في هذا القسم من مقاماتهم عليهم السلام، وإن كان سيأتي لاحقاً في الأبواب القادمة، إلّاأنّه ينبغي التنويه بذكر نبذة من ذلك، وهو أنّه لابدّ من تبيّن

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۲

وبيان لتأويل الكتاب العزيز، كما تقدّم ذلك في مفاد الآيات، وقد عُيّن هذا الدور الخطير بعد الرسول صلى الله عليه و آله وأُوكل إلى عليّ وولده عليهم السلام، كما صرّحت بذلك الآيات، كآية التطهير ومسّ المطهّرين للكتاب المكنون.

وكذلك نصّت على ذلك الأحاديث النبويّة، نظير الحديث المتقدّم: «تقاتل على تأويل القرآن كما قاتل رسول اللَّه صلى الله عليه و آله على تنزيله»، وهذا ممّا يقتضي إسناد مقام إلهي إلى عليّ وأهل البيت عليهم السلام مؤازراً لمقام النبوّة. وإنّ علم تأويل الكتاب كلّه لدى عليّ وأهل بيته عليهم السلام وراثةً عن النبيّ صلى الله عليه و آله بوراثة لدّنية لا كسبية.

فتبيّن: أنّ عليّاً وولده هم الراسخون في العلم الذين يعلمون تأويل القرآن، وأنّ الأُمّة إلى يوم القيامة مضطرّة ومحتاجة إليهم ما بقيت الأُمّة محتاجة إلى الكتاب العزيز، وما بقي دين الإسلام خالداً للبشر، لكلّ البيئات والعصور المختلفة.

والجدير بالإشارة أنّه قد قُرن في مفاد الروايات بين دور الرسول صلى الله عليه و آله وبين دور أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّ الدور الثاني عدل للأوّل، نظير ما في حديث الثقلين من عدلية أهل البيت عليهم السلام للكتاب، إلّاأنّ هاهنا قد جُعلت القيمومة على تنزيل القرآن للنبيّ صلى الله عليه و آله، والقيمومة على تأويله مهمّة على عاتق أمير المؤمنين وولده المعصومين عليهم السلام وراثة من قيمومة النبيّ صلى الله عليه و آله على التأويل.

وكما أنّ دور النبيّ صلى الله عليه و آله في التنزيل هو انتداب من الغيب إلى الشهادة، فكذلك الحال في دورهم في التأويل، فالحديث يدلّ على المشاطرة بين التنزيل والتأويل في اكتمال بيان حقيقة القرآن، وبالتالي مشاطرتهما في تأليف مجموع الشريعة ومشاركتهما في مجموع أبواب الدين.

القسم الثالث: صلاحيته صلى الله عليه و آله في سنّ الأحكام والتشريعات المتنزّلة من أُصول تشريعية قد شرّعها اللَّه عزّوجلّ، وهذا ما يعبّر عنه في علم القانون بالتشريعات المستمدّة من الأُصول القانونية، والظاهر أنّ كلّ تشريعات الرسول هي من هذا

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۳

القبيل، وقد أُطلق عليها في الشريعة عنوان واسم السنّة (أي السنّة النبوية) «۱»، في مقابل الفريضة.

وقد أشير إليه فى متواتر الروايات الآتية «۲» نظير صحيحة الفضيل بن يسار قال:

«سمعت أبا عبداللَّه عليه السلام يقول لبعض أصحاب قيس الماصر: إنّ اللَّه عزّوجلّ أدّب نبيّه فأحسن أدبه، فلمّا أكمل له الأدب قال: «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ» «۳»

، ثمّ فوّض إليه أمر الدين والأُمّة؛ ليسوس عباده، فقال عزّ وجلّ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» «۴»

، وأنّ رسول اللَّه صلى الله عليه و آله كان مسدَّداً موفَّقاً مؤيَّداً بروح القدس، لا يزلّ ولا يخطأ فى شىء ممّا يسوس به الخلق» «۵»

ثمّ ذكر عليه السلام جملة من سنن النبىّ صلى الله عليه و آله المضافة إلى فرائض اللَّه تعالى وستأتى تتمّة الحديث فى المقالات اللاحقة.

وظاهر الروايات أنّ كلّ تشريعات الرسول صلى الله عليه و آله التى بمعنى إنشاء الحكم الجديد هى من هذا القبيل، وكذا الحال فى تشريعاتهم عليهم السلام فإنّها فى طول الأُصول القانونية القرآنية والنبويّة.

ولابدَّ من الالتفات إلى أنّ الأُصول التشريعية القانونية ليست على مرتبة واحدة، فبعضها فوقانى جدّاً يُعدّ فى الصدارة والمرتبة الأُولى من التشريعات الأديانية، نظير المراتب فى المواد الدستورية، وبعضها متوسّطات، وبعضها الآخر

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۴

مراتب منشعبة، والتنظير بين منظومة التشريعات فى الدين ومنظومة التشريعات الدستورية ليس من كلّ وجه؛ لأنّ مجموعة القوانين الدستورية هى لنظام الدولة الذى هو أحد الأبواب العديدة فى التشريع الدينى، وإنّما التشبيه هو من جهة عموم بحث مراتب التشريع وكيفية ترامى المراتب نزولًا وصعوداً.

وبعبارة أُخرى: كما للمجالس النيابية دور تشريع فى طول وتبع للأُصول والمواد الدستورية إلّاأنّ هذه التبعية لا تلغى ما لتلك المجالس من دور وصلاحية تشريع، كما أنّ تلك الولاية والسلطة المفوّضة للتشريع لتلك المجالس النيابية لا يُنفى تبعيتها لأُصول الدستور، وكذلك الحال فى التشريعات الوزارية فإنّها تبع لتشريعات المجالس النيابية من دون تنافى بين التبعية و تفويض صلاحية التشريع، وهذا المثال لبيان ظاهرة تنزّل التشريعات والاشتقاق القانونى والاستخراج الذى هو ليس عملية تطبيق محض كالكلّى والفرد، بل استخراج وانشعاب وتنزّل وتولّد، نظير تولّد نظام النقد العادل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية، وهذه الظاهرة القانونية بديهية فى علم القانون.

وعلى ضوء هذه القاعدة فى أُصول التشريع يتّضح أنّ الأُصول التشريعية النبويّة حيث إنّها تنزيل وتنزّل للأُصول التشريعية من قبله تعالى، يتّضح المراد من فوقية الأُصول التشريعية الإلهية على الأُصول التشريعية النبويّة، بمعنى ضرورة نُشوء الأصل التشريعى النبوىّ من أصل تشريعى إلهى، لا بمعنى فوقية مجموع الأُصول التشريعية الأُولى على الأصل التشريعى الثانى. فقد يكون الأصل النبوىّ هو فوق أصل تشريعى إلهى آخر، وفى الحقيقة أنّ الأصل التشريعى الأوّل الذى استمدّ منه الأصل التشريعى النبوىّ هو فوق الأصل التشريعى الآخر، ومن ثمّ يعرض متشابه القرآن على محكم كلّ من القرآن والسنّة النبويّة، كما يعرض متشابه السنّة على محكم كلّ منهما.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۵

القسم الرابع: صلاحية الخيار لهم فى البيان والعمل بين الحكم الواقعى والظاهرى، بل يمتدّ هذا الخيار فى درجات الحكم الواقعى نفسه، حيث بيّن القرآن الكريم أنّ للحكم الواقعى وللحقّ مراتب، إذ قال تعالى: «وَدَاوُدَ وَسُلَيمانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ* فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيمانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا» «۱»

، فقرّر تعالى أنّ كلًّا من الحكمين حقّ مع اختلافهما.

وكذلك ما قصّه القرآن الكريم عن النبىّ موسى والخضر عليهما السلام، وقد استعرضت سورة الكهف ثلاث قضايا وهى بالتأمّل ليس من قبيل الحكم الواقعى والظاهرى، بل من قبيل الحكمين الواقعيين، أحدهما واقعى أوّلى والآخر تأويلى.

وكذا ما يشير إليه القرآن الكريم من مراتب الهداية، كقوله تعالى: «وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ» «۲»

، وقوله تعالى: «وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى» «۳»

، وقوله تعالى: «وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى» «۴»

، وقوله تعالى: «إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى» «۵»

، وقوله تعالى: «نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا» «۶»

، فتقرّر هـذه الآيـات أن الهدايـة إلى الحقّ ذات مراتب مختلفـة، ممّـا يقتضـى أنّ للحقّ مراتب ومـدارج وأبـدال على الخيار لهم عليهم السلام، وقد أشاروا إلى ذلك في قوله تعالى: «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» «۷»

، فتقرّر الآية أنّ العطايا اللدنية الإلهية يخيّر فيها المعصوم بين البذل لكلّ مرتبة من تلك المراتب وبين

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۶

الإمساك، ويشير إلى ذلك جملة من الروايات سيتمّ استعراضها لاحقاً «۱».

القسم الخامس: صلاحية بيان المعارف والعلوم المختلفة، فقد قال تعالى:

«لَاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ* إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ» «۲»

، وقوله تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» «۳»

، وقوله تعالى: «لِتُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» «۴»

، وغيرها من الآيات الدالّةً على أنّ بيان القرآن هي من مسؤوليات الشرع، ومن الواضح أنّ القرآن مصدر خالد وهداية للبشرية إلى يوم القيامة، وبالتالي فإنّ الحوادث تستجدّ وتتشابه، فيحتاج لهداية القرآن وحكمه الصائب العدل في تلك الحوادث المستجدّة في كلّ ما ينتاب البشـرية. ومن الواضح أنّ استخراج ذلك من القرآن وتبيانه بعيداً عن الخطأ والجهالة والزلل والظنّ هو السبب في عدم تفويض اللَّه لتلك المسؤولية إلى المسلمين، وجعلها مسؤولية خاصّة لذاته المقدّسة، أي بتوسّط رسوله صلى الله عليه و آله، وبعد الرسول لابدَّ من قيام أشخاص بتلك المهمّة يحذون حذوه صلى الله عليه و آله إلى يوم القيامة.

وبعبارة أُخرى: إنّ جعل اللَّه تعالى بيان القرآن وظيفـة خاصّـة به تعالى وبرسوله صلى الله عليه و آله يحمل في طياته أنّ الإحاطة بتمام معاني القرآن الكريم وحقائقه التي بها تحصل هداية الأجيال البشرية جيلًا بعد جيل- لا سبيل لأحد إليها، بل هي خاصّة به تعالى وبمن يطلعه من أصفياء خلقه، ولا محال أنّ ذلك يستلزم وجود من يخلف رسول اللَّه صلى الله عليه و آله في هذا الدور التشريعي..

وهذه الإحاطة التامّة اللدنية بكافّة العلوم كذلك؛ فإن الاحاطة بكافّة مسائل علم الرياضيات مثلًا، أو الطبيعيات كالفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء وغيرها، لا يتسنّى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۷

ولا يتأتّى لروّاد العلوم، بل كمية المجهولات التي لم يهتدوا إليها ويقرّون بعجزهم عن معرفتها- هي أكثر بكثير من المسائل المعلومة، وهذا دليل على ضرورة وجود من يحيط بهذا العلم بإحاطة لدنية تامّة، فضلًا عن القرآن الكريم الجامع لكلّ العلوم.

القسم السادس: ولايتهم في تأديب وتزكية وتعليم الخلق ومطلق السياسات التربوية، وقد يوازي هذا القسم التشريعات في ظلّ الحكم السياسي، سواء على نطاق الأُمور العامّـة أو على نطاق الأحوال الشخصية، وسواء كانت في جانب الأُمور التنفيذية أو في الجنائيات والعقوبات، وغيرها من أمور التدبير العام، قال تعالى: «هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» «۱»

، وقال تعالى: «لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» «۲».

ولا يخفى أنّ هـذه الآيات قد تعرّضت إلى عدّة أقسام من مهام الرسول صـلى الله عليه و آله، ورتبه ومواقعه البنيوية الأصـلية فى الدين، حيث إنّ قوله تعالى: «يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ» إشارة إلى القسم الأوّل وهو النطق والإدلاء بالتنزيل بالقرآن، وقوله تعالى: «يُزَكِّيهِمْ» بيان لهـذا القسم السادس وللصـلاحية المفوّضـة للحكم السياسـى وتدبير نظام المجتمع، وقوله تعالى: «وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ» بيان لصلاحية القسم الثالث، وهو بيان التأويل والبطون، وقوله تعالى: «الْحِكْمَةَ» بيان للقسم الثانى، كما يشمل القسم السادس.

وقال تعالى: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۸

وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا» «۱»

، وهى تدلّ على أنّ المصدر والمفزع فى الأُمور هو الرسول وأُولى الأمر، وأنّ الواجب على المسـلمين إذا انتابهم أمر يمسّ حياتهم فى النظام الاجتماعى هو الرجوع والردّ للبتّ فى شأنه إلى الرسول صلى الله عليه و آله وإلى أولى الأمر؛ وذلك لإحاطة تلك الثلّة باستنباط واسـتخراج، العلم بما هو الحقّ فى تدبير ما ألمّ بهم من أمر، لا الظنّ بالحقّ؛ لكون التعبير فىالآية (لَعَلِمَه) لا (ظنّه)، ولذلك حصـر نجاة الأُمّة عن اتّباع الشيطان، بردّ الأُمور إلى الرسول صلى الله عليه و آله وأُولى الأمر، ممّا يدلّ على أنّ الرجوع إلى الرسول صلى الله عليه و آله وإلى أُولى الأمر عاصم للأُمّة عن اتّباع الشيطان.

فالآيـة دالّـة على أنّ تـدبير الرسول صـلى الله عليه و آله وأُولى الأمر ليس اجتهادياً ولا ظنّياً كما ذهب إليه العامّة، بل هو تدبير عن علم وإحاطـة بالأُمور بإقدار من اللَّه عزّ وجلّ، فهذا الاسـتنباط هو اسـتخراج صـراح الحقّ، وليس إعمال الموازين الظاهرية التى قد تخطأ أو تصـيب، كما لا مجال للخطأ فى اسـتخدام الموازين الآلية فى تدبير الأُمور العامّة من قبل الرسول صلى الله عليه و آله وأُولى الأمر. نعم، قد يوهم إسناد الخطأ إلى الرسول وأُولى الأمر من ناحيتين:

الأُولى: الجسم البشـرى فى الجهاز الحاكم فى حكومة الرسول وأُولى الأمر عليهم السـلام، هذا الكمّ والحشد البشرى غير معصوم، وقد يرتكبون الأخطاء والمعاصـى، فينسب بعضـهم ذلك إلى الرسول وأُولى الأمر. لكن هذا الإسـناد ليس فى الحقيقة متّصلًا بالرسول صلى الله عليه و آله، بل يسند ويُنسب إلى أعضاء حكومته.

نظير ما ارتكبه خالد بن الوليد يوم فتح مكّة حيث غدر ببنى الأجلح، فتبرّأ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۴۹

النبىّ صـلى الله عليه و آله من فعله بقوله صـلى الله عليه و آله: «اللهمّ إنّى أبرأ إليك ممّا فعله خالد»، فقد كان معيّناً من قبل النبىّ صلى الله عليه و آله على إحدى الفرق العسكرية، ثمّ انتدب رسول اللَّه صلى الله عليه و آله عليّاً عليه السلام ليسترضيهم ويعطى الدية عن من قتل منهم. وكـذا ما ارتكبه أُسامة بن زيد من قتل من أظهر الإسـلام اشـتباهاً منه فى أنّ إظهار الشـهادتين لا يحقن الدم مع الريبة عندما كان يقود سرية.

الثانيـة: إنّ الميزان الظاهرى الشـرعى فى الموضوعات الخارجيـة، لا فى اسـتكشافه ومعرفته، وقـد خلط العامّـة بين الميزان الظاهرى فى الموضوعات، وعمّموا ذلك لمعرفة الأحكام فى حقّ النبىّ صـلى الله عليه و آله وأهل بيته عليهم السـلام، وهو من الخلط بين المقامين، مع أنّ النبىّ صـلى الله عليه و آله فى مقـام العمل والتطبيق والتنفيـذ ليس غالب، أدواته بموازين ظاهريـة فى الموضوعات، وهـذا الـذى وظّف اللَّه تعـالى نبيّه وولاـة الأمر عليهم السـلام بالعمل به، هو من جملـة الموازين الموظّفـة شـرعاً، فبعضـها موازين ظاهريـة بضـميمة الموازين الواقعية.

وحيث كـان بعضـها ظاهرياً فالميزان قـد يخطى وقـد يصـيب، نظير البيّنـة والحلف فى القضاء، كما فى قوله صـلى الله عليه و آله: «إنّما أقضـى بينكم بالبينـات والإيمان، وبعضـكم ألحن بحجّته من بعض، فأيما رجلٍ قطعت له من مال أخيه شـيئاً فكأنّما قطعت له قطعـةً من النار» «۱».

فتحصّل: إنّ تدبيره صلى الله عليه و آله وأمره فى الحكم السياسى بمقتضى مفاد الآية الشريفة هو العصمة عن الزلل والخطأ، وإنّه إن شوهد ما يوهم ذلك فى سيرته صلى الله عليه و آله، فإنّ ذلك عند التدبّر راجع إلى أعضاء جهازه الحكومى من الولاة والأُمراء وغيرهم، أو إلى كون الميزان الشرعى فى الموضوعات الموظّف العمل به فى التدبير ظاهرياً،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۰

فقد لا يصيب الواقع فى بعض موارده.

ثمّ إنّ هذه الآية دالّة على وجود ثلّة فى هذه الأُمّة هم ولاة الأمر، مقرونة ولايتهم بولاية الرسول صلى الله عليه و آله، وأنّ لهم عصمة فى التدبير، والعصمة فى التدبير متقوّمة بالعصمة العلمية والعملية، وأنّ هذه الثلّة باقية ما بقيت الأُمّة وما بقى القرآن الكريم؛ لأنّ الآية خطاب إلى كلّ المكلّفين إلى يوم القيامة، وأنّ الواجب عليهم ردّ وإيكال ما ينوبهم ويعتريهم فى أُمورهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها بإيكاله وردّه إلى أُولى الأمر العالمين بحكمه؛ لقدرتهم على استنباط واستخراج الحقّ والرأى الصائب فيه.

ومن البيّن أنّ هذا الاستنباط الموصل إلى العلم بحقائق الأُمور مستقاة من الكتاب الكريم، لا بلحاظ ما فيه من تشريع فقط، فإنّ ذلك لا يوجب بمفرده العصمة فى التطبيق والتدبير، بل لابدّ بالإضافة إلى ذلك معرفة ما فى الكتاب من استطار كلّ شىء فيه من كلّ غائبة فى الأرض أو فى السماء أو رطب أو يابس، فى رتبة حقائقه العالية من الكتاب المكنون، الذى هو الكتاب المبين، والذى لا يمسّه إلّا المطهرون، وهو وصف أُولى الأمر المعصومين.

القسم السابع: صلاحيتهم فى بيان النسخ؛ وذلك بأن يُودع رسول اللَّه صلى الله عليه و آله الناسخ لديهم إلى حين أوانه فيبرزوه ناسخاً.

وقد أثبت هذا القسم جملة من أعلام الإمامية كما سيأتى فى الأبواب تفصيل أقوالهم.

وحقيقة هذا البيان للنسخ، لا يخفى أنّه ليس إخبار محض كما هو الحال فى القسم الأوّل الذى مضى بيانه مفصّلًا، وأنّه بمثابة الناطق الرسمى القانونى عن السماء، أى فى أصل أداء الأحكام عن اللَّه، حيث قد مرّ أنّه لا يخلو هذا البيان عن ماهية الإنشاء، فكيف بإبراز النسخ الذى هو إنهاء لفعلية تشريع ثابت وتفعيل وتشريع جديد، فهو أوغل فى إنشائية التشريع.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۱

ويندرج فى هذا القسم نسخ القرآن بالسنّة القطعية النبويّة، وقد قال بذلك أغلب الخاصّة والعامّة إلّامن شذَّ، ومن أمثلته «۱» تبليغه عليه السلام سورة البراءة، حيث إنّ مفاد سورة البراءة قد نسخ بعض الأحكام السياسية مع المشركين المذكورة فى السور السابقة، مع أنّ المبلّغ للنسوخ إلى البشرية هو أمير المؤمنين عليه السلام، وسيأتى بيانه لاحقاً.

القسم الثامن: صلاحية تفويض القضاء والحكم فيه، وقد قال تعالى: «فَلَاوَرَبِّكَ لَايُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَايَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» «۲»

، وقوله تعالى: «وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ» «۳»

، وقوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» «۴»

، وقوله تعالى: «مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَامُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» «۵».

وقد استظهر من قوله تعالى: «لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» تخيّره صلى الله عليه و آله فى الحكم بحسب الموازين الشرعية بين الظاهرية والواقعية، بحسب واقع الأمور التى يريها اللَّه له صلى الله عليه و آله، كما قد استفيد من مجموع هذه الآيات وغيرها، وتخيّره صلى الله عليه و آله فى الحكم بين مراتب الحكم الواقعى. قال الشيخ المفيد رحمه الله: (للإمام أن يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات، ومتى عرف من المشهود عليه ضدّ ما تضمّنته الشهادة أبطل بذلك شهادة من شهد عليه وحكم عليه بما أعلمه اللَّه) «۶».

القسم التاسع: من الصلاحيات المفوّضة ولاية الإمامة السياسية والخلافة،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۲

وإقامة الحكم السياسى والدولة، وإدارة النظام الاجتماعى والسياسى، وقد كتب فى هذا المضمار علماء الإمامية أسفاراً جمّة، وأشبعوا البحث درايةً وبياناً وتفصيلًا» «۱».

القسم العاشر: من الصلاحيات المفوّضة لهم: كونهم الفيصل والمصدر العلمى الشرعى المهيمن عند الاختلاف فى معانى ومؤدّيات الأدلّة والأحكام الشرعية، فضلًا عن المتشابه فى المعارف والاعتقادات. سواء كان الاختلاف أو التشابه فى ظواهر أدلّة القرآن والسنّة النبويّة هو بنحو التعارض أو الإجمال والإيهام، أو تزاحم المقتضيات وغيرها من أقسام الاختلاف، فلزوم الرجوع إليهم عليهم السلام كما هو فى الابتداء، كما مرّ فى الأقسام السابقة، كذلك فى المآل عند وقوع الاختلاف فى جميع أقسامه، فهم عليهم السلام بلحاظ هذا القسم بمثابة المحكمة الدستورية لكلّ الدين، لا ـ لخصوص نظام الدولة الذى هو شعبة من فروع الدين، فهم الفيصل عند الاختلاف فى تفسير الدين والشريعة وقراءة النصوص، ويشير إلى هذا القسم قوله تعالى: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا» «۲»

، و «الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ» بمعنى يستخرجون حقيقة الواقع كما هو معنى الاستنباط لغةً، لا المعنى المتداول عند الفقهاء بمعنى الاستظهار الظنّى، هم الرسول صلى الله عليه و آله وأُولى الأمر من قرباه أهل آية التطهير والمباهلة، كما مرّ بيانه.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۳

صلاحية التشريع مبدأ وماهية ومنتهى ... ص: ۲۵۳

تقديم:

إنّ البحث فى صلاحية التشريع أو الولاية التشريعية للرسول صلى الله عليه و آله والأئمّة من بعده بعد وضوح أنّ الشارع الأوّل والمهيمن هو البارى تعالى، إلّاأنّه وقع الكلام فى ثبوت هذه الصلاحية والمقام له صلى الله عليه و آله ولهم عليهم السلام فى مدار محدود تابع لتشريع اللَّه تعالى، وفى ظلّ التشريعات الإلهية، كما قد وقع الكلام فى حقيقة وساطته صلى الله عليه و آله بين البارى والناس، أى فى حقيقة التبليغ عن اللَّه، وكذلك فى حقيقة وساطة الأئمّة عليهم السلام عن اللَّه ورسوله، أى فى حقيقة تبليغ الأئمّة عن الرسول صلى الله عليه و آله، وفى ماهية الطرق والمنابع التى يأخذ منها الرسول والأئمّة صلوات اللَّه عليهم أجمعين.

فلابدّ من إقامة البحث فى ذلك ليتبين لنا حقيقة صلاحية جعل القوانين وسنّ الأحكام وحقيقة التبليغ، وهل هى على وزان دور سائر الناس فى عملية التبليغ والإبلاغ، كما هو الحال فى الرواة الذين يكونون وسائط فى مجرّد نقل محض اللفظ من دون أن يكون لهم بالضرورة دراية تامّة محيطة بتمام معانى التشريعات وحقائقه؟ وهذه النظرية والنظرة له صلى الله عليه و آله ولهم عليهم السلام يترتّب عليها آثار خطيرة:

منها: عدم اشتراط العصمة فى الرسول والإمام لأداء مهمّة التبليغ، بل يكفى الصدق بدرجة العدالة فى ذلك، حيث إنّ هذه النظرة مسخ لماهية التبليغ النبوىّ

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۴

والتبليغ الولوى «۱»، وأنّ درجته لا تتطلّب أكثر من ذلك.

ومنها: تساوى النبيّ صلى الله عليه و آله والإمام عليه السلام مع جملة من الأفراد الآخرين الذين يعرفون جملة من ما أُثر عن الرسول صلى الله عليه و آله وعنهم عليهم السلام.

بل قد يكون الأفراد الآخرون فى بعض الأحيان والعياذ باللَّه تعالى- أفقه منهم صلوات اللَّه عليهم؛ إذ على هذه النظرية من حقيقة تبليغهم تجرى قاعدة ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه (والعياذ باللَّه)، وهذه النظرة والنظرية هى التى كانت لدى بعض الصحابة «۲»، ولأجل ذلك كان يُكثر من المشاققة والاعتراض على النبيّ صلى الله عليه و آله، يعارضه فى القول والفعل، حتّى نزلت الآية: «يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» «۳».

ومنها: إطلاق الرواة عليهم، وقد ارتكبه جملة فى الأعصار المتأخّرة، وبالتالى فعلمهم صلوات اللّه عليهم منحصر فى التنزيل دون التأويل، وبالمحكم دون المتشابه، فقال بعضهم حول صلاحية التشريع وحول ما دلّ من الآيات والروايات على كون النبىّ صلى الله عليه و آله والإمام أولى بالمؤمنين من أنفسهم (وأما ما كان من الأحكام المتعلّقة بالأشخاص بسبب خاصّ من زواج وقرابة ونحوهما، فلا ريب فى عدم عموم الولاية له، وأن يكون أولى بالإرث من القريب وأولى بالأزواج من أزواجهم، وآية: «النبىّ أولى بالمؤمنين» إنّما يدلّ على أولويته فيما لهم أى الأشخاص- الاختيار، لا فيما لهم من الأحكام تعبّداً وبلا اختيار).

وقال آخر: (أى: فوّض إليهم أن يحلّلوا ما شاؤوا ويحرّموا أيضاً ما شاؤوا،

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۵

وهذا أيضاً ضرورى البطلان؛ فإنّ النبىّ صلى الله عليه و آله ليس شارعاً للأحكام، بل مبين وناقل له، وليس شأنه فى المقام إلّاشأن ناقل الفتوى بالنسبة للمقلّدين).

وقال بعضهم: إنّ وصول المعصوم إلى الحكم الشرعى يتمّ فى جملة من الأحيان بواسطة مراجعة المعصوم إلى الكتب التى ورثها عن رسول اللّه، والفحص فى أبوابها، وملاحظة المطلق والمقيد والعامّ والخاصّ والناسخ والمنسوخ والمجمل والمبين، تماماً كما يمارس ذلك الفقيه، غاية الأمر الفرق بينهما أنّ المعصوم مسدّد عن الخطاء.

وأمّا قول العامّية باجتهاد الرسول والعياذ باللّه- فهو إفك جاء به عصبتهم الأوائل، لتبرير معارضة وعصيان الرسول، وتلقّاه أواخرهم بألسنتهم وحسبوه هيناً وهو عند اللّه بهتان عظيم.

وقد تفشّت هذه المقولة واتّبعت هذه الخطوات فى بعض الأقلام المنتحلة..

فأطلقوا التعبير باجتهاد أئمّة أهل البيت، وأنّ هذا فهمهم، وأنّهم رواة عن رسول اللّه صلى الله عليه و آله، وأنّ علمهم قائم بالكتب المدوّنة المنفصلة عن أرواحهم، إلى غير ذلك من الأقاويل التى يطلقونها.

وكلّ ذلك ناشئ عن قصور وتقصير فى معرفة الرسول صلى الله عليه و آله والأئمّة عليهم السلام، وموقعية وساطتهم فى الدين الحنيف والشريعة الغرّاء، وعن الجهل بمصادر علومهم وضروب العلم لديهم وأبوابها، وحقيقة مراحل التشريع والشريعة، وأنّ الإحاطة الواقعية بتفاصيل الأُمور وحقائقها لا يتمّ إلّابالعلم الجمعى اللدنى بأُمّهات أُصول الشريعة، فمن ثمّ استدعى البحث فى دورهم ومقامهم فى منابع علومهم عليهم السلام التى هى مصادر الشريعة.

قال العلّامة الطباطبائى: (إنّهم يقيسون نفوس الأنبياء فى تلقّيهم المعارف الإلهية ومصدريتهم للأُمور الخارقة بنفوسهم العادية.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۶

ثمّ ذكر خلطهم من إرادة النبىّ إبراهيم عليه السلام عملية الإحياء بين جانبها الملكوتى وجانبها الحسّى الظاهرى ... إلى أن قال.

لكنّ هؤلاء لإهمالهم أمر الحقائق وقعوا فيما وقعوا فيه من أمر الفساد، وكلّما أمعنوا فى البحث زادوا بعداً عن الحقّ) «۱».

وقال فى موضع آخر: (ومنشأ هذه الشبهة ونظائرها من هؤلاء الباحثين، أنّهم يظنّون أنّ دعوة إبراهيم عليه السلام للطيور فى إحيائها، وقول عيسى عليه السلام لميت عند إحيائه:

قم بإذن اللّه، وجريان الريح بأمر سليمان، وغيرها ممّا يشتمل عليه الكتاب والسنّة، إنّما هو لأثر وضعه اللّه تعالى فى ألفاظهم المؤلّفة من حروف الهجاء، أو فى إدراكهم التخيلى الذى تدلّ عليه ألفاظهم، نظير النسبة التى بين ألفاظنا العادية ومعانيها، وقد خفى عليهم أنّ ذلك أنّما هو عن اتّصال باطنى بقوّة إلهية غير مغلوبة، وقدرة غير متناهية هى المؤثّرة الفاعلة بالحقيقة) «۲».

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۷

منابع علومهم عليهم السلام هى مصادر ومتون الشريعة ... ص: ۲۵۷

أقسام الوحى ...: ص: ۲۵۷

«مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى»

قال تعالى: «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى* مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى* وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى* عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى» «۱».

والبحث فى هذه الآيات هو أحد أُمّهات البحوث فى معرفة النبوّة، وقد استدلّ بها فريق المثبتين لصلاحيته صلى الله عليه و آله لدور التشريع التابع لتشريع اللَّه، كما استدلّ بها النافون لهذا الدور والمقام.

وقد استدلّ بها كثير من العامّة لحصر عصمة النبوّة فى التبليغ دون بقية الأفعال والشؤون، وهذه الدعوى منهم مبنية على التفكيك بين شخصية النبوّة فيه صلى الله عليه و آله، وشخصية شؤونه الأُخرى، وعلى تعدّد حيثيات شخصيته صلى الله عليه و آله، ومن ثمّ تعدّد حيثيات شؤونه، وبالتالى انقسام أقواله وأفعاله إلى ما يرتبط بالشريعة، وإلى ما لا صلة له بالشريعة، وهذه النظرة إلى شخصيّة النبىّ صلى الله عليه و آله قد أصبحت عندهم من المسلّمات «۲»، وهى بعيدة تمام البعد عن حقيقة شخصيّة النبىّ؛ فإنّ حقيقة تكوين

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۸

وتركيب شخصيّته ليست بنحوٍ يتصوّر انفكاك فطرته الغريزية وفطرته الإنسانية والعقلانية عن فطرته الوحيانية، وبالتالى هيمنة الفطرة الوحيانية على تمام درجات فطره الأُخرى، وذوبانها فيها، وتبعيتها وانقيادها لها، وانصباغها وتلوّنها بها، فلا مجال للتفكيك والتفكّك، ولا- للانفصال والفصل، بل كلّ حركاته وسكناته خوضه وامساكه قوله وفعله حلّه وترحاله مسيره وخطواته، كلّ ذلك متن وحيانى ونموذج أمثل ركّبته يد القدرة الإلهية؛ ليحتذى به النبيّون والمرسلون والأوصياء والمصطفون، فضلًا عن سائر البشرية.

فالتفكيك فى شخصيّته بين الشؤون الشرعية وأُمور الحياة الاعتيادية نظرية خاطئة متفشّية فى بحوث المعرفة والعلوم الدينية، ولأجل الوقوف على مفاد الآيات الكريمة السابقة لابدّ من تحرّى المراد من كلّ من العناوين الواردة فيها، من الوحى والنطق والهوى والضلال والغواية.

أمّا العنوان الأوّل: فالوحى، الذى هو مصدر نطق النبىّ صلى الله عليه و آله، كما أنّه علّة بثلاث قضايا الأخبار فى الآيات، حيث قد سبق الأخبار عن حصر مصدر النبىّ ومعتمده على الوحى: «إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى»، قد سبقه ثلاثة إخبارات: الأوّل: «مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ»، الثانى: «وَمَا غَوَى»، الثالث: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى»، فجاء الإخبار الرابع: «إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» فى مقابل الإخبارات الثلاثة، أى فى مقابل المنفى فى الإخبارات الثلاثة، فهو بمنزلة العلة للنفى فيها، فليس هو تعليل للنفى فى الإخبار الثالث فقط كما شاع فى كلمات جملة من المفسّرين وأبحاث العلوم الإسلامية، بل هو تعليل للنفى فى كلّها.

وعلى ذلك، فالضمير فى الإخبار الرابع «إِنْ هُوَ إِلَّا» ... لا يعود إلى النطق، بل

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۵۹

يعود إلى شخص النبىّ صلى الله عليه و آله وهويته والإخبار عن هويته وشخصيّته بأنّها وحىٌ يوحى، وهو من قبيل زيدٌ عدلٌ، أى لبيان استغراق زيد فى العدالة فى أفعاله وأقواله ومواقفه وإحجامه وإقدامه، فكذلك الحال فى الإخبار عن هويته صلى الله عليه و آله بأنّه وحىٌ يوحى للدلالة على أنّ شخصيّته صلى الله عليه و آله فى تمام أبعادها هى بتركيب وتصوير وهيئة وحيانية.

بل إنّ فى الإخبار الرابع عناية فائقة فى تأكيد ذلك بأداة الحصر، أى بحصر هويته فى الوحى، أى ليس هويته بشىء من الأشياء إلّاوحىٌ يوحى. وهذا مفاد ما مرّ من أنّ الفطرة والغريزة فيه صلى الله عليه و آله، والفطرة الإنسانية والفطرة العقلانية لا استقلال لها مقابل الفطرة الوحيانية التى له صلى الله عليه و آله، فكلّ تلك الفطر قد انقادت وتبعت الفطرة الوحيانية.

بل فى الآية تأكيد آخر، وهو أنّه لم يُجعل الخبر عن هويته صلى الله عليه و آله الوحى بمفرده، بل جُعل مؤكّداً بنفس العنوان بصيغة الفعل المضارع المستمر؛ للدلالة على التأكيد والتأبيد والاستمرار والشمولية لكلّ شؤونه صلى الله عليه و آله.

وقد أكّد هذا المضمون فى الآية بالقسم الإلهى: «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى»، ولا يخفى أنّ القسم الإلهى وقع على مجموع الإخبارات الأربعة وما بعدها، وهو ممّا يؤكّد أنّ الضمير فى «إِنْ هُوَ إِلَّا» غير راجع لخصوص النطق، بل هو إلى حقيقة وهوية وشخصيّة النبىّ صلى الله عليه و آله، وممّا يؤكّد هذا المفاد أيضاً الإخبار الخامس فى الآيات، وهو: «عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى»، فإنّ الضمير فى (علّمه) راجع إلى النبىّ صلى الله عليه و آله، متّحد السياق مع ضمير (هو)، مع أنّ التعليم شامل لكلّ شؤون النبىّ لا لخصوص القرآن.

وإلى هذا التقرير من مفاد الآية يشير الإمام أمير المؤمنين عليه السلام «۱»: «ولقد قرن اللَّه

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۰

به صلّى اللَّه عليه وآله من لدن أن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته، يَسلُكُ به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهارهُ».

وفى صحيح الفضيل بن يسار عن أبى عبد اللَّه عليه السلام: «إنّ اللَّه عزّوجلّ أدّب نبيّه فأحسن أدبه، فلمّا أكمل له الأدب قال: «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ» «۱»

، ثمّ فوّض إليه أمر الدين والأُمّة ليسوس عباده، فقال عزّ وجلّ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»، وإنّ رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله كان مسدّداً موفّقاً مؤيّداً بروح القدس، لايزلّ ولايخطىء فى شىء ممّا يسوس به الخلق، فتأدّب بآداب اللَّه» «۲».

وما فى ذيل الرواية قد يشير إليه الإخبار الخامس فى الآيات: «عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى»، فإذا تبين أنّ مرجع الضمير ليس هو النطق والكلام النبوىّ بل هو كلّ سلوكيات النبىّ صلى الله عليه و آله وسيرته وهديه وبسطه وقبضه، ظهر أنّ الوحى فى الآيات الكريمة السابقة ليس هو خصوص الوحى التشريعى، بل يعمّ الوحى التسديدى، والتأييدى والإلهامى والتوفيقى، وغيرها.

ولكلّ من هذه الأقسام معنىً وسنخ ونمط يختلف عن الآخر، أو وضحت فى محالها.

وقد أُشير إلى الوحى التسديدى وغيره فى مواطن عديدة من القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَوةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ» «۳».

حيث إنّ الوحى فى الآية ليس هو الوحى التشريعى الذى هو عبارة عن الأمر والنهى الإنشائى؛ لأنّ متعلّق الوحى قد جُعل نفس فعل الخيرات، أى أنّها كانت

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۱

تصدر عنهم بوحى مقارن بصدور الفعل، كما أشار إلى ذلك العلّامة الطباطبائى فى الميزان، فالآية تشير إلى أنّ الموصوفين بجعلهم أئمّة من قبله تعالى مؤيدون بحقيقة أمرية من عالم الأمر، وهو روح القدس الطاهرة، ومسدّدون بقوّة ربانية ينبعث منهم بتوسّطها فعل الخيرات.

والقرينة الأُخرى على إرادة الوحى التسديدى فى الآية المزبورة: «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ»، أنّه لو أُريد الوحى التشريعى لفُصل بين كلمة الوحى وكلمة فعل الخيرات بأنّ ونحوها، كما هو الشائع فى الاستعمال القرآنى واللغوى.

وممّا يعضد استعمال الوحى فى الأعمّ من الوحى التشريعى (الأنبائى) والتسديدى قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلَا الإِيمَانُ» «۱»

، فإنّ الإيحاء بالروح الأمرى (أى من عالم الأمر) المراد به تسديده صلى الله عليه و آله بذلك الروح لا صرف الأنباء، بقرينة ذكر كلّ من الكتاب والإيمان، فإنّ الإيمان فعل تسديدى نظير: «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ»، مضافاً إلى أنّه جعل متعلّق الوحى فى قوله تعالى: «أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا» هو نفس الروح، ممّا يدلّل على إرساله ليلتحم بروح النبىّ صلى الله عليه و آله.

فيتحصّل فى مفاد الآية تعليل هدى النبىّ صلى الله عليه و آله ورشاده صلى الله عليه و آله ونور نطقه بأنّ البارى اصطنعه بيد القدرة الربانية، كما فى قوله تعالى: «وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى» «۲»

، وقوله تعالى فى شأن النبىّ موسى: «وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى» «۳»

، بنحوٍ یکون جمیع شؤونه وحیانیةً. ومن ثمّ فرض الباری علی البشریة لزوم التأسّی برسوله فی جمیع شؤونه، حیث قال: «لَکُمْ فِی رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» «۴»

، وأطلق تعالی الأمر بالأخذ بجمیع ما یأتی به النبیّ صلی الله علیه و آله والانتهاء عمّا ینهی عنه، فقال: «مَا آتَاکُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاکُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا».

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۲۶۲

وما اشتهر فی کلمات المفسّرین وجملة من المتکلّمین وعلماء الأُصول، وکثیر من بحوث المعرفة الدینیة، من تقیید هذه الآیة وآیة «مَا یَنْطِقُ عَنِ الْهَوَی» وآیة (التأسّی) بالشرعیات والأحکام دون العادیات وأُمور المعاش، فقال بعضهم:

(ویحتجّ بهذه الآیة من لا یری الاجتهاد للأنبیاء، ویُجاب: بأنّ اللّه تعالی إذ سوّغ لهم الاجتهاد کان الاجتهاد وما یستند إلیه کلّه وحیاً لا نطق عن الهوی) «۱»، فمبنیّ علی النظریة التی سبق تخطئتها من التفکیک فی شخصیّة النبیّ صلی الله علیه و آله بین الفطرة الغریزیة والنفسانیة والفطرة العقلانیة والفطرة الوحیانیة. وقد سبق عدم تعقّل خروج درجات النفس النبویّة عن هیمنة الفطرة الوحیانیة، ومن ثمّ وصفه الباری بقوله: «وَإِنَّکَ لَعَلَی خُلُقٍ عَظِیمٍ» «۲»

، وقال تعالی: «أَلَمْ نَشْرَحْ لَکَ صَدْرَکَ» «۳».

وقال تعالی: «إِنَّکَ لَمِنَ الْمُرْسَلِینَ* عَلَی صِرَاطٍ مُسْتَقِیمٍ» «۴»

، ووصفه تعالی بالرؤوف الرحیم، مع أنّها من أسمائه الحسنی، فقال تعالی: «لَقَدْ جَاءَکُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِکُمْ عَزِیزٌ عَلَیْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِیصٌ عَلَیْکُمْ بِالْمُؤْمِنِینَ رَءُوفٌ رَحِیمٌ» «۵».

ووصفه تعالی بأنّه رحمة للعالمین، فقال تعالی: «وَمَا أَرْسَلْنَاکَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِینَ» «۶»

، وبیّن تعالی استغراق عنایته بنبیّه فی کلّ أحواله ومقاماته بقوله تعالی: «وَاصْبِرْ لِحُکْمِ رَبِّکَ فَإِنَّکَ بِأَعْیُنِنَا» «۷».

کما أنّ نظریة التفکیک مبنیة علی التفکیک فی سیاق الآیات فی سورة النجم، مع أنّه قد اتّضحت المقابلة فی الآیات بین الضلال والغی والهوی من جهة، والتسدید الوحیانی من جهة أُخری.

الامامة الالهیة(۵)، ج۲، ص: ۲۶۳

ومن ثمّ تری مفسّری العامّة حیث لا یقولون بالعصمة المطلقة للأنبیاء یرتکبون التمحّل فی الآیات الأُولی فی سورة النجم بنحوٍ ممجوج، فیقیدون متعلّق الضلال بموارد خاصّة، مع أنّ الآیة تنفی مطلق الضلال عن النبیّ صلی الله علیه و آله فی کلّ شؤونه، وتثبت الهدی والهدایة فی کلّ مقاماته. وکذلک تمحّلوا فی نفی الغوایة عنه صلی الله علیه و آله بتقییدها بموارد خاصّة أیضاً، مع أنّ الآیة تنفی الغوایة فی کلّ سلوکه وتثبت الرشاد فی کلّ سیره ومسیرته. ولم یکتفوا بذلک، بل تمحّلوا التقیید فی الآیة الثالثة، فقالوا: إنّه لا ینطق عن الهوی فی تبلیغه للقرآن خاصّة.

وبعضهم قال فی تبلیغ الشریعة والشرائع خاصّة دون تدبیره فی الأُمور العامّة فضلًا عن أُموره الخاصّة، مع أنّ الآیة تنفی مطلق النطق عن الهوی، ولم یُقید متعلّقها بشیء، کما أنّهم ارتکبوا التمحّل مرّةً رابعة فی مرجع الضمیر (إن هو إلّا وحی)، فجعلوه القرآن خاصّة تارة، أو قوله فی التبلیغ خاصّة وکذلک جعلوا هذه الآیة الرابعة فی مقابل الثانیة فقط، مع أنّه قد مرّ بوضوح أنّ الضمیر راجع إلی شخصه صلی الله علیه و آله، والمقابلة هی مع الآیات الثلاث السابقة.

ومن ثمّ یتبیّن وجهان آخران فی الآیات، دالّان علی کون مفادها هو تقریر العصمة المطلقة للنبیّ صلی الله علیه و آله:

الأوّل: إنّ فی الآیات حصر عقلی، حیث تعرّضت لنفی الضلال والغوایة والهوی، وهی مناشئ الخطأ والزلل والزیغ فی فعل الإنسان وشؤونه. والضلال:

النقص فی الجانب العلمی، والغوایة: النقص فی صفات النفس العملیة الموجبة للمعصیة، والهوی: فلتان النفس عن السیطرة علیها.

وبعبارة أخرى: الضلال هو القصور العلمى والزلل بسبب ذلك، وأمّا الغواية فهو الزيغ عن عمدٍ لصفة عملية رذيلية للشخص، كما فى إبليس اللعين للاستكبار والعناد واللجاج والعصبية والحميّة، وفى قبالهما الزيغ بسبب ميل الهوى.

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۴

وبهذا التقريب يتبين أنّ الآية الرابعة «إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ..» هى فى مقابل الآيات الثلاثة السابقة، أى أنّ علم النبىّ صلى الله عليه و آله الشامل لكلّ الموارد منبعه الوحى التسديدى والتأييدى والإلهامى والتوفيقى الوفاقى، وغيرها من أقسام الوحى اللدنى، كما أنّ فعل النبىّ صلى الله عليه و آله وسلوكه وإراداته النفسانية منبعها الوحى، وهو ذلك الوحى التأييدى والتسديدى وغيرهما، وكذلك نطقه صلى الله عليه و آله سواء فيما يخبر عنه أو يأمر به وينهى عنه، على صعيد التشريع أو التدبير فى الأُمور الكلّية أو الجزئية، فكلّ نطقه وأقواله صلى الله عليه و آله نابعة من ذلك الوحى الذى أُويّد وسُدّد به ويشير إلى محصّل ذلك قوله تعالى:

«وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلَا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ* صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِى لَهُ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ» «۱».

فلم يجعل أثر الروح الأمرى درايته صلى الله عليه و آله للكتاب فقط، بل كمال الإيمان ونور الهداية، ممّا يؤكّد كون هذا الروح الذى أويّد به رسول اللَّه ليس للأنباء والدراية فقط، بل للتسديد فى العمل والسلوك أيضاً، ومن ثمّ فرّع عليه تعالى «وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، كما قال فى حقّ عيسى: «إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ» «۲»

، وقال تعالى: «وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ» «۳».

فكيف بسيد الرسل وقد تقدم؟ ويأتى أيضاً اختلاف درجات التأييد الإلهى بروح القدس للأنبياء بحسب اختلاف درجاتهم، ويشير إلى هذا المعنى فى الآية قول الإمام الصادق عليه السلام فى صحيحة أبى بصير عندما سأله عن معنى الآية؟ قال عليه السلام:

«خلق من خلق اللَّه عزّوجلّ أعظم من جبرائيل وميكائيل، كان مع رسول اللَّه صلى الله عليه و آله يخبره

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۵

ويسدّده، وهو مع الأئمّة من بعده» «۱».

وفى رواية أُخرى، قال: «سألت أبا عبد اللَّه عليه السلام عن العلم، أهو علم يتعلّمه العالم من أفواه الرجال، أم الكتاب عندكم تقرأونه فتعلمون منه؟ قال: الأمر أعظم من ذلك وأوجب، أما سمعت قول اللَّه عزّ وجلّ: «وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلَا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» «۲»» «۳».

وفى رواية سعد الاسكاف قال: «أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام يسأله عن الروح أليس هو جبرئيل؟ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: جبرئيل من الملائكة، والروح غير جبرئيل. فكرّر ذلك على الرجل، فقال له: لقد قلت عظيماً من القول، ما أحد يزعم أنّ الروح غير جبرئيل! فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: إنّك ضالّ تروى عن أهل الضلال، يقول اللَّه تعالى لنبيّه عليه السلام: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ* يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ» «۴»

، والروح غير الملائكة صلوات اللَّه عليهم» «۵».

الثانية: إنّ الآيات المتقدّمة من سورة النجم لم تكتفِ بنفى الضلال والغواية عن النبىّ صلى الله عليه و آله، بل أثبتت وحصرت هويته بالدرجة الوحيانية، وهذا يقتضى العصمة اللدنية من لدن الوحى التأييدى والتسديدى.

وبيان ذلك: إنّ بين نفى الضلالة والغواية والهوى وبين الذات الوحيانية هناك درجات أُخرى، كالهدى والرشد والنطق العقلى والعقلانى أو العرفى الأدبى ونحو ذلك من الدرجات، فلأجل ذلك لم يكتفِ البارى تعالى بنفى الأُمور الثلاثة، بل أثبت منشأ سلوك وسيرة ونطق النبىّ صلى الله عليه و آله أى مجموع أفعاله- هى من الوحى

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۶

التأييدى اللدنى، بل حصرها فى ذلك.

وبعبارة أُخرى: عندما يقال ما ينطق عن الهوى فقد يقال ينطق عن العقل أو السنن العرفية المحمودة، وكذا عندما يقال: ما ضلّ فقد يقال هدى عند أحلام البشر، وكذا عندما يقال: ما غوى فقد يقال رشد فى تحسين أهل المحامد، بخلاف ما إذا ضمّ إليه منشأية الوحى التأييدى، بل حصر المنشأ فى ذلك.

فتحصّل: إنّ الآية فى بيان العصمة المطلقة فى كلّ أفعاله وأقواله، وأنّها متن الوحى والشريعة، وغاية الأمر الوحى أعمّ من الوحى الإنبائى، أو الوحى التأييدى والتسديدى وإلالهامى والتوفيقى وإلايتائى واللذانى والبسط فى العلم والإلقائى، وغيرها من العناوين الواردة فى السور والآيات القرآنية الشارحة لأنواع الوحى.

ومن ثمّ نقف على حقيقة هامّة.

حقيقة التشريع النبوىّ ...: ص: ۲۶۶

وهى: إنّ التشريع منه ما يكون بفرض من اللّه وإنباء لنبيّه صلى الله عليه و آله بتوسّط الوحى الإنبائى، ومنه ما يكون من فعل النبىّ وسيرته وقوله وسننه، وهو قسم آخر من الوحى ليس من قبيل الوحى والإنباء وإرسال الملك، بل هو من الوحى المؤيّد المسدّد به النبىّ بتوسّط روح القدس والروح الأمرى، وهو الذى أشار إليه أمير المؤمنين فى معنى مجموع الآيات المتقدّمة: أن قد قرن بنبيّه صلى الله عليه و آله أعظم ملائكته من لدن أن كان فطيماً، فلمّا أكمل له الأدب قال له: «إِنَّکَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ»، ثمّ فوّض إليه أمر دينه فقال: «مَا آتَاکُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاکُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» «۱»

، «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُواْ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا» «۲»

. أى أنّ كلّ حركات وسكنات وأفعال وسيرة وهدى الرسول صلى الله عليه و آله هو

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۷

على وفق القالب للأدب الإلهى النموذج الذى صاغته اليد الربانية، فيمتنع أن يوجد فى هذا القالب النموذجى أى تفاوت أو فطور، فارجع البصر ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير.

ثمّ إنّ من ذهب من علماء العامّة إلى اجتهاد النبىّ وعمله بالظنّ تشبّث بوجوه واهية من التمسّك بأحاديث مدسوسة بيّن عليها علائم الوضع من خلال قرائن لا تخفى على البصير، مع أنّه نوع من التمسّك بالمتشابه الوهمى فى مقابل المحكم القطعى.

ويجدر فى نهاية هذه المقالة أن نشير إلى وهن بعض الأقاويل المتقدّمة:

منها: ما تقدّم من أنّ اجتهاد النبىّ والعياذ باللّه إذا كان بأمر من الوحى فهو كلّه وحىٌ لا نطق عن الهوى.

ويُجاب: أوّلًا: فإنّه وفق هذه المقولة والنظرية تكون اجتهادات الفقهاء وحى يوحى.

ثانياً: إنّ عدم النطق عن الهوى بالاستناد إلى موازين الاجتهاد الظنّية لا يستلزم صدق الوحى على الحكم الظنّى.

وثالثاً: إنّ لازم تسويغ الاجتهاد من النبىّ صلى الله عليه و آله هو جواز معارضته وعصيانه والاعتراض عليه لمن قطع على خلاف الحكم الظنّى الذى يحكم به النبىّ صلى الله عليه و آله، كما اجترأ على ذلك أبو بكر وعمر فى صلح الحديبية، ويوم التخلّف عن جيش أُسامة، وغير ذلك من الموارد «۱».

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۸

بل إنّ مغزى القائلين باجتهاد النبىّ صلى الله عليه و آله وهدفهم هو فتح باب الاعتراض والردّ على النبىّ، ونبذ طاعته وتبرير ما وقع من جمع من الصحابة من الاجتراء على عصيان الرسول ومشاقّقته والردّ عليه.

ومنها: وصف النبىّ أو وصف الأئمّة من عترته بأنّهم مجرّد نقلة الأحكام الإلهية.

فيُردّ عليه مضافاً إلى ما تقدّم:

أوّلًا: إنّ لازم ذلك احتمال أعلمية المنقول إليه من الناقل؛ إذ رواية العلم غير درايته ووعايته؛ فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، مع أنّ البارى تعالى قال:

«وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» «۱»

، وقال تعالى: «وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى اخْتَلَفُوا فِيهِ» «۲»

، وقال تعالى: «لَاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ* إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ» «۳»

، وقال تعالى: «هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ» «۴»

. وغيرها من الآيات الدالّة على أنّ بيان القرآن كلّه تنزيله وتأويله عمومه وخصوصه ناسخه ومنسوخه ظاهره وباطنه هو على عهدة النبىّ، مع أنّ الكتاب والكتاب المبين يستطرّ فيه كلّ شىء، وكلّ غائبة فى السماء والأرض.

وكلمات اللَّه تعالى لا تنفذ ولو كان ما فى الأرض من شجر أقلام والبحر مداداً ومن بعده سبعة أبحر، ما نفذت كلمات اللَّه تعالى فى كتابه، فالنبىّ صلى الله عليه و آله الذى يكون على عهده تبيان كلّ ذلك ولو بتوسّط تعليمه جملة ذلك لأهل بيته ليبيّنوا على مرّ العصور والدهور إلى يوم القيامة للأُمّة ما تحتاجه من الكتاب هل يعقل تطرّق

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۶۹

الظنّ والجهل إلى ساحته المطهّرة بالنور الإلهى؟

هذا مع أنّ روح القدس يتنزّل عليه ليلة القدر وكلّ ليلة كما سيأتى فى الفصل السابع بالقضاء والقدر لكلّ شىء، فكيف تخفى عليه صغيرة وكبيرة وذرّة إلى مجرّة؛ وكيف لا يكون علمه الوحيانى لدنى يؤيّده ويسدّده؟ وكيف لا يكون سيره وسيرته وكلّ نطقه هداية ورشاد وحيانى، وقد جعل اللَّه على عهدته تزكية الأُمّة جمعاً؟ وكيف يعزب عنه باب من الحكمة وقد جعل البارى على عهدته تعليم الكتاب كلّه والحكمة للبشرية أجمع؟

ونظير هذه المقامات قد أسندها البارى إلى عترته المطهّرة فقال تعالى: «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِى كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَايَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» «۱»

، وقال تعالى: «هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ» «۲»

، وقال تعالى:

«وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ» «۳»

، وقال تعالى: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِى صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» «۴».

وقد روى العامّة، كابن حنبل فى مسنده عن عبد اللَّه بن عمر، قال: «كنت أكتب كلّ شىء عن رسول اللَّه صلى الله عليه و آله أريد حفظه، فنهتنى قريش فقالوا: إنّك تكتب كلّ شىء تسمعه من رسول اللَّه صلى الله عليه و آله، ورسول اللَّه صلى الله عليه و آله بشر يتكلّم فى الغضب، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت لرسول اللَّه صلى الله عليه و آله فقال: اكتب، فوالذى نفسى بيده ما خرج منّى شىء إلّا الحقّ» «۵».

الامامة الالهية(۵)، ج۲، ص: ۲۷۰

ورووا عنه وزعموا أنّه قال صلى الله عليه و آله: «ما أخبرتكم أنّه من عند اللَّه فهو الذى لا شكّ فيه» «۱»

، وهذه الرواية متدافعة مع الرواية السابقة.

وعن أبی هريرة، عن رسول اللَّه صلی الله عليه و آله أنّه قال: «لا أقول إلّاحقّاً. قال بعض أصحابه: فإنّک تداعبنا يارسول اللَّه؟ قال: إنّی لا أقول إلّاحقاً» «٢».

والملاحظ فی رواية عبد اللَّه بن عمر تصريحه بأنّ الذين كانوا يتبنّون عدم عصمة النبیّ المطلقة هم قريش دون الأنصار، ويُظهر دوافع قريش من ذلک، وأنّ سياستهم فی تبنی هذه النظرية هو لفتح باب الردّ علی النبیّ ومعارضته، وتقليب الأُمور فی جانب التشريع والحكم، فيفتح الطريق أمام إحكام قبضتهم علی مجمل الأُمور.

وأمّا الرواية الثانية، فلا يخفی تدافعها مع الرواية الأُولی، ويد قريش فی وضعها لائح بيّن؛ إذ هی سياستهم فی تبنّی نظرية التفصيل فی عصمة النبیّ صلی الله عليه و آله.

وأمّا الرواية الثالثة، فهی متطابقة مع الرواية الأُولی، ومتطابقة مع مفاد آيات سورة النجم التی مرّ أنّ ظاهرها هو وحيانية كلّ شخصيّة النبیّ صلی الله عليه و آله وهويته، وأنّ كلّ سلوكه وسيره وسيرته وكلّ نطقه وأقواله وجميع شؤونه حقّاً وحيانياً، إمّا بالوحی التأييدی التسديدی وغيرهما، أو الوحی الإنبائی.

إلی هنا تم الجزء الثانی ويليه الجزء الثالث بإذن اللَّه تعالی وهو المستعان وله المنّة والفضل والحمد للَّهأوّلًا وآخرا.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فی سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب٢٨، ج١/ ص٣٠٧).

مؤسّس مُجتمَع " القائميّة "الثّقافیّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله" الشمس آباذی – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فی سَنَةِ ١٣٤٠ الهجريّة الشمسيّة (=١٣٨٠ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لَم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز" القائميّة "للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجريّة الشمسيّة (=١٤٢٧ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجی الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التَّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فی المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، علی أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فی آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فی أنحاء العالَم – مِن جهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثـّلاثيةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی" القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخـَرَ

ه) إنتاج المُنتـَجات العرضيّة، الخـَطابات و... للعرض فی القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائیّ و اليدویّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّی (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسیّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بناية"القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شـَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فی هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفيق.


مركز القائمية اصفهان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹